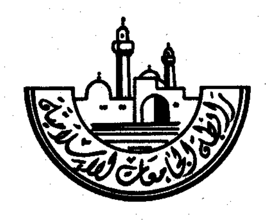
وحيد الدين خان

سُقوط الماركسيّة

ترجمة : ظفر الإسلام خان



هذه ترجمة عربية لكتاب المؤلف «ماركسيّت جِس كو تاريخ ردكر جكى» (الماركسيـة التى رفضها التاريخ) بالأردية.

الطبعة العربية الأولى
١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م

سُقوط الماركسيّة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المترجم

كانت الماركسية ، ولا تزال ، خطرا يهدد البلاد العربية بصورة خاصة . وقد ظهرت دراسات كثيرة تتناول هذا المذهب الهدّام ، إلا أنها فشلت عموما فى مناقشة النظرية الماركسية بصورة دقيقة ومفصلة . ومن دواعى السرور العظيم أن نقدم إلى قراء العربية هذه الترجمة لكتاب هام من مؤلفات الأستاذ وحيد الدين خان ، وهو يدور حول الماركسية .

لقد ظهر هذا الكتاب فى طبعته الأردية الأولى قبل ثلاثين سنة ... ولكنه لم يفقد – بعدُ – شيئا من أهميته ، لأنه يناقش الماركسية مناقشة نظرية ومبدئية .... وبما أنه كتاب أُلِّف قبل نحو ثلاثين سنة ، فهو – بطبيعة الحال – يتوقف عند أواخر الخمسينات ، بعد إلقاء الضوء على تجربة الماركسية العملية .. وإن كانت السنوات التالية قد أضافت شيئا ، فهو أنها أبرزت للعيان مزيدا من إخفاق الماركسية ، فى الصين الشعبية ، وكوبا ، وأوربا الشرقية ، لدرجة أن البلاد الماركسية – كلها – قد بدأت تتجه إلى النظام الرأسمالى والاقتصاد الحر ، شيئا فشيئا ، مما يقيم الدليل الدامغ على إخفاق هذه النظرية عند تطبيقها العملى ... ولكن أجهزة الإعلام الشيوعية واليسارية ، المدعومة بوسائل الأنظمة الماركسية ، لا تزال تنشر دعاية ماركسية مكثفة فى العالم الثالث ، وخصوصا فى العالم العربى والإسلامى ، لتغوى الشباب المسلم ... إليهم نقدم هذه الدراسة الجديدة بالقراءة والاستيعاب ...

ظفر الإسلام خان

مانشستر فى : ٣١ يناير ١٩٨٧ م .



تمهيد

يجد الإنسان نفسه فى كون فسيح ، فهو جزء غاية فى الصغر والضعف من هذا الكون ، وليس بوسعه أن ينفصل عن هذا الكون ، وليس بإمكانه حتى أن يفكر بمعزل عن هذا الكون .

ولذلك من الطبيعى أن يحاول الإنسان أن يكتشف العلاقة ، التى تربطه بهذا الكون ، لكى يقيم معه علاقة صحيحة . ولكن الإنسان قد فشل فى اكتشاف هذه العلاقة . وكل ضلالاته الفكرية محطات على طريق إخفاقه فى اكتشاف علاقته بالكون .

وما الشرك إلا ضلالة من هذه الضلالات ، حين يُخيَّل إلى الإنسان أن كل مظهر من مظاهر الكون هو شكل من أشكال الإله ، ولذلك يؤمن المشرك بأن فلاحه هو فى عبادة هذه المظاهر . إن الإنسان والكون كلاهما مخلوق من مخلوقات الله ، ولكن المشرك يضع نفسه فى مقام العابد ، ويرفع الكون إلى مقام المعبود .

والخطأ الذى ارتكبه ماركس هو من هذا النوع . لقد افترض ماركس أن الإنسان وبقية أجزاء الكون المادية أجزاء مجموعة واحدة ؛ فالإنسان والكون عنده يخضعان لقانون مادى واحد ، مثلما تتبع التربة والماء قانونا واحدا . ومن هنا انطلق ماركس إلى الادعاء بأن القانون ، الذى يُحْدِث التغييرَ فى الكون المادى ، هو ذاته الذى يحدث التغيير فى المجتمع البشرى .

وهذا هو الخطأ الفكرى الأساسى ، الذى سقطت فيه الفكرة الماركسية ، ذلك الخطأ الذى أدى إلى بطلان كل البنيان الفكرى ، الذى أنشأته هذه

الفكرة ، لقد نظر ماركس إلى الإنسان نظرة مادية صرفة ، وأنشأ علاقة بين الإنسان والكون على غرار العلاقة ، التى تربط قوانين التربة والماء الطبيعية . لقد ظن ماركس أن الإنسان عميل لا خيار له فى الخضوع للقوانين الكونية الطبيعية ..... بينما الحقيقة هى أن خاصة الكون فى انعدام الخيار ، لا تنسحب على الإنسان ، بل على العكس من هذا ، فالكون هو المجال الرحب للخيار والحرية اللذين يتمتع بهما ابن آدم .

وتنقسم حياة ماركس إلى عصرين ؛ يمكن إطلاق وصف « ماركس الإنسانى » على العصر الأول ، بينما العصر الثانى ــ حسب تعبير ماركس نفسه ــ هو عصر « ماركس العلمى » .

كانت ألمانيا قد دخلت عصر الثورة الصناعية ، حين ولد بها ماركس سنة ١٨١٨ م . لقد شاهد ماركس الشاب أن الإنسان ينهب أخاه الإنسان ، وأن الإنسان ينهش أخاه الإنسان ، ويعتدى على حقوقه ... هذه المشاهدات دفعته إلى تأييد الذين كانوا يرفعون لواء «الاشتراكية»؛ فى ألمانيا، وبريطانيا ــ آنذاك ــ لبناء مجتمع أفضل .

ولم يلبث ماركس أن أدرك أن الاشتراكيين لا يملكون شيئا ، سوى الإغراء الأخلاقى ، وأن الإغراء الأخلاقى وحده ليس بكاف لإقامة مجتمع أفضل . ولذلك أطلق ماركس على هذه الفكرة وصف « الاشتراكية الخيالية » Utopian Socialism أما هو فاهتدى إلى فكرة جديدة طرحها باسم الاشتراكية « العلمية » ، التى تعرف هذه الأيام بـ « الشيوعية » .

وكان المنادون بالاشتراكية الخيالية يقولون بأن الأنشطة الاقتصادية الأساسية فى أيدى الدولة ، أو تحت سيطرتها ، لكى تنظم الدولة هذه الأنشطة بمراعاة العدالة

العامة . أما ماركس فقال : إن القضية الأساسية ليست هى سيطرة الدولة ، أو إشرافها على الأنشطة الاقتصادية ، بل هى تكمن فى أن كل البشر يعيشون لأجل مصالحهم الشخصية ، وأهدافهم الفردية داخل المجتمع الرأسمالى ، وأنه لذلك لا يمكن بناء مجتمع أفضل ، ما لم يُقْضَ على هذه العقلية ، التى تفضِّل مصالح الفرد على مصالح المجتمع .

واكتشف ماركس بعد دراسة طويلة أن نظام التوزيع والمبادلة ، الرائج فى مجتمع ما ، هوالذى يكوِّن طبائعَ الإنسان وعاداته ، فقال إن الطبيعة المفضِّلة للمصالح الذاتية ، الرائجة هذه الأيام ، هى ناتجة عن سريان نظام التوزيع والمبادلة الرأسمالى فى المجتمع ، ولو أمكن إحلال نظام التوزيع والمبادلة الاشتراكى محل هذا النظام الرأسمالى ، لتغيرت طبيعة الإنسان هذه .

مراحل تطور المجتمع البشرى :

وطبقا لهذا الفكرة ، قسم ماركس تطور المجتمع البشرى إلى ثلاث مراحل . فهو يرى أن المجتمع البشرى يصعد دوما نحو الرقى والكمال ، وأنه يتجه ـ تلقائيا ـ من حالة دنيا إلى حالة عليا ؛ ولهذه المسيرة البشرية ثلاث مراحل عند ماركس :

١ ـ المجتمع الرأسمالى .

٢ ـ المجتمع الاشتراكى .

٣ ـ المجتمع الشيوعى .

ويرى ماركس أن الدوافع المعيشية ، هى التى تؤدى إلى ظهور هذه المجتمعات بأنواعها المختلفة .

إن المجتمع الإنسانى يحتاج إلى أشياء مادية كثيرة لقيامه ، وبقائه ، وتطوره . وأعضاء المجتمع يصنعون هذه الأشياء ، ويوفرونها بالتعاون والتكامل ؛ فعضو من

أعضاء هذا المجتمع يقوم بعمل أو حرفة ما ، بينما يقوم عضو آخر بعمل آخر مختلف ، ولكن لا يكفيه ما ينتجه هو بنفسه ، بل هو يحتاج إلى أشياء أخرى كثيرة ، أنتجها آخرون . وهذه الحالة تقتضى أن يبادل الإنسان جزءا من إنتاجه بأشياء من إنتاج الآخرين . وهكذا يبدأ التعامل والتبادل بين أفراد المجتمع ، ذلك التعامل الذى يولد الحياة الاجتماعية ، التى يطلق عليها – بالتالى – وصف « المجتمع » ويرى ماركس أن مجتمعا ما ، لا يعدو أن يكون الشكل الاجتماعى لتطور التعامل بين الأفراد . ولكى يمكن معرفة رقى مجتمع ما ، من وجهة نظر الفكرة الماركسية ، ينبغى النظر إلى أسلوب التعامل الرائج به . ويرى ماركس أن **هناك ثلاثة أنواع للتعامل الاجتماعى :**

القيمة التبادلية Exchànge value .

القيمة الجوهرية Intrinsic value .

القيمة الاستعمالية « النفعية » Use value.

و « **القيمة التبادلية** » لشىء ما ، هى القيمة التى تتحدد وفق مقتضيات العرض والطلب . وبما أن العرض يزيد أحيانا والطلب يقل فى السوق ، أو يحدث العكس فيقل العرض ، ويزداد الطلب ، لأسباب مختلفة ، فلذلك لا تستقر القيمة التبادلية لشىء ما . فأحيانا تجد ذلك الشىء رخيصا ، وأحيانا أخرى تجده غاليا . **والمجتمع الذى يجرى فيه تبادل الأشياء ، وفق مبدأ القيمة التبادلية ، هو مجتمع « رأسمالى » فى رأى ماركس .**

أما « **القيمة الجوهرية** » فهى قيمة الشىء الحقيقية ، التى تتحدد بمقدار الجهد البشرى المبذول لإنتاجه . ويرى ماركس أن ثمن المادة الخام ثابت دائما لا يتغير . وهكذا يكون الجهد البشرى ، المبذول لتحويل تلك المادة الخام إلى شىء مفيد ، جهدا محدودا دائما ، ولذلك تكون القيمة الجوهرية لكل شىء قيمة ثابتة

محدودة فى كل الأوقات ، فلا هى تزيد ولا هى تنقص . **والمجتمع الذى يقوم نظام تبادله على أساس القيمة الجوهرية ، هو المجتمع « الاشتراكى » عند ماركس .**

وأما القيمة الاستعمالية « النفعية » ، فخاصتها أنها تفى بحاجة من حاجات الإنسان . ويرى ماركس أن القيمة الاستعمالية ، هى التى ستسود المجتمع البشرى ، عقب ارتقائه إلى كماله . **وهذا هو المجتمع « الشيوعى » عند ماركس .** والقيمتان التبادلية والجوهرية ستنعدمان فى المجتمع ، الذى تروج فيه القيمة الاستعمالية لمبادلة الأشياء . وأفراد مثل هذا المجتمع سوف ينظرون إلى القيمة الاستعمالية لكل شىء ولن يلتفتوا إلى قيمته الجوهرية أو التبادلية .

إن أفراد مثل هذا المجتمع سوف يتبادلون الأشياء كما يتبادلها الأطفال الصغار فيما بينهم دون التفات أو إدراك لقيمة هذه الأشياء ؛ فلو كانت لدى طفل ما برتقالتان ، ولدى طفل آخر عربة زائدة عن حاجته ، وأراد الطفل ذو البرتقالتين أن يحصل على العربة ، وأراد الطفل الآخر أن يحصل على إحدى البرتقالتين ، فإن الطفلين سيتبادلان الشيئين الزائدين عن حاجتهما ، بدون تردد ، فهما لا ينظران إلا إلى القيمة الاستعمالية للبرتقالة والعربة .. ولتغير الأمر لو نظر الطفلان إلى القيمة الجوهرية أو القيمة التبادلية للشيئين . فلو كان الأمر هكذا لطالب الطفل ذو العربة أن يأتيه الطفل الآخر بأربع دزينات من البرتقال لقاء العربة . إن المجتمع الذى تسوده القيمة الاستعمالية ، سوف يتبادل الأشياء ، كما يتبادلها هذان الطفلان .

ويرى ماركس أن الفارق بين سلوك هذين الطفلين وبين المجتمع الشيوعى ، هو أن الطفلين قاما بتبادلهما بطريقة لا شعورية ، بينما تبادل المجتمع الشيوعى سيكون شعوريا ، فى ظل بيئة اقتصادية وسياسية وأخلاقية خاصة . وبعبارة أخرى ، يمكن شرح هذه الأنواع الثلاثة من المجتمع البشرى ، بأن يقال : إن المجتمع « **الرأسمالى** » هو الذي يبادل أشياءه لغرض الربح . والمجتمع « **الاشتراكى** » هو

الذى لا يهدف أفراده إلى الربح ، بل كل شخص يحصل على الأجر الكامل لجهده . أما المجتمع « **الشيوعى** » فهو المجتمع الذى يسمو أعضاؤه فوق اعتبارَىْ الربح أو الأجر الكامل ، فلا هم يهدفون إلى تحقيق الربح ، ولا هم يتوقون إلى الحصول على الأجر الصحيح لجهودهم ، فالفرد لا يهدف إلى الحصول على أجر ما يقوم به من جهد ، بل كل شخص يحصل على حاجاته وفق رغباته ، تماما كما نحصل اليوم على الهواء والماء . ومثل هذا المجتمع هو المجتمع الشيوعى ، الذى يعتبره ماركس منتهى رقى المجتمع البشرى ، ومثل هذا المجتمع سينظر إلى الأشياء وفق قيمتها الاستعمالية « النفعية » ، وسيبادل أفراده الأشياء فيما بينهم انطلاقا من هذا الفكر ، وهم لن يلتفتوا إلى قيمة الأشياء التبُادلية أو إلى الجهد المبذول لإنتاجها ، بل ستتم كل المعاملات والمبادلات بينهم على أساس القيمة الاستعمالية ، بدلا من السعى وراء الربح أو المطالبة بالأجر الحقيقى عن الجهد المبذول .

وقد عرّف ابينيزير ايليوت Ebenezer Elliot الشيوعىَّ بهذا الأسلوب : مَن هو الشيوعى ؟ هو ذلك الشخص ، الذى يتوق إلى تقسيم متساوٍ لدخول غير متساوية .

لقد وقعت الثورة الشيوعية فى روسيا سنة ١٩١٧ ، وبعبارة أخرى : ستمر قريبا سبعون سنة على بدء بناء المجتمع الشيوعى فى روسيا . فحين تمكن الحزب الشيوعى من إحكام قبضته على مقاليد الأمور فى روسيا ، أمم الملكية الذاتية من كل الأنواع ، ووضع الملكية فى أيدى الدولة ، وبدأ تنفيذ البرنامج الذى أسماه ستالين ببناء « الإنسان السوفيتى » .

ولكن هذا الإنسان السوفيتى لم يظهر ــ بعدُ ــ للوجود ، بالرغم من جهود طويلة المدى ، تقوم بها دولة منظمة ذات سلطة مطلقة ؛ وأكبر دليل على هذا هو أن القادة الروس الشيوعيين لا يجدون فى أنفسهم الجرأة لإجراء انتخابات حرة ؛

وذلك لأنهم على يقين بأنهم لو سمحوا بالانتخابات الحرة ، فسوف يطيح بهم الشعب بإدلاء ٩٩ فى المائة من الأصوات ضدهم .

لقد حطم القادة الشيوعيون الروس – بمنتهى القسوة – النظام المعيشى ، القائم على « القيمة التبادلية » ، وبدأوا يكافحون بكل ما لديهم من سلطان لتشكيل المجتمع على أساس القيمة الجوهرية ، لكى يبدءوا – بعد ذلك – مسيرتهم نحو المجتمع المتشكل فى ظل القيمة الاستعمالية .. وبالرغم من مظالمهم – التى لا سبيل إلى وصفها – لم ينجح هؤلاء حتى فى المرحلة الأولى من كفاحهم ، وهو القضاء على نظام القيمة التبادلية ، ناهيك أن يكوِّنوا مجتمعا وفق المرحلتين الثانية والثالثة .

إن روسيا الاشتراكية تزخر اليوم بكل الأشياء التى اعتبرها ماركس « نتيجة للمجتمع الرأسمالى » ؛ فلا تكفّ السلطات الروسية عن الإعلان عن مواطنين ، يرتكبون جرائم السرقة والاختلاس والتجسس والخيانة والرجعية ... ولو كان المجتمع الاشتراكى يؤدى إلى نتائج معينة ، حدّدها ماركس ، فلِمَ نجد هذه الحالة فى مجتمع ، سادت عليه الاشتراكية سبعين سنة ؟ !

لقد اطلعت على القصة الطريفة التالية فى أحد الكتب التى قرأتها ذات مرة : تقدم أحد الأعضاء الشيوعيين بمجلس الشيوخ الفرنسى إلى عضو محافظ ، وأطلعه على طبعة جديدة لأعمال كارل ماركس ، مطبوعة بأسلوب « البريل » الخاص بالعمى ، وشرح العضو الشيوعى للعضو المحافظ أن هذه الطبعة هى للعمى ، لكى يقرأوا أفكار ماركس ، فرد عليه العضو المحافظ قائلا : « سيدى ... إن كل أعمال ماركس هى للعمى » . والحقيقة هى أن المؤمن بأفكار ماركس هو الأعمى الذى لا يميز بين الحق والباطل . ولا يسع صاحب البصر والبصيرة إلا أن يدرك لغو هذا الفكر السقيم .

لقد قدم ماركس فكره باسم « العلم » ، ولكن دعواه هذه كانت مبنية على

الرغبة والتمنى ، لا على الحقيقة . فالماركسية لا تعدو أن تكون فلسفة خيالية ، لم تصمد أمام اختبار العلم والمنطق يوما واحدا . وسرعان ما بدأت حركة لإصلاح الماركسية Revisionism ، ولا تزال هذه الحركة مستمرة إلى يومنا هذا ، إن حركة الماركسية الإصلاحية غيّرت من الماركسية الأصلية ، لدرجة أن أحد الكتّاب ، وهو سيدنى هوك sidney Hook ، يقول عن الماركسية الجديدة : إنها « المجىء الثانى لماركس » (على غرار المجىء الثانى للسيد المسيح) . ولذلك قال أحد المراقبين : إن ماركس هو بطل « البروفيسوريا » (طبقة الأساتذة والمفكرين) ، بدلا من « البروليتاريا » (طبقة عامة الشعب)[1] . وينكر إيوجين كينينكا Eugene Keninka حتى مجرد وجود فكر مترابط ، مما يمكن إطلاق تسمية « الماركسية » عليه .

ولا تقوم الشيوعية اليوم فى أى مكان على أساس فكرى ، بل هى قائمة ؛ لأن دولا قوية تحكم باسمها ، ويرتبط بها كثير من المصالح . إن شيوعِيِّى اليوم ليسوا مؤمنين بقوة الشيوعية الفكرية ، بل هم شيوعيون بالإكراه أو لمصلحة من المصالح . وقد لاحظ أحد دارسى الشيوعية ذلك ، فقال : إنه بالإمكان أن تكون شيوعيا بدون أن تكون ماركسيا .

وبما أن حرية الكلمة غير متاحة فى البلاد الشيوعية ، فلذلك يلجأ مواطنوها إلى التعبير عن أحاسيسهم بواسطة النكت الفكاهية . ذهب أحد الهنود إلى أوربا الشرقية ؛ ومن النكت التى نشرها فى ذكرياته ، عقب عودته من هذه الزيارة ، أن طفلة جاءت إلى مدرستها ذات صباح ، وقالت لها بفخر : « **إن قطتنا أنجبت ست هريرات ، وهى كلها شيوعية !** » تأثرت المدرسة بكلام التلميذة ، ودعت مفتش التعليم ليأتى ، ويرى — بنفسه — التربية العقائدية الجيدة ، التى يحصل عليها

---

(1) The times of India , New Delhi , January 15 , 1984 .

التلاميذ . وحين حضر المفتش بعد أسبوع ، طلبت المدرسة من التلميذة أن تحكى للمفتش قصة قطتها وهريراتها ، فقالت : « **إن القطة وضعت ست هريرات ، وهى كلها ديمقراطية** » ، فصاحت المدرسة — بدهشة — فى وجه التلميذة ، وذكرتها بأنها قالت لها قبل أسبوع إن هريراتها كلها شيوعية ، وسألتها لماذا تقول — الآن — إن هذه الهريرات ديمقراطية ؟ ! فأجابت التلميذة : « **إن الهريرات قد فتحن عيونهن الآن** »[1] .

وكان رئيس وزراء روسيا الأسبق نيكيتا خروشوف ، قد أعلن أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى الروسى (فبراير ١٩٥٦) ، أن عهد ستالين كان أسوأ نموذج للظلم والإرهاب الحكومى . إن بيان خروشوف هذا كان إعلانا رسميا بفشل الشيوعية العملية فى روسيا . وسنتناول خلاصة هذا البيان التاريخى فى الصفحات القادمة .

والواقعة الأخرى ، التى لابد من ذكرها هنا ، تتعلق بافتتاحية نشرتها الصحيفة الرسمية للصين الشيوعية . فقد نشرت صحيفة « الشعب اليومية » People's Daily افتتاحية ، على صدر صفحتها الأولى ، فى عددها الصادر فى ٧ ديسمبر ١٩٨٤ ، ويمكن اعتبارها اعترافا حكوميا بخطأ الماركسية النظرى . وفيما يلى خلاصة هذه الافتتاحية ، كما نشرتها — حينئذ — إحدى الصحف الهندية الصادرة بالإنجليزية :

إن بعض المثل الماركسية واللينينية لم تعد ذات موضوع الآن . لقد مات ماركس قبل ١٠١ عام ، وقد ألف أعماله قبل قرن من الزمان ، وكانت بعض هذه الأعمال مجرد حدس فى ذلك الوقت ، ثم طرأ عليها تغير كبير . ولم يكن

---

(1) Hindustan Times , New Delhi , January 14 , 1984 .

بعض هذا الحدس صحيحا بالضرورة . إن هناك أشياء كثيرة لم يجرِّبها ، أو يتصل بها ماركس وإنجلز ، أو حتى لينين . ولا يمكننا أن نتوقع من أعمال ماركس ولينين أن تحل مشكلات العصر الحديث الراهن . إنه ينبغي ألا تغيب هذه الحقيقة عن أذهاننا خلال دراستنا »[1] .

إن العلماء غير الماركسيين كانوا يدركون هذه الأشياء منذ أمد بعيد وكانوا قد كتبوها موضحين آراءهم بالأدلة والبراهين . ولكن أن يأتى خروشوف ــ أمين الحزب الشيوعى ، ورئيس وزراء روسيا ــ فيعلن أن عهد ستالين كان ظالما ، أو أن تأتى صحيفة صينية رسمية ، فتعلن أن فكر الماركسية اللينينية عتيق قد ولَّى عليه الدهر .....

فهذا تصديق صريح من الدوائر الشيوعية ــ نفسها ــ لما كان الآخرون يقولونه منذ زمن . أما الذين لا يزالون يتشبثون بالماركسية والشيوعية ــ بعد هذا كله ــ فهم يمارسون نفس « الجمود » و « التقليد » اللذين كانوا يتهمون بهما المؤمنين بالأديان .

إن تجربة التاريخ قد رفضت الماركسية بوضوح ؛ وقد بدأ التراجع عن المثل الماركسية فى كل من روسيا ، والصين الاشتراكيتين ، ويجرى هذا العمل بدون إعلان فى روسيا ، بينما يتم هذا بالإعلان ــ ولو جزئيا ــ فى الصين . فتتبع هاتان الدولتان ــ الآن ــ أساليب وممارسات ، كانت خاصة بالرأسمالية ــ حسب منطق الاشتراكيين ــ ومن أمثلته السماح بالحرية الدينية الجزئية فى روسيا ؛ وإنهاء سيطرة الحزب الشيوعى على المصانع فى الصين[2] .

---

(1) The Times of India , December 12 , 1984

(2) The Hindu , Madras , January 17 . 1985 .

إن قصة الفكر الماركسى قد انتهت إلى طريق مسدود ، ولا توجد – اليوم – من أهمية للشيوعية إلا من جانبين : فالشيوعية – من ناحية – تسمح لحفنة من الحكام بممارسة السلطة المطلقة على شعب بأكمله . وهى من ناحية أخرى – تسمح لحكام روسيا بهيمنة دولية ، من خلال ولاء شيوعيّى العالم ، باستغلال اسمَىْ ماركس ولينين . إن ولاء روسيا للماركسية لا يعدو أن يكون حيلة لتنفيذ أهدافها الاستعمارية . إن الحقيقة هى أن الاشتراكية قد فشلت نظريا وعمليا معا . فقد تحولت إلى جزء من التاريخ ، سواء أقر اشتراكيو اليوم بهذا الواقع أم لم يقروا .

إن سر القبول الذى حظيت به الماركسية فى وقتها ، لم يكن يكمن فى صدقها الفكرى ، بل كان مرده إلى تطابقها لميل العصر الذى ظهرت فيه . فكان ذلك العصر هو عصر غلبة « العلم » ، وكان الإنسان يريد أن يفهم كل شىء فى ضوء مصطلحات « العلم » .وحين نادى ماركس بـ « الاشتراكية العلمية » ، اتجه إليه أناس ، تطابقت طبائعهم وميل العصر إلى « العلم » . وكان ماركس يريد حلّ شرّ واقع ، بواسطة نظام قائم على شرّ أكبر ، ولكن استغلاله لمصطلحات علميه ، دفع ببعض الناس إلى الاعتقاد بأنه قد اكتشف حلا « علميا » للمشكل الاقتصادى .

إن الاقتصاد مشكل إنسانى بسيط ، ولكن الفلسفات البشرية الاصطناعية ، والأنانية البشرية ، التى لا تحدها حدود أو قيود ، قد عقدت هذا المشكل البسيط . ولو حررنا المشكل الاقتصادى من براثن النظريات البشرية الكاذبة ، وأعدناه إلى الأسس الفطرية ، فسيصبح مشكلا محلولا ، كأن لم يكن به تعقيد قط .

وحيد الدين خان



الفصل الأول

الاشتراكية الماركسية



ما هى الماركسية ؟

يمكنك تلخيص الفكر الماركسى فى جملة واحدة : « **القضاء على الملكية الفردية** » . وهذه فقرة من فقرات « الميثاق الشيوعى » الذى وضعه ماركس وانجلس . وسواء أكانت الماركسية هى « القضاء على الملكية الفردية » أم هى « نظام الملكية الاجتماعية » ، كما يعرّفها آخرون ، فقد نظر إليها بعض الناس فى العصر الحديث بأنها حل لمشكلات الإنسان المعيشية .

وهذه هى النظرية التى ظهرت تحت أسماء مختلفة ، مثل : **الفوضوية**[١] ، **والنقابية**[٢] ، **والشيوعية** ، **والاشتراكية** ، **والاشتراكية النقابية المهنية**[٣] ..... وهذه النظريات الاشتراكية تختلف فيما بينها على أشياء كثيرة ، ويرفض بعضُها البعضَ الآخر ، إلا أن القاسم المشترك بينها ، هى أن كل هذه النظريات تؤمن بمبدأ الملكية الاجتماعية ، وهى تعتنق بشكل أو بآخر تلك الفلسفة التى صاغها ماركس والمفكرون ، الذين نحوا نحوه لتأييد نظريته . وهذه ليست جماعات مختلفة ، بل وبعبارة أصح : هى فرق مختلفة ، خرجت من بطن حركة واحدة ، وكل فرقة انفصلت عن الحركة الأم ، بسبب خلافات جزئية ، أو عملية .

---

(١) الفوضوية (Anschism) ، هى نظرية سياسية ، تقول بأن جميع أشكال السلطة الحكومية غير ضرورية ، وهى تنادى بإقامة مجتمع قائم على التعاون الطوعى بين الأفراد والجماعات — المترجم .

(٢) النقابية (Syndicalism) ، نظرية فى الحكم ، تقول بقاعدة التمثيل النقابى العمالى ، وبسيطرة العمال على الإدارة والحكم ، بدلا من قاعدة التمثيل الشعبى الإقليمى — المترجم .

(٣) الاشتراكية النقابية المهنية (Guild Socialism) ، هى نظرية سياسية ، طرحت فى بريطانيا فى أوائل القرن العشرين ، وتقول بأن تمتلك الدولة المصانع ، ولكن تديرها نقابات مهنية ، يسيطر عليها العمال — المترجم .

ونحن فى الصفحات القادمة سوف نناقش هذا الفكر فى ضوء الماركسية ، والسبب فى هذا هو أن أصول المدارس الفكرية الأخرى وقواعدها ليست منظمة تنظيم الماركسية ، ولأن الماركسية هى خلاصة الأفكار ، التى شاعت فى أوربا قبل ماركس ، وهى الأصل ، الذى تفرعت منه النظريات الاشتراكية الأخرى بعد ماركس . إن نقاشنا للماركسية سوف ينطبق على النظريات الاشتراكية القديمة والحديثة ، تماما كما سينطبق على تعاليم ماركس نفسها .

يقول الماركسيون : **إن ماركس لم يأت بجديد** . فيرى لينين :

« أن ماركس قدم الأجوبة للأسئلة ، التى حاولت أن ترد عليها شخصيات ممتازة من قبل . إن تعاليم ماركس هى نتيجة مباشرة لتعاليم كبار الفلاسفة وعلماء الاقتصاد والاشتراكية ، وهى الحلقة القادمة لتلك التعاليم »[1] .

لقد أعاد ماركس ترتيب الأفكار ، التى ظهرت فى أوربا فى القرن التاسع عشر ، فى صورة الفلسفة الألمانية ، وعلم الاقتصاد الإنجليزى ، والاشتراكية الفرنسية . وأضاف ماركس إلى خلاصة هذه الأفكار قوته الاستدلالية الكبيرة ، التى تضم صريخ الطبقة العمالية المظلومة ، التى نشأت عن الثورة الصناعية الأوربية .

نقد نظرى

يقال عن ماركس إنه أعطى التاريخ ما قدمه داروين لعلم الأحياء (البيولوجيا) . وقد عبر ماركس عن هذا الزعم بأسلوب آخر ، فهو يقول : إنه حوّل التاريخ إلى « علم » ، له قوانينه التى تسمح بتفسير الماضى والمستقبل معا .

إننا لو أطلقنا كلمة « وقائع » على ما يوجد فى الدنيا ، أو ما يستجد فيها من أحداث ، فستكون هذه الوقائع من نوعين :

---

(1) Lenin , Selected Works , Vol . I (Moscow 1947) , P 59 .

وقائع تتعلق بالعالم المادى ، **وأخرى** تتعلق بالعالم الإنسانى ، وبعبارةأخرى : هناك عالم مادى تقع أحداثه ــ تلقائيا ــ تبعا لقوانين طبيعية معينة ، وهناك عالم آخر تحدث وقائعه بفضل شعور البشر وإرادتهم .

ففى العالم الأول « المادى » توجد أشياء لا حصر لها ، ابتداء من الذرة ، التى لا تشاهدها العين المجردة ، إلى المجرات السماوية الضخمة ، وهى كلها تجرى وفق قوانين طبيعية معروفة ومحددة . وأسباب كل حدث فى هذا العالم المادى موجودة ، وكامنة بداخل الأشياء ، التى تتعلق بها هذه الوقائع . فلو اكتشفنا نظام سير الكواكب ــ على سبيل المثال ــ لتمكنا من تحديد مكان كوكب ما ، قبل مائة سنة وبعد مائة سنة من الآن . وقد تمكنا من صنع أضخم الماكينات ، وأدق الآلات بعد اكتشاف خواص الحديد ، وأمكننا ــ بعد اكتشاف قانون الماء ــ أن نحوله إلى طاقة البخار . وهذا كله يعنى أن الكون الذى يجد الإنسان نفسه فيه قائم بذاته ، وله قوانينه ، التى تتسبب فى وقوع سائر أحداثه ، ولا يمكن لجهود الإنسان أن تغير من هذه القوانين الكونية ، وليس بوسعه إلا أن يكتشف هذه القوانين ، فيستخدمها .

وهكذا كل الأشياء الجديدة ، التى اكتشفها الإنسان فى العالم الطبيعى ، هى ليست بجديدة ، بل هى هى كما كانت قبل أن يكتشفها الإنسان . فالإنسان لم يصنع هذه الأشياء وتلك القوانين ، بل اكتشفها ، ليس إلا . فالصحيح هو أن يقال : إن الإنسان اكتشف كذا وكذا ، بدلا من القول بأنه صنع كذا ، وأوجد كذا . وقد عبّر فريدريش إنجلس عن هذا بالكلمات التالية :

« الفكرة المادية للكون ، هى أن تفهم الطبيعة ، كما هى بدون أدنى إضافة خارجية »[1] .

---

(1) Marx , Selected Works , Vol . (Moscow 1946) , P 76 .

هذا هو تفسير الماركسية للعالم المادى . والآن ما هى حقيقة العالم الإنسانى ؟ أى القوى تحرك أنشطة الحياة ؟ لماذا تقع المتغيرات فى مسيرة التاريخ ؟ من هو المحرك الحقيقى لكل الأعمال والأنشطة التى تقع بواسطة الإنسان ؟ هل هناك منطق داخلى يتحكم فى هذه الأعمال أو أنها تقع وفقا لقوانين ذاتية تلقائية ، أو أن الإنسان هو خالق هذه الأعمال والوقائع ؟ وبعبارة أخرى : هل نوعية أعمال البشر كنوعية وقائع العالم المادى ؟ هل يتحرك كل من العالم المادى ، والمجتمع الإنسانى طبقا لقانون واحد أو أنهما يخضعان لقانونين مختلفين ؟ وقد تطور هذا السؤال ، فأصبح يدور حول الروح والمادة ، أى : هل تقع هذه الوقائع ، بواسطة محرك خارجى – هو مُخ الإنسان أو قوة عليا أخرى – أو أنها تقع – تلقائيا – نتيجة قوانين معينة ؟

يقول إنجلس حول هذا السؤال : « **قضية الفلسفة الأساسية هى البحث حول العلاقة بين الفكر والجسد ، أو الروح والطبيعة . إن هذا السؤال قسم الفلاسفة إلى جماعتين كبيرتين ، فأما الذين زعموا بأن الروح فوق الطبيعة ، فهم « مثاليون » (Idealists) ، وأما الذين اعتبروا أن الطبيعة هى الأصل ،فهم « ماديون » (Materialists) ؛ وهؤلاء انقسموا – بدورهم – إلى جماعات أخرى** »[1] .

وادعاء ماركس بأنه حوّل التاريخ إلى « علم » ، هو ردّ على هذا السؤال فى حقيقة الأمر . لقد فكّر ماركس فى السبب ، الذى أدى بمجتمعنا إلى الحالة ، التى هو عليها ، وسبب التغير ، الذى يطرأ على المجتمع ، وكيف يمكن إحداث التغيير فيه فى المستقبل وقادته دارستُه إلى أن تغيرا ما لايقع فى المجتمع اعتباطا ، تماما كما لا تقع وقائع العالم الخارجى مصادفة . وكما أن نيوتن وأينشتين اكتشفا قوانين حركة

---

(١) المصدر السابق ، ص ٧٦ .

الكون ، وأوضحا أسس هذه القوانين ، فكذلك انطلق ماركس إلى اكتشاف « الأسس العلمية » ، التى تحدث التغيير الاجتماعى . فادعى ماركس أن التغير ، الذى يطرأ على مجتمعنا خاضع لأسس وقوانين ، تماما كما تخضع كل الأشياء فى الكون لقوانين معينة . وقال : إن كلا القانونين ـ الطبيعى والاجتماعى ـ من نوع واحد ، وإن هذه القوانين ، التى تنطبق على الكون والبيئة المحيطة بنا ، تماما كما تنطبق على مجتمعنا ، هى الفلسفة الماركسية أو تفسير الماركسية للكون . وبعبارة أخرى : يدعى ماركس أن كلا العالمين المادى والإنسانى خاضع لنوع واحد من القوانين . ويفسر أحد الكتّاب الماركسيين هذا الادعاء بالكلمات الآتية :

« إن الطبيعة ـ كلها ـ واحدة ، والأسلوب العلمى لفهمها واحد ـ كذلك ـ سواء استخدمناه لفهم الصخور ، أو طبقناه على أصحاب البنوك والمصانع . إن عظمة ماركس وإنجلس تكمن فى أنهما طبقا هذا الأسلوب العلمى الأساسى على المجتمع البشرى ، تماما كما كان مطبّقا قبلهما على الجمادات والنباتات وغيرهما . لقد قاما بتصنيف وترتيب الوقائع التاريخية ، والمواد الاقتصادية والنظريات الفلسفية ، التى تجمعت فى حصيلة التاريخ منذ مئات السنين ، ثم قاما بوزن هذه المعلومات ، وأقاما الأسس الكلية ، واكتشفا جميع القوانين ، التى تحكم العلاقات بين البشر ، تلك القوانين ، التى ـ بدونها ـ تبدو الحياة الاجتماعية لغزا محيرا »[1] .

وهكذا زعم ماركس أن للمجتمع الإنسانى « علما » ، له قوانينه ، وأن هذا العلم يستطيع تفسير كل من ماضى الإنسان ومستقبله . لقد رتّب ماركس هذه القوانين ، وتجرأ على استخدامها للتنبؤ بمجتمع المستقبل ، تماما كما يتنبأ عالم

---

(١) شيرجنغ ، كارل ماركس ، أورأسكى تعليمات ، ص ٢٧ .

الفلك بحركة النجوم فى المستقبل .

وقد استخدمتُ هنا كلمة « **تجرأ** » فى حق ماركس ؛ لأن الذى يتصدى لإطلاعنا على أخبار المستقبل يكون مسئولا كذلك عن صحة تنبؤاته . إن الذى يتجرأ على التنبؤ يُخضِع نفسه لامتحان الزمن ، الذى يعلن صدق نظريته أو كذبها ، فلو أعلن شخص ما – على سبيل المثال – أنه اكتشف قانون دوران الأرض ، وأن هذا القانون يقول : بأن الأرض سوف تصطدم بالقمر بعد مائة وواحد يوم فكذب نظريته سيتضح للكل ، عندما تمر مائة وواحد يوم ، ولا يتحقق الاصطدام بين الأرض والقمر ، الذى تنبأ به هذا الشخص ، وهكذا يتحقق بطلان نظرية ماركس (بأن وقائع الحياة البشرية تقع ، طبقا لقانون محدد ، كالذى ينطبق على العلوم الطبيعية) عندما يفشل الزمن فى تأييد التنبؤات ، التى أطلقها ماركس فى ضوء نظريته قبل قرن ، ولعله كان من الصعب إطلاق حكم قاطع بشأن نظريات ماركس خلال حياته نفسها . ولكن – الآن ، وبعد مرور مائة سنة من صدور هذه النظرية – يمكن استخدام الزمن ، كأساس كاف لإطلاق الحكم بصدق نظرية ماركس ، أو كذبها .

ونظرية ماركس – هذه – تنقسم إلى ثلاثة أجزاء ؛ فهى تقول **أولا** : إن للمجتمع الإنسانى قانونا يسير عليه ، على غرار القانون ،الذى يسير حركة النجوم ، وتقول الماركسية : إن قوانين العلم – سواء أكانت تتعلق بالعلم الطبيعى ، أو العلم الاجتماعى – هى كلها انعكاس لعوامل خارجة ومستقلة عن إرادة الإنسان ، فليس بإمكان الإنسان أن يغيّر من هذه القوانين ، أو أن يلغيها ، فهذه قوانين طبيعية ثابتة لا تتغير ، وهى قائمة – بذاتها – وستظل قائمة – بذاتها – أبد الدهر . إن قوانين تغيير المجتمع تتمتع بالحتمية التاريخية ، تماما كما يولد الإنسان وفق قانون طبيعى ، لا سلطان له عليه . إن كل ما حدث فى الماضى هو عين ما كان ينبغى أن يحدث ، وما سيحدث فى المستقبل هو واقع

لا محالة ، ولا سبيل للإنسان إلى تغيير هذه الحتميات .

والجزء الثانى ، الذى تقول به الماركسية ، هو أن هذه القوانين خاضعة ــ بدورها ــ لقانـون الارتقـاء ، أى أن مسيرة المجتمـع لا تدور فى حلقـة مفرغــة ، كما تدور الرحى ، بل هى مسيرة ارتقائية تتقدم إلى الأمام دوما . إن كل مرحلة قادمة منها ، هى أرقى من المرحلة السابقة عليها ، فالمجتمع لا يتقهقر ــ أبدا ــ بل هو يسير إلى الإمام .... إن حاله هو أفضل من ماضيه ، ومستقبله أفضل من ماضيه وحاله معا .

والجزء الثالث ، الذى تقول به الماركسية ، هو أن وضع الإنسان إزاء المجتمع ، يشبه وضعه إزاء الكون المادى ؛ فللعالم المادى قانونه الذى يتحكم فى جميع مظاهره ، ولا يسع الإنسان إلا أن يكتشف هذا القانون ، فيستخدمه . إن فيضان النهر يتسبب فى وقوع طوفان مدمر ، ولكن لو اكتشف الإنسان علم الماء فبنى السدود والقنوات ، فسوف يتحكم فى الماء ، وسوف يستغله لمصالحه الكثيرة ؛ كتوليد الكهرباء ، والرىّ ، وكل ما ينطبق على العالم المادى ، ينطبق ــ أيضا ــ على المجتمع الإنسانى ، فله قانونه الذى يحركه . ولكن هذه الحركة لا تشبه حركة النجوم والسيارات ، التى لا قبل للإنسان بها ، بل هى كفيضان النهر ، الذى يستطيع الإنسان أن يتحكم فيه ، وأن يغير مجراه بجهوده .

هذه هى قوانين علم « الارتقاء الاجتماعى » التى « اكتشفها» ماركس ، وطبقها على التاريخ البشرى ، وحاول استخلاص النتائج بواسطتها ، وقد حلل ماركس المجتمعات البشرية ، التى وجدت فى الماضى ؛ فحدد أشكالها ، وبين كيف أن تطورها يؤيد نظريته ، ثم قام ماركس بالتنبؤ عن الشكل ، الذى سيرتقى إليه المجتمع البشرى فى المستقبل . وتقول نظرية ماركس هذه : إن المبدأ ، الذى يتحكم فى التغيرات الاجتماعية هو مبدأ « الجدلية » ، أى نشوء الطبقات فى

المجتمع البشرى ، واصطدام بعضها بالبعض الآخر . وتقول نظرية ماركس : « **إن تاريخ كل المجتمعات ، التى أقامها الإنسان هو تاريخ النزاع الطبقى ؛ كالعبيد والسادة ، والأمراء والعامة ، والرأسماليين والعمال ..... وباختصار ظل الظالم والمظلوم فى صراع بينهما على الدوام** »[1] .

إن صراع الطبقات هو السلّم ، الذى يرتقيه التاريخ البشرى فى مسيرته نحو الأمام إلى أن يصل مرحلة من الرق جديدة .

لقد اشتهر – خطأ – أن ماركس ينادى بالعدالة والمساواة ، والحقيقة هى أنه ينادى بإلغاء نظام « الاستغلال » – حسب فهمه – ليس إلا . وهو يرى أن تاريخ الماضى كله هو تاريخ النهب والسلب ، الذى تستغل فيه طبقةٌ طبقةً أخرى . وهو يريد إنهاء هذا الواقع . ونظريات ماركس ، التى اشتهرت بـ « المادية الجدلية » ، و « دكتاتورية البروليتاريا » ، و « القيمة الفائضة » (Surplus Value) ؛ وهى شروحه للتاريخ ، والسياسة ، والقوانين الاقتصادية ، التى يرى أنها تثبت آراءه حول أسباب الاستغلال فى الماضى ، وسبب اختفائه فى المجتمع الاشتراكى القادم .

إن قانون التاريخ البشرى عند ماركس هو عين القانون ، الذى يجرى على العالم المادى فكما أن كل موجودات العالم المادى محكومة بواسطة قانون عالمى ، يتحكم فى خواص هذا العالم المادى ووقائعه ، فكذلك يوجد قانون للحياة البشرية . والإنسان يتمتع بالشعور والإرادة فى ظاهر الأمر ، مما يوحى بأنه يتمتع بالاستقلال ، وبأنه يمكنه القيام بما يريد من أفعال . ولكن إرادة الإنسان لا تعدو أن تكون انعكاسا فى العقل البشرى لأحوال خارجية ، فهناك قانون تاريخى هو السبب الحقيقى فى جميع أنشطة الحياة البشرية . وبعبارة أخرى : عندما نشاهد

---

(١) الفقرة الأولى من « الميثاق الشيوعى » ، الذى أصدره ماركس وإنجلس ، فى فبراير سنة ١٨٤٨ م .

استمرار الظلم والاستغلال والنهب بين البشر عبر التاريخ ، فالحل - أيضا - كامن فى تجربة التاريخ للقضاء على هذه المظالم . وهذا الحل يكمن فى اكتشاف القانون ، الذى أدى عدم احترامه إلى الهيجان ، الذى تعانى منه الحياة البشرية ، ومن ثم تطبيقه لأجل إزالة هذا الهيجان ، وتوجيهه نحو الخير والعطاء . إن فيضانات مياه الأمطار تدمر وتخرب ، مما يدل على أنها تحوى طاقات وقوى عظيمة يمكن تطويعها واستغلالها لأغراض مفيدة بدلا من الدمار . وهكذا ، لو تحكمنا فى القانون ، الذى يدمر الحياة البشرية ، ووجّهناه وجهة سليمة ، لأعطى هذا القانون الخير الكثير .

وهذا القانون السياسى الذى اكتشفه ماركس ، هو أن الطبقة ، التى تسيطر على الحكم منذ قديم الزمان ، هى تلك التى كانت الأقوى ؛ بسبب امتلاكها الوسائل المادية ، وكان حكم هذه الطبقة ، يعنى حصول أفرادها على فرص للحفاظ على ما كان لهم من حقوق وامتيازات والاستمرار فى الدفاع عن مكاسبهم ، بواسطة القوة السياسية المتاحة لديهم وقال ماركس : إن هذا هو السبب فى جميع المظالم السياسية ، التى وقعت فى الماضى ، وهذا الوضع هو الذى حوّل السياسة إلى خادم للطبقة الحائزة على الحقوق والامتيازات ، ولم تقم السياسة إلا بممارسة القهر على الطبقة المظلومة ، لكى يستمر الناهبون فى نهبهم واستغلالهم بدون صعوبة . وقال ماركس : إنه لهذا السبب يجب وضع زمام الحكم فى أيدى الطبقة المحرومة ، التى لا يملك أفرادها شيئا ، حتى يستغلوا السلطة السياسية للدفاع عنه . وعندما تكون السلطة فى أيدى أمثال هؤلاء فأى شىء سيدافعون عنه وللحفاظ على أى شىء سيظلمون آخرين ؟ ! وهذه الطبقة المحرومة عند ماركس ، هى طبقة العمال .

إن النظام الصناعى الجديد قام بعمل تاريخى ، بتجريد العمال من الملكية ، وهكذا ظهرت طبقة تمسك بزمام السلطة السياسية ، دون أن يخشى من ظلمها

أحد . إن ماركس يريد قلب النظام السياسى الحديث ، وإعطاء كل الصلاحيات لطبقة واحدة ، وهو يسمى نظامه الجديد بـ « دكتاتورية البروليتاريا » .

هذا المنطق ما أغربه ! إن التطرف الفكرى يعلّم ماركس أن طبقة العمال أصبحت بدون ملكية فى ظل النظام الصناعى الجديد ، ولكنه لا يدرك أن هذه الطبقة المحرومة ستتحول – من فورها – إلى طبقة ذات ملكية ، حين تتسلم مقاليد السلطة السياسية . فالملكيات ، التى تنزع من أصحابها الحاليين ، لن تترك على حالها ؛ كالماء والهواء ، بل سيتولى أمرها وإدارتها أناس جدد ، وهؤلاء الملاك الجدد سيتحولون إلى عين ما كان عليه الملاك القدامى .

أما القانون الاقتصادى ، الذى اكتشفه ماركس ، فيسمى بـ « القيمة الفائضة » . ويستخدم ماركس هذا القانون لتفسير النهب ، والاستغلال الاقتصادى ، الذى كان سائرا عبر التاريخ البشرى كله ، حسب زعمه ، وخلاصة هذه النظرية هى أن كل ما يكسبه الإنسان ، أو يحصل عليه هو نتيجة جهد بشرى محض ولذلك كل من ينتج شيئا ، من حقه أن يملك ما أنتجه بجهده ، وبعبارة أخرى : كل من ينتج ويملك إنتاجه ، فهو يحصل على كسب مشروع لقاء جهده ، أما الذى يستخدم آخرين للقيام بجهود إنتاجية ، ويستغل ما أنتجه هؤلاء للربح ، فهو يحصل على كسب غير مشروع ؛ لأنه يستولى على ما أنتجه آخرون .

ويقول ماركس : إن هذا هو القانون الاقتصادى الذى أوجد الخلل ، وخلق الطبقات العليا والدنيا فى المجتمع . يقول ماركس : إن هذا الاستغلال بدأ منذ تم الاعتراف بالملكية الفردية ، وحصل الأفراد على حق استخدام الآخرين والاستحواذ على إنتاجهم ، لقاء أجر زهيد يدفعونه إليهم ، وهكذا ، يستأجر شخص واحد عددا كبيرا من البشر ، ويستولى على جهودهم لقاء أجر زهيد ،

ويتحـول بالتـالى إلى رأسمالى . إنـه يعطـى العمـال أجـرا زهيـدا لقـاء جهودهـم ، ويستأثر بالبقية من جهودهم لنفسه . ويمكن شرح هذا القانون بكلمات بسيطة كما يلي : إن تلك القيمة من جهد العامل ، التى استولى عليها الرأسمالى ، هى « القيمة الفائضة » ، التى جعلها ماركس عنوانا لنظريته الاقتصادية .

ويريد ماركس أن يقضى على هذا الوضع ، وهو يرى أنه ينبغى عدم السماح لشخص ما أن يستخدم آخرين للقيام بأعمال لحسابه . إنه يجب أن يقوم كل شخص بالعمل لحسابه الخاص ، وعليه أن يملك كل ما ينتجه بواسطة جهده الخاص . وهكذا ، عندما تنعدم إمكانات استغلال جهود الآخرين ، ستنهار الأسس الاقتصادية ، التى تؤدى إلى الفقر والرأسمالية ، فى آن واحد .

هذه هى خلاصة نظريات ماركس . وتبدو هذه النظريات فى ظاهر الأمر أفكارا فلسفية حول الكون والإنسان ، ولكنها – فى حقيقة الأمر – ليست إلا عملية جراحية اجتماعية يقترحها ماركس لحل قضايا الحياة البشرية ومشاكلها . والآن سنناقش هذا الفكر فى الصفحات الآتية وسنتطرق إلى المزيد من جوانبه ، التى توضح هذا الفكر ، خلال هذه المناقشة .



الفصل الثانى

إخفاق الماركسية نظريا



إخفاق الماركسية نظريا

كان ماركس قد ولد فى العقد الثانى من القرن التاسع عشر ، وتوفى فى نهايته ، وكان هذا الزمن هو منتهى رقى الثورة الصناعية فى أوربا ، وكان اختراع الماكينات ، التى تسيّرها طاقتا البخار والكهرباء ، قد حرم عددا لا يحصى من البشر من فرص العمل ، وجعل ميدان الصناعة والتجارة حكرا فى أيدى حفنة من ملّاك المصانع والرأسماليين ، وبدا أن بقية الناس كلهم مستهلكون ، يشترون ما يقدمه هؤلاء الرأسماليون من سلع وخدمات . وأثر هذا الوضع ، الناشئ عن احتكار البعض لإمكانات الثورة الصناعية ، فى الكثير من مفكرى أوربا ، فبدأوا يفكرون فى التدابير ، التى تنقذ مجتمعهم من ويلات هذا الاحتكار المضر ؛ وظهر من بين هؤلاء ماركس ، الذى حول رد فعل الفكر الأوربى ضد الرأسمالية إلى فلسفة قائمة بذاتها ، وكانت هذه الفلسفة ـ فى حقيقة الأمر ـ شكلا جديدا من أشكال الاستغلال ، وقد عرّفها ماركس بنفسه « **بأنها تجرد ملكيات الذين يجردون الآخرين من ملكياتهم** »[1] .

ولم يقم ماركس بمجرد التأكيد على ضرورة هذا الحل ، الذى اقترحه ، بل تقدم إلى الأمام ، فزعم أن هذا الحل هو مقتضى التاريخ نفسه ، وأنه حتمية من حتميات التاريخ ، وأن من باب المستحيل أن يقع شيء آخر . ووصف برتراند رسل هذا الادعاء ، حين قال عن ماركس : « **إنه ليس داعية إلى الثورة الاشتراكية ، بل هو المتنبئ بها** »[2] .

---

(1) Marx , **The Capital** , Vol . I (Moscow 1954) . P 763

(2) Bertrand Russell , **Roads to freedom** .

وحين قدم ماركس نظريته منتقدا كل من سبقوه ، تهافت البعض على نظريته ، وكأنها هى الحل النهائى ، الذى اكتشفه الإنسانَ أخيرا . وقد كتب إنجلْس — رفيق ماركس المعروف — منتقدا نظرية هيجل ، التى كانت سائرة فى أوربا ، حتى ذلك الوقت ، قائلا :

« إنك تجد الترقيع والاصطناع فى معظم تفاصيل هيجل . وبكلمة واحدة : هى كلها خاطئة . إن نظام هيجل كان فشلا كبيرا ، بل كان أكبر فشل من نوعه »[1] .

وكانوا يظنون فى ذلك الوقت أنهم قد اكتشفوا — بصورة نهائية — أسرار القوانين ، التى تحكم مسيرة البشرية ، وما عليهم إلا أن يطبقوا هذه القوانين عمليا . وكان الاشتراكيون حينذاك شديدى الإيمان بهذه النظرية ، لدرجة أنهم كانوا يستهينون بتضحية بضعة ملايين من البشر فى سبيل تنفيذها ! وكانوا يقولون : إن هذه تضحية — جد — بسيطة لتحرير البشرية ، وتخليصها من صراعاتها المستمرة . ولكن التجربة كشفت أن الماركسية نظرية ناقصة ، شأنها شأن نظريات الفلاسفة ، الذين سبقوا ماركس . إن الزمن والتجربة قد أبرزا الكثير من نقائص الفكرة الماركسية ، فنحن نستطيع — اليوم — أن نرى بأم أعيننا تلك النتائج ، التى كان من سبقونا من منتقدى الماركسية يحذّرون منها بصورة نظرية .

لقد أثبتت تجربة الزمن أن تحليل ماركس لأحوال زمانه كان خاطئا . فأسلوب العمل ، الذى اقترحه ماركس أصبح بلا جدوى ، وأثبتت الأيام أن الحل ، الذى اقترحه ماركس لعلاج مشكلات البشرية ، هو أبشع أنواع الظلم . وهكذا رفضت تجربة التاريخ كل تلك الأسس ، التى اعتمدها ماركس لبناء « مبادىء فلسفة

---

(1) 'Socialism : Utopian and Scientific ' in Marx , **Selected Works** , Vol . I , P 167 .

المستقبل » ، وهو عنوان كتاب لماركس ، نشره سنة ١٨٤٢ . إن هذه التجربة التاريخية هى حكم التاريخ على الماركسية . ولكن أتباع ماركس رفضوا قبول هذا الحكم ، فكلما ظهرت نقيصة من نقائص الماركسية ، أو خطأ من أخطائها ، اخترع هؤلاء تأويلات كلامية واهية ، بل وادعوا أنها « حقائق جديدة » أضيفت إلى ذخيرة الماركسية ! إن هذه « الحقائق الجديدة » ليست إضافة إلى تراث ماركس ، بل هى أدلة على أخطائه . وقد أمكن اكتشاف هذه « الحقائق الجديدة » بارتكاب المزيد من الأخطاء . إن مثال الماركسية هو كمن يريد إثبات أن النهار ليل ، فيغلق حجرته ، ويقول لصاحبه : انظر ، هل هناك من شمس ؟ ! ولو أشار له صاحبه إلى شعيعات النور ، التى تتسرب عن طريق النافذة المغلقة ، فسيقول هذا المدعى : إن البنّاء الأحمق وضع النافذة فى غير مكانها الصحيح ، وإلا لرأيت أن الحجرة بكاملها مظلمة ! وسيتناسى هذا الشخص أن هذا المنطق المعوج دليل – فى نفسه – على كذب دعواه .

كان ماركس قد وضع أمامه مثال انجلترا القرن التاسع عشر ، حين انتقد الرأسمالية . وكان هذا هو عصر الرأسمالية ، حين كان العامل عبدا بأجر زهيد لا أكثر . وكان هذا العامل يعمل لسيده من ١٦ إلى ٢٠ ساعة فى اليوم ، لقاء أجر لا يكاد يكفيه وأسرته . وكان رأسمالى القرن التاسع عشر يمتص الثروة من عرق العمال وحياتهم – بدون شك . وقد وصف ماركس هذا الوضع بقوله : **إن العامل لا يملك لحياته شيئا** « **سوى لقيمات جافة ، وملابس بالية ، وكوخ مظلم**» . وانطلق ماركس يجمع قصص ظلم الرأسماليين ، وجمعها بتفصيل فى كتابه **الرأسمال** . وقد وصف أحد المفكرين الاشتراكيين هذا الجزء من عمل ماركس بقوله : « إن أفضل أجزاء كتاب **الرأسمال** هى تلك ، التى تناقش الوقائع الاقتصادية ، التى كان ماركس يعرفها معرفة موسوعية »[1] .

---

(1) Russell , Roads to freedom .

وفيما يلى مثال من أمثلة الوقائع ، التى جمعها ماركس فى كتابه :

« نشرت صحف لندن اليومية فى الأسبوع الأخير من يونيو سنة ١٨٦٢ م خبرا مثيراً ، بعنوان « وفاة بسبب كثرة العمل » . وكان هذا الخبر يتعلق بفتاة تبلغ العشرين من عمرها ، وتسمى مارى آن واكلى ، التى كانت تصنع القلانس النسائية وكانت تعمل فى مصنع مشهور للملابس الجاهزة ، وكانت امرأة تحمل اسم (إيليزيه) الجميل هى التى تستغل هذه الفتاة ، فكانت مارى تعمل نحو ست عشرة ساعة ونصف ساعة يوميا فى الأيام العادية ، ونحو عشرين ساعة عند اقتراب الأعياد والمواسم ، وكان استخدام الشاى والقهوة يساعد قوتها المتهالكة على الاستمرار فى العمل ، وكان الموسم ـ الآن ـ فى عنفوانه ، وكان على المصنع أن يجهز الملابس الفاخرة لبنات الأثرياء اللواتى سمح لهن بالرقص بمناسبة مجىء أميرة ويلز الجديدة ، وعملت مارى لمدة ست وعشرين ساعة ونصف ساعة متواصلة ، وكانت معها ٦٠ فتاة أخرى ، وكانت ثلاثون من هؤلاء يعملن فى حجرة واحدة وهكذا كانت كل فتاة تحصل على ثلث قدم مكعب من الهواء . وكانت هذه الفتيات تقضى الليالى فى سراديب ضيقة ، قسّموها بواسطة قطع خشبية لإيجاد أماكن النوم بها . وكان هذا المصنع واحدا من أفضل مصانع القلانس فى لندن ، وقد أصيبت مارى بمرض يوم الجمعة ، وفارقت الحياة يوم الأحد التالى ، وقال الطبيب الذى عاينها : إن مارى ماتت من جراء العمل الزائد فى حجرة مكتظة بالناس ، وبسبب النوم فى مكان ضيق ومظلم . ولكن هيئة المحلفين قضت بأنها ماتت بالصرع ، مع ملاحظة أن موتها يمكن أن يكون قد تعجل ، بسبب العمل فى حجرة مكتظة والعمل الزائد »[1] .

إن صفحات **الرأسمال** وأبوابها ، تفيض بوقائع من هذا النوع . وكان ماركس يقصد من

---

(1) Marx , **The Capital** , Vol . I , PP 254-5 .

وراء جمع هذه الوقائع المروّعة ، أن يثير الكراهية العميقة فى نفوس أتباعه ضد الرأسمالية ، وأن يُعدّهم لخوض أكثر الحروب المروعة فى التاريخ : الحرب الطبقية . إن التجربة الجديدة تخبرنا بأن الأهداف ، التى حددها ماركس لضربها ، لم تعد قائمة باقية فى مكانها فى عالم اليوم . فلو بحثنا ـ اليوم ـ عن أمثلة الظلم الرأسمالى ـ التى جمعها ماركس فى كتبه ، والتى قال عنها إن الثورة العمالية ـ وحدها ـ تستطيع القضاء عليها ـ فمن الممكن أن نجدها فى « الجنة الاشتراكية » ، بدلا من البلدان الرأسمالية العادية .

لقد زادت أجور العمال اليوم ، ونقصت ساعات العمل ، وتم الإقرار بعلاوات من أنواع مختلفة ، وتكفل أرباب العمل والمصانع والدولة بتدبير السكن والعلاج الطبى ، وغيرهما من حاجات العمال . بل وأصبح العمال شركاء فى الأرباح والإدارة ، وبدأت الشركات الأمريكية تفتح لعمالها فرص شراء أسهمها . وحتى نهاية ١٩٥٧ م كان عشرون ألف عامل وموظف فى هذه الشركات الأمريكية قد اشتروا جزءا من أسهمها . إن العامل الماهر هو رأسمالى صغير هذه الأيام .

لقد أثبت التاريخ بطلان فكرة « المصير الحتمى » ، التى اكتشفها ماركس بعد دراسة ٣٥ سنة فى مكتبة المتحف البريطانى بلندن. كان ماركس قد ادعى أن النظام الرأسمالى يعانى من تناقض عظيم ، وهو التناقص بين الأجير والرأسمالى . إن هذا النظام سمح لحفنة من الناس بتكديس الأموال ، ولم تترك هذه الفئة القليلة لغيرها من الناس مجالا إلا أن يصبحوا عبيدا أجراء لديها ؛ فمن ناحية نجد حفنة من الرأسماليين تملك كل شيء ، ومن ناحية أخرى نرى الجموع الغفيرة من العمال المعدمين المحرومين . فهاتان طبقتان مختلفتان متناقضتان لا تلتقى مصالحهما ألبتة ، وقد تنبأ ماركس بأن النظام الصناعى سيزيد من هوة هذا التمايز الطبقى ، وسينحاز العمال والرأسماليون إلى معسكرين متعاديين . وقال ماركس : إن محاولات جمع الأثرياء والفرقاء على منبر واحد باسم القومية والوطن هى خدعة

بورجوازية ، لا فائدة فيها للطبقة البروليتارية . وهو يرى « **أن القومية ليست إلا وسيلة ،تظلم بها طبقة طبقة أخرى ، سواء أكان هذا فى ظل حكومة جمهورية ، أو فى ظل حكومة ملكية قديمة** »[١] . وكان ماركس يؤمن بأن خدعة تقسيم الطبقة العمالية على أسس قومية ووطنية ستنكشف ، وتنهار عما قريب ، وسوف يتحد كل عمال العالم .

وكان فريدريش إنجلس قد أعلن فى أواخر القرن التاسع عشر أن « **عمال الدول قد اتحدوا اليوم** »[٢] . وكان مفكرو الماركسية يؤمنون – حينئذ – بأن عمال العالم سوف يثورون ضد الأنظمة الحاكمة فى بلدانهم لو نشبت حرب عالمية ، وبهذا ستختفى الرأسمالية إلى الأبد . ولكن حين نشبت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨ م) ، خذل عمالُ العالم النظرية الماركسية ، وأيدوا الطبقة الحاكمة فى بلدانهم . لقد غلبت المصالح الوطنية والقومية على المصالح الطبقية ، فانِضم العمال إلى رأسماليّى بلدانهم ، وحاربوا ضد عمال بلدان أخرى . وكان مؤتمر « الدولية الثانية »[٣] ، الذى عقد فى بازل بسويسرا ، واجتمع فيه مندوبون عماليون من كل أنحاء العالم ، قد أعلن أن العمال سيشنون « **الحرب ضد الحرب** » ، وهدد الحكومات الرأسمالية بأن العمال سيتمردون لو شنت هذه الحكومات حربا ما .

وقد تناسى العمال هذا الشعار ، حين بدأت الحرب بالفعل ، وانساقوا وراء شعار جديد طرح فى أوطانهم ، وهو شعار : « **الحرب من أجل الوطن** » . وكان

---

(1) Principles and Practices of Communism , P 4 .

(٢) هذا ما قاله إنجلس فى مقدمته للطبعة الألمانية من الميثاق الشيوعى ، والتى ظهرت سنة ١٨٩٠ م .

(٣) « الدولية » هى التنظيم الدولى للطبقة العاملة ، التى أنشئت سنة ١٨٨٩ م . وقد كتب ستالين عن الدولية الثانية قائلا : « مضى عهد كامل بين ماركس وإنجلس وبين لينين ، وخلال هذا العهد كانت الدولية الثانية هى المسيطرة على الساحة بلامنازع » : . **Problems of Leninism , p14**

شعارا رأسماليا معاديا للمنطق الماركسى . وهذا التغير الذى طرأ على الشعار العمّالى ، أدى إلى مقتل ملايين من العمال ، وأباد عمالُ بلد عمالَ بلد آخر ، بلا رحمة .

وقد انتقد المؤتمر السادس للدولية الشيوعية ، والذى عقد سنة ١٩١٨ م ، هذه الواقعة بالكلمات القاسية الآتية :

« لقد تم القضاء ـ بطريقة مخجلة ـ على جمعية الاشتراكيين الدولية « الدولية الثانية » خلال حرب ١٩١٤ م . لقد نهج زعماؤها طريقا مخالفا للميثاق الشيوعى ، الذى وضعه ماركس ولينين ، والذى أعلن أنه لا وطن للطبقة البروليتارية فى ظل النظام الرأسمالى . لقد خالفوا القرارات ، التى اتخذت فى مؤتمرى شتوتغارت وبازل ضد الحرب . إن عمال كل البلاد ـ مع بعض الاستثناءات ـ أيدوا الدَّين الحربى ، وأيدوا رفع السلاح للحفاظ على الوطن الاستعمارى ، الذى كان الرأسمالى الاستعمارى يتحكم فيه ، وأصبحوا جنودا أوفياء للحرب الاستعمارية ، بدلا من معارضتها . وحين أرادت حكومات بعض البلدان تحطيم الثورة ، ساعد العمال فى هذا . لقد خانوا ـ بكل وقاحة ـ الثورة البروليتارية الناجحة فى المجر . لقد شاركوا فى مؤتمر جمعية الشعوب ، وأيدوا حكوماتهم الاستعمارية ضد الدول المستعبدة . لقد ساعدوا فى تمرير قوانين عسكرية استعمارية . لقد عارضوا إضراب العمال ، وأصبحوا وكلاء دعاية وعبيدا للرأسماليين » .

إن هذه الوقائع تكذب التحليل الماركسى . فخلافا لتنبؤات ماركس ، لا يقيم عمال العالم جبهة متحدة ضد رأسماليّى العالم ، بل هم يتكاتفون مع الرأسماليين المحليين فى أوقات الشدة على أوطانهم ، وهذا يدل على أن النظرية القائلة بحتمية المسيرة التاريخية على أسس اقتصادية ، ليست إلا فكرة خاطئة . ولتأويل هذا الخلل فى الفكرة الماركسية ، أعلن الماركسيون أن تغيرات عديدة طرأت على النظام الرأسمالى

فى أوائل القرن العشرين ، وجمع لينين فى كتابه « **الإمبريالية** » Imperialism الكثير من الأرقام والإحصائيات ، ليثبت أن هذا هو « عصر الرأسمالية الاستعمارى » ، الذى بدأ فى نحو سنة ١٩٠٠ م . وعدّد لينين خصائص هذا العصر الرأسمالى الاستعمارى ؛ ومنها أن الرأسمالية الصناعية توسعت ، ودخلت دور الاحتكار ، وزادت أرباح الرأسماليين ، وانتقل جزء من هذه الأرباح إلى العمال — أيضا — حتى أصبح هؤلاء — أيضا — من المرفّهين المترفين . وهؤلاء هم الذين قال عنهم ماركس « **إنه ليس لديهم شىء ليفقدوه سوى أغلالهم** » .

وكان ماركس قد كتب ،وهو يشرح النظام الرأسمالى ، أن انجلترا هى أول دولة صدّرت منتوجات المصانع إلى البلدان الأخرى ، وأن نسبة من الأرباح ، التى جنتها هذه التجارة ، انتقلت إلى العمال — أيضا — ، بل ولاحظ ماركس أن مستوى حياة بعض العمال المهرة ، وعمال المنتوجات القطنية قد ارتفع كثيرا عن مستوى عمال البلاد الأخرى ، فأنشأت هذه الطبقة العاملة علاقة وثيقة بالرأسماليين الناهبين . وشرح لينين هذه الظاهرة قائلا : إن هذا الوضع يتعرض له كل بلد رأسمالى يدخل طور الرأسمالية الاستعمارية ، والعمال الذين تصيبهم فوائد هذا الوضع — وخصوصا زعماءهم — يتحولون إلى انتهازيين ، ويدخلون فى تسويات مع أصحاب المصانع عندما تحين الفرص[١] .

ما أغرب هذا التأويل ، الذى يدافع عن نظرية التاريخ المادية ، بحثا عن حيلة جديدة لمواصلة الحرب الطبقية ضد النظام الرأسمالى ! فالماركسية تدعى أن النظام الرأسمالى مرحلة خاصة من مراحل مسيرة التاريخ الاقتصادية ، وهى المرحلة التى توضح ، وتكرس التناقض بين العمل والرأسمال ، ثم تأتى الماركسية — نفسها — فتدعى أن تطور هذه المرحلة الرأسمالية ، يقلل من هذا

(1) Emile Burns , **What is Marxism** (Bombay 1952) , P 27 .

التناقض ! وهذا كمن يدعى – فى وقت واحد – أن مجىء الليل قد يتلوه الظلام ، وقد يستتبع مجيئه زيادة فى النور . إن بطولة لينين الفكرية تنحصر فى أنه أوجد تناقضات جديدة فى الماركسية ، خلال سعيه لإزالة هذا التناقض فى الفكرة .

واخترع الماركسيون اصطلاحا جديدا هو « الماركسية اللينينية » ، لربط أفكار لينين بفكر ماركس ، وزعموا أن اللينينية ليست انحرافا عن الفكر الماركسى ، بل هى تطوير له . بل وزعم أحد الكتاب الشيوعيين أن رفض اللينينية هو بمثابة رفض للماركسية ! وهذا ما حمل (روز الكزمبرغ) على القول بأن « الشيوعيين الروس يزعمون أنهم أضافوا حقائق جديدة إلى ذخيرة الأفكار الاشتراكية . ولكن هذه الحقائق الجديدة لا تعدو أن تكون الأخطاء ، التى ارتكبها هؤلاء مكرهين ، مراعاة لظروف روسيا المحلية » .

وحتى لو تجاهلنا هذه النقيصة فى تأويل لينين ، فلا مناص من القول بأن اللينينية هى نقيض الفكر الماركسى الاشتراكى ، لأنها تدمر جذور هذا الفكر وادعاءه الأساسى . فكان ماركس قد رفض كل قوانين الماضى ، بادعائه بأن قانونا ما لا يصلح لكل زمان ومكان . وقال : « **إن المجتمع البشرى يواجه الدمار ، كلما استخدم منهجا غير علمى كهذا .... ؛ وذلك لأن كل العقائد تعكس الحياة الطبقية لعصر ما ، وتصبح هذه العقائد باطلة ولاغية فى العصور التالية ؛ بسبب تغير نوعية الحياة ، بل وتصبح هذه العقائد عوائق فى طريق المسيرة نحو الرقى** » . أما الماركسية فادعى ماركس وأتباعه أنها قد حررت الإنسان من عقائد القومية ، وغيرها من الأفكار والعقائد البالية ، وأنها حللت قوانين الكون كله فقدمت الصورة الكاملة والصحيحة للحاضر ، وحددت المسار الصحيح للمستقبل . كان هذا هو ادعاء ماركس وأتباعه . ولكن تجربة التاريخ أثبتت خطأ هذه الدعوى .

لقد طرأ تحول جذرى على الظروف والأحوال ، التى اعتمد عليها ماركس لدراسة المشكل البشرى . فقد تحول النظام الرأسمالى إلى نظام استعمارى ، وحل الوفاق محل الصراع بين ملّاك المصانع والعمال . وهكذا فَقَدَ الحلُّ الماركسى معناه وجدواه فى ظل أحوال مستجدة . ونتج عن هذا أن كل انتقادات الماركسية لفلسفات الماضى ، أضحت تنطبق على الماركسية نفسها . ولكن الماركسيين لم يكونوا ليقبلوا بإلغاء الحل ، الذى اكتشفه نبىّ الاشتراكية ، فاخترعوا من فورهم تأويلا جديدا فقالوا :

« إن فكرة ارتقاء العلمية مبنية ــ كسائر العلوم ــ على التجربة والحقائق التاريخية والبيئة المحيطة بنا . ولهذا ليست الماركسية بنظرية كاملة بصورة نهائية ، بل هى ترتقى نحو الكمال ، كلما تقدم التاريخ إلى الأمام ، وحصل الإنسان على المزيد من التجارب ، وتنطبق عليها الحقائق الجديدة ، التى تظهر للعيان »[1] .

ويشرح الماركسيون هذا التأويل قائلين : إن للمجتمع البشرى علما ، كما للكيمياء والطبّ والفلك علوم . وعلم المجتمع البشرى هو الماركسية . وادعى هؤلاء أنه مثلما يكتشف الإنسان حقائق جديدة فى العلوم الطبيعية المختلفة ، وينمّيها ، ويطوّرها بالتجربة والمشاهدة ، فكذلك تنمو الماركسية فى كنف الأحوال والتجارب العلمية !

وتنفس الماركسيون الصعداء باكتشافهم هذا التأويل ، الذى حلّ لهم مشكلهم بصورة أبدية ! ولكن القضية ، التى نواجهها هنا ، هى أنه بما أن علم المجتمع البشرى يتغير فى ضوء التجارب والمشاهدة ــ شأنه شأن العلوم الطبيعية ــ فكيف يمكن أن نفرض على القرن العشرين أفكار الحرب الطبقية ، وإلغاء الملكية الخاصة ، التى نبتت فى ظروف القرن التاسع عشر ؟ !والسؤال

---

(١) المصدر السابق ، ص ١ .

المطروح لدعاة الماركسية هو : إنكم تقرون بأن المشكل البشرى من المشكلات ،التى لم يفهمها الإنسان – بعدُ – بصورة نهائية .... فكيف تتخذون ، وعلى أى أساس من العلم واليقين ، الخطوات النهائية المطلقة لدفع البشر إلى قتال بعضهم بعضا ، وتجريدهم من ملكياتهم ؟ ! أليس من الممكن أن الشيء الذى تسمونه « حلا » ، إنما هو خطأ نتج عن دراسة ناقصة ، ومعلومات خاطئة ؟ ! وأىَ دليل لديكم لتسليط خطأ الماضى على المستقبل – أيضا – فى الوقت ، الذى تعترفون فيه بأن علم البشرية الحقيقى ، وقانونه الأبدى لمّا يُكْتَشَفَ ، وأن الإنسان سيقترب – دوما – إلى ذلك العلم والقانون ، بفضل تجاربه ودراساته ؟ ! ولا يحق لكم ، والحالة هذه ، إلا أن تواصلوا دراساتكم فى المختبرات والمكتبات . ولكن أنّى لكم أن تُخضِعوا الحياةَ البشرية لتجربة مروِّعة فى ضوء المعلومات الناقصة ، التى حصلتم عليها ؟ ! هل الحياة البشرية جثة هامدة ، حتى نسلِّمها لطلبة كلية الماركسية ، ليشرحوها ، ويقطعوها لإجراء المزيد من التجارب ؟ !

إن المكتبة الاشتراكية مليئة بمثل هذه التناقضات . ومن عادة المفكرين الاشتراكيين أنهم يتقدمون بدعوى معينة لإثبات نظرية لهم ، ثم يخترعون دعوى جديدة – بكل صفاقة – عندما يجدون أن الوقائع والحقائق المستجدة ترفض نظريتهم السابقة ، وتكون دعواهم الجديدة مناقضة لدعواهم القديمة .

والآن سوف أتجه لبيان ضعف بنيان الماركسية النظرى ، ومدى التناقض الداخلى ، الذى يعانى منه هذا الفكر .



الفصل الثالث

تحليل المادية التاريخية



تحليل المادية التاريخية

الاشتراكية الماركسية عَلَمٌ على التناقض الفكرى . فهى تقول – من ناحية : إن استغلال النظام الرأسمالى يجرى بسبب تمركز الوسائل فى أيد قليلة . ولعلاج هذا الوضع تقترح الماركسية تركيز هذه الوسائل – بشدة أكبر من ذى قبل – فى أيدى طبقة صغيرة ، هى الحكام الشيوعيون . إن هذاالتناقض الفكرى شهادة داخلية على خطأ فكر ماركس ، وعدم موضوعيته .

إنه سيخيل إليك أن الإنسان أنانى أكثر من الكلاب ، وفتّاك أكثر من الذئاب ، حين تُقرأ تلك الأجزاء من المكتبة الاشتراكية ، التى تحلل الماضى والحاضر . فالاشتراكيون يصورون الإنسان – التاجر أو الرأسمالى – بأنه ينهب الآخرين ، وعندما يظفر هذا الإنسان بالسلطة السياسية يستعبد الآخرين من البشر ، وهو لا يتورع عن ارتكاب الخيانة والتسبب فى هلاك الألوف من البشر ، لو أطمعه الرأسماليون أو أصحاب السلطة بفائدة شخصية تافهة . إن الماركسيين يزعمون أن القليل من القوة والسلطة يكفى لإفساد الإنسان .

إن هذه النظرية تقول بأن التاريخ البشرى كله هو تاريخ النهب والسلب والاستغلال . إن العالم – فى نظر هذه الفكرة – هو مائدة الكلاب ، حيث يمارس أفراد من البشر عمليات النهب والسلب ، للتمتع بمصالح معيشية ، ورفاهة مادية على حساب الآخرين . وهذه الفكرة تزعم أن هذا هو هدف كبار المصلحين والأنبياء . فالكل ينهب عندما يقدر على النهب ، والمحروم يحاول أن ينضم إلى صفوف الناهبين .

ويقول ماركس : إن الإنسان يخفى مكره وخداعه ، حين يتحدث حول الدين

والأخلاق ، وهو حين يشرّع القوانين ، لا يهدف إلا إلى إسباغ غطاء الشرعية على نهبه وسلبه ، وهو حين يدرس الفلسفة ، لا يرمى إلا إلى تقديم دليل فكرى لتبرير أعماله الظالمة . ويصل الأمر بماركس إلى القول بأن الإنسان لا يتزوج ، إلا لكى يترك وراءه وارثا يرعى الثروة المنهوبة ، التى اكتنزها . وهو يقول إن الرأسماليين ـ أكبر المجرمين فى الشريعة الاشتراكية ـ ليسوا وحدهم يقومون بهذه الأعمال ، بل أصحاب الطبقة الكادحة ـ أيضا ـ يلجأون إليها ، فهم ينضمون إلى الرأسماليين ، لو توقعوا منهم فوائد تذكر ، مثلما حدث فى انجلترا ، حسب ما كتبه ماركس . وهكذا يقول ماركس : **إن التعاونيات الزراعية تفيد الفلاحين الموسرين ، أما الفلاحون الفقراء ، فهذه التعاونيات قلما تفيدهم ، بل هى تشرع فى استغلال الفلاحين ، الذين يعملون كأجراء**[1] .

إن المكتبة الاشتراكية مليئة ببيانات من هذا النوع حول الماضى ، والجزء الآخر من هذه المكتبة يتعلق بالصورة ، التى ترسمها للمستقبل المشرق ، الذى تنوى الاشتراكية بناءه ، وهو المستقبل الآتى حتما ، وفق التفسير الماركسى . وهذا المجتمع القادم هو ذلك المجتمع ، الذى سيلغى قانون الملكية الخاصة ، وسيضع سائر وسائل إنتاج الرأسمال فى أيدى الدولة . ويمكن تلخيص فكرة الاشتراكيين فى جملة واحدة ، على النحو الآتى : إلغاء الملكيات الفردية ، ووضعها فى أيدى ممثلى العمال ، لأجل إقامة دكتاتورية الكادحين .

وتدعى الاشتراكية أن كل الصراعات ستنعدم بإلغاء الملكية ، وأن البشرية سوف تنجو من البؤس والحرب للأبد . إن إنسان النظام الاشتراكى سيتغير ، لدرجة أن الذين سيمارسون الدكتاتورية السياسية والاقتصادية ـ فى بداية الأمر ـ هم أنفسهم سوف يتخلون عن جميع سلطاتهم بعد حين . إن كل أفراد

---

(1) Marx , **Selected Works** , Vol . I , P 36 .

المجتمع ، سوف يصلحون ، ويستقيمون ، لدرجة أن المجتمع لن يحتاج إلى محاكم أو شرطة لتنظيم شئونه .

ولو كان ماركس — فى ضوء تحليله للتاريخ البشرى — اقترح أن يباد الجنس البشرى ، وأن يزال وجوده عن وجه البسيطة للأبد ، لكنّا قبلنا منه مثل هذا الاستنتاج الخاطىء . ولكن قوله بأن تنزع وسائل الإنتاج نزعا كليا من أيدى الأفراد ، لتوضع تحت تصرف الحكومة ، هو قول ملىء بتناقض عظيم ، لا يقبل من عاقل ؛ فهو من ناحية يقول بأن الذين يملكون وسائل الإنتاج ؛ من أرض ، ومصانع وآلات ، يستعبدون المجتمع كله ، وهو حين ينزع هذه الوسائل الإنتاجية من أيدى الرأسماليين والأفراد العاديين ، ويضعها فى أيدى « دكتاتورية العمال » ، فهو يظن أنه قد قضى على كل المساوىء وأنه قد خلّص البشرية — للأبد — من العبودية السياسية والاقتصادية والثقافية . إنه سيف عجيب .... فهو بتّار ، حين يكون فى أيدى الأفراد العاديين ، ولكنه سيف كليل الحدّ ، حين تتحول ملكيته إلى أيدى « الممثلين الاجتماعيين » من الطبقة الكادحة !

والسؤال المطروح هنا هو : إذا كانت هذه هى حال حفنة من الرأسماليين ، حين يمتلكون شيئا من وسائل الإنتاج ، فكيف ستختلف حال حفنة من « الرفاق » ، حين يمتلكون كل وسائل الإنتاج ، بالإضافة إلى السلطات السياسية الواسعة النطاق ، التى ستكون فى حوزتهم ؟ ! إن الفكرة الماركسية تقول : إن المجتمع البشرى القديم ، كان اشتراكيا خاليا من النهب والظلم والاستغلال[1] ، وإن بعض أفراد المجتمع البشرى القديم تحولوا إلى ظلمة ولصوص ، حين امتلكوا وسائل أكثر من غيرهم . إذن، كيف يمكن القول بأن الذين

---

(١) إنجلس فى كتابه « الدولة والمجتمع » .

سيحصلون على وسائل أكثر من غيرهم فى المجتمع الاشتراكى الجديد ، لن يتحولوا إلى ظلمة ولصوص ؟ !

إنه تناقض عظيم . وقد استعان ماركس بنظرية « المادية التاريخية » (Historical Materialism) ، لإزالة هذا التناقض . والفلسفة التى وضعها ماركس لتفسير الكون والإنسان ، لا تكتفى بتقديم تفسير معين ، بل تتقدم إلى الأمام ، للادعاء بأن الحل الذى اقترحه ماركس هو – وحده – الحل الصحيح والحتمى . والفلسفة التى صاغها ماركس تعلّل وتُثبت صحة الإجراءات ، التى اقترحها ماركس لإجراء العملية الجراحية القسرية على المجتمع البشرى .

وتقول نظرية الارتقاء ، التى اخترعها داروين : إن الكرة الأرضية كانت بدون حياة فى عصر من العصور الغابرة ، ثم وجدت المادة الحية . وبارتقاء هذه المادة الحية ، وجدت النباتات والحيوانات . وفى عصر لاحق تمتعت هذه الحيوانات بخاصة الفكر ، وأن الإنسان هو الحلقة الأخيرة لارتقاء الحيوانات . وهذا الاستنتاج يعنى أن المادة قد سبقت الشعور ، وأن « المادة وجدت أولا ، ثم تمتعت بـ « الشعور » ، وبعبارة أخرى : « الشعور لا يخلق المادة » بل هو يظهر للوجود تلقائيا ، فى طور من أطوار ارتقاء المادة .

وقد استخدم ماركس هذا الافتراض فى دراسته للمجتمع البشرى ، وطبقه بحذافيره على المجتمع البشرى بأن استبدل « الأحوال الاقتصادية » بـ « الشعور » ، فزعم أن « **وجود الإنسان لا يتمخض عن شعوره ، بل وجوده هو الذى يخلق شعوره** »[1] . وهذا يعنى أن السبب فى سلوك الإنسان – الصحيح أو الخاطىء – لا يرجع إلى إرادة أو تصميم سابقَيْن ، بل هو مرآة حياته الاقتصادية . وكما أن المرآة تعكس ما يكون أمامها ، فكذلك تمثّل

---

(١) مقدمة كتاب : **Acritique of Political economy**

أفكار عقل ما الأحوال الاقتصادية ، التى يعيشها ذلك العقل .

إن أساليب الإنتاج الاقتصادى فى عصر ما ، هى التى تكوِّن عادات الإنسان وأخلاقه ، وهى التى تحدد تعامله الجيد أو الردىء ، إن كل ما فى الكون يتأثر بالبيئة المحيطة به ؛ فكل الأشياء تتأثر بالحرارة ، والجو ، وضغط الهواء ، وغيرها من الأشياء ، والأحوال ، والعوامل . وهكذا يتأثر المجتمع البشرى بالأحوال المادية المحيطة به ، ويتشكل وفقا لهذه الأحوال .

وقد عبّر لينين عن هذه الفكرة قائلا : « إن العمل الذى يخيل إلى العالم البورجوازى بأنه مقايضة شىء بآخر ؛ كالجهد لقاء أجر ، هو ذاته مظهر العلاقات بين البشر عند ماركس » . وتَحْدُثُ الأعمال أولا ، طبقا لهذه الفكرة ، ثم تخرج المبادئ والنظريات إلى حيز الوجود . والأساليب العملية التى يتبعها الإنسان للحصول على رزقه ، هى التى تصوغ أفكاره ، وهى التى يبنى عليها هيكل السياسة والثقافة . وكل المبادئ والنظريات الرائجة فى عصر ما ، وكل المؤسسات القائمة ، لا تعدو أن تكون محض انعكاس للحياة الاقتصادية السائدة — آنذاك .

وقد فسّر ماركس — بهذه الفكرة — سر الظلم والنهب ، الرائجين فى كل المجتمعات ، التى ظهرت فى أعقاب المجتمع البدائى ، وقدمت له هذه الفكرة أساس الاعتقاد بأن المجتمع الاشتراكى القادم ، سيكون قائما على العدل والمواساة المتبادلة . وقال ماركس : إن الإنسان لم يكن ذئبا ؛ لأنه أراد مسبقا أن يكون كذلك ؛ أو لأن مخه أمره بذلك ، بل تقع المسئولية عن سلوكه هذا على عاتق الأحوال الاقتصادية والأساليب الإنتاجية ، الرائجة فى عصره . إن فكر الناس وأخلاقهم سيتغيران ، لو تم تغيير حياتهم المادية ، وأسلوب كسبهم أرزاقهم .

ونظام «الملكية الفردية » هو الرائج فى العالم المعاصر . ويعنى هذا النظام أن

يمتلك الأفراد وسائل الحصول على الثروة ؛ وعلى سبيل المثال يملك الفلاح قطعة أرض يزرعها . وهذا الأسلوب الإنتاجى يولد – بالضرورة – الفقر والأنانية والعداوة بين البشر ؛ فالإنسان لا يهتم إلا بمصالحه عندما يزرع مزرعته وحدها . ولو غيِّر هذا النظام إلى نظام الزراعة المشتركة ، فسيتحول عامل الربح الفردى إلى عامل للربح الاجتماعى . إن عملية نثر البذور وحرث الأرض ، ليست مجرد وسيلة لإنتاج الحبوب الغذائية ، بل هى تربِّى عقل الفلاح فى الوقت نفسه . ففى الزراعة الفردية يعمل الإنسان لنفسه لا غير ، الأمر الذى تنشئ فيه عقلية أنانية انفرادية ، وتربى فيه فكرة العمل لذاته ولحياته وحدهما . أما فى الزراعة الجماعية ، فترتبط مصلحة الكل بعضهم ببعض ، ولذلك سيتكاتف الناس لإنجاز الأعمال ، وسوف يَحْيَون للكل ، بدلا من أن يحيا كل فرد منهم لنفسه فحسب . إن العمل الجماعى يخلق العقليةَ الجماعية ، والشعور بأن حياة الفرد مرتبطة بالمجتمع كله . وهذا ينسحب على كل حاجات الحياة الضرورية ، فلا ضرر لو أنتج الكل ما يشبعون به حاجاتهم ، أما لو أنتجوا أشياء ليبيعوها للآخرين لقاء ربح ، فالأمر لا يعدو أن يكون نهبا للمحتاجين . فالفرد هنا يقوم بعمل معين ، ليستولى على ما فى جيوب الآخرين . وهكذا حين يتمكن البعض من تكوين ثروات كبيرة ، فى ظل قانون الملكية الفردية ، يلجأون إلى إنشاء مصانع ضخمة ، ويستأجرون الآلاف للعمل فيها أجراء . وفى هذه المرحلة تتحول الملكية الفردية إلى نظام ، غاية فى القبح والخطورة ، فبهذا تبدأ سلسلة عظيمة ، طويلة المدى ، لاستغلال الجهد البشرى ؛ الأمر الذى يؤدى إلى الفقر ، والعداء المتبادل ، والصراع الطبقى . وتكون محصلة كل هذه النتائج هى نشوب الحرب بين البشر . وقد شرح أوبراين (O'Brien) هذه الفكرة الماركسية بقوله : « إن رغبة الإنسان فى الاستفادة من جهود الآخرين ، هى خطيئة البشرية الأساسية ، التى تنبع عنه كل الخطايا الأخرى » .

وتقول الماركسية : إنه لو أقيمت مصانع ذات ملكية جماعية ، فالعاملون بها سيملكون مشاعر مماثلة ، فلا مالك ولا أجير ، والكل عضو فى أسرة واحدة كبيرة ، والكل سيحصل على حصته الكاملة عن جهده ، وستنتهى — للأبد — إمكانات العداء والحقد المتبادلين ، وسينعدم الفارق الطبقى بين أفراد المجتمع الواحدة . وبهذا الاستدلال يؤكد الاشتراكيون على أن كل مثالب البشر الأخلاقية ، نابعة عن مساوئ بيئتهم . ولو أصلحنا نظام المعيشة ، فالكل سيبرأون من الأمراض الأخلاقية .

وقد قال ستالين فى هذا الصدد : « **الرقى المعيشى سيقرب الطبقة العمالية إلى الثورة الاجتماعية ، الأمر الذى سيجعلها تقطع كل صلاتها عن النظريات الرأسمالية** » .

وهذه هى النظرية التى يستغلها ماركس وأتباعه ، للتدليل على أن حل « الملكية الجماعية » هو الحل الصحيح ، لمعالجة مشكلات البشر . وهم — بهذه النظرية — يشرحون سبب الاستغلال فى المجتمع الرأسمالى ، والسبب فى انعدامه فى المجتمع الاشتراكى القادم .

ولكن هذه النظرية تتجاهل ، وتنفى الإرادة الإنسانية بصورة كلية ، وتعتبرها محض نتاج الأحوال الاقتصادية السائدة . فهذه النظرية تعنى أن الإنسان ليس له من وجود مستقل ، بل هو يصاغ فى مجتمعه ، كما تصاغ قطع الصابون فى مصنع الصابون . فالإنسان — فى ضوء هذه الفكرة — لا يقوم بشىء نتيجة تفكير ، بل عمله هو الذى يصوغ له فكره . لقد أوجد ماركس هذا المبدأ لشرح مشكل من المشكلات ، ولكن السؤال المطروح هو : هل الفكر الإنسانى — حقا — ليس بشىء خارج نطاق الأحوال الاقتصادية ؟ وإذا كان الأمر هكذا ، فكيف أمكن لماركس أن يفكر ضد أحوال زمنه الاقتصادية ؟ ! هل صعد إلى القمر ليدرس أحوال الأرض ؟ فيقول ماركس : إن الإنسان ليس بمقدوره أن يفكر مستقلا عن

بيئته المادية ، ثم يتبع قوله هذا بدعوى أنه اكتشف خطأ النظام الحالى ، وأن لديه برنامجا لتغييره ، وبناء نظام جديد بدلا منه . إن ماركس بادعائه هذا ينفى نظريته تلقائيا ؛ فهو – من ناحية – يقدم نفسه كعالم لأسرار المجتمع البشرى ، بدلا من أن يقدم نفسه كمصلح له . وهو – من ناحية – يرفع شعار « **يا عمال العالم : اتحدوا** » . إن شعاره هذا ليس بتنبؤ لما سيحدث فى المستقبل ، بل هو دعوة للناس ، كى ينطلقوا لتنفيذ الفكرة الماركسية . ولو كانت الثورة الاشتراكية حتمية حقا – كما يزعم ماركس – فلِمَ دعا الناس للكفاح ، لتحقيق هذه الثورة ؟ !

هذا هو أول التناقضات الواضحة فى النظرية الماركسية . لقد جاء ماركس بادعاء معين ، ولكن أحداث التاريخ ، ووقائع الحياة العادية ، كانت مليئة بحقائق ، تنقض ادعاءه ، لدرجة أنه من المستحيل تفسيرها ، إلا بالإقرار بأن الإرادة البشرية هى التى صنعت تلك الأحداث والوقائع ، وبأن هذه الإرادة نبعت فى بعض العقول ، بعيدا عن بيئتها ومجتمعها .

وكان ماركس قد ادعى أن كل الأشياء تتبع المادة ؛ وذلك لكى يثبت نظريته بأن الأفكار الأخلاقية انعكاس للأحوال الاقتصادية السائدة فى عصر ما . وكان ماركس يريد أن يقيم دليلا على أن صورة من صور الطرق الإنتاجية ، تحول الإنسان إلى مستغل ولص ، وأن صورة أخرى من طرق الإنتاج ، ستحوله إلى فرد عادل وأمين . وحين أراد الماركسيون – بعد تدبيج هذا النقد لمسيرة التاريخ البشرى – أن ينظّموا البروليتاريا ؛ لسلب الحكومة ، ووسائل الإنتاج ، والثروة من أيدى الطبقة الرأسمالية ، اكتشفوا أن عملهم هذا نقيض لنظريتهم السابقة ، التى تقول بأن الإنسان ألعوبة فى أيدى أحوال الزمن الاقتصادية ، وأنه ليس بإمكانه أن يفكر ضد تلك الأحوال ، ناهيك أن ينظم حركة ، وأن يعمل لقلب الأحوال الرائجة فى عصره ، وإحلال أحوال جديدة محلها . فتقتضى نظريتهم ألا

يفكر – ضد أحوال زمن ما – إلا عقل صمّم فى أحوال وظروف خارج ذلك الزمن . ولحل هذا المشكل اخترع المفكرون الماركسيون نظرية جديدة ؛ فكتب فريدريش إنجلس يقول :

« العملية الإنتاجية فى الحياة الاجتماعية ، هى التى تتمتع بالأهمية الحاسمة فى ضوء فكرة التاريخ المادية ، ولم يقل ماركس ، كما لم أقل أنا ، شيئا أكثر من هذا . ولكن حين يقوم شخص ما بتحريف ما قلناه ، فيستنتج أن العنصر الاقتصادى فى الحياة الاجتماعية هو العنصر الحاسم الوحيد ، فهو يحوّل ما قلناه إلى جملة غامضة لا معنى لها . فالأحوال الاقتصادية هى مجرد أساس البناء ، ولكن لهذا البناء الاقتصادى أجنحة أخرى ؛ كصور الصراع الطبقى والأفكار السياسية ونتائجها ، وأشكال دساتير الحكم بعد انتصار الطبقة المنتصرة فى حرب ناجحة ، وآثار الحروب الحقيقية فى نفوس المحاربين ، وأفكارهم السياسية والقانونية ، ونظرياتهم الفلسفية والدينية . هذه الأمور كلها تؤثر خلال الكفاح التاريخى ، ولها أثرها الغالب فى معظم الأحايين فى توجيه هذا الكفاح »[1] .

ويكتب إنجلس فى مكان آخر :

« لم تفكر العلوم الطبيعية ، أو الفلسفية فى أن أنشطة الإنسان وأعماله تؤثر – بالضرورة – فى قوته الفكرية وأسلوب تفكيره . إن هذه العلوم تميز بين الإنسان والطبيعة ، بينما الحقيقة هى أن التغييرات ، التى يفرضها الإنسان على الطبيعة – بفضل أنشطته – هى الأسس الحقيقية للفكر الإنسانى . وتتطور قوى الإنسان العقلية ، كلما نجح فى تغيير الطبيعة الخارجية . والتصور الطبيعى للتاريخ ، الذى قدمه دربير Draper ،وغيره من العلماء فى كتاباتهم ،

---

(1) Marx , **Selected Works** , Vol . I , P 321 .

يقول بأن الطبيعة الخارجية هى ـ وحدها ـ تؤثر فى الإنسان ، وأن الأحوال الطبيعية تشكّل التاريخ البشرى . فهذا التأثير هو من جانب واحد فحسب . لقد تجاهل هذا التصور أن بإمكان الإنسان ـ أيضا ـ أن يُخضِع الطبيعةَ لأعماله ، وأن يؤثر فيها ، وأن ينشىء أحوالا جديدة بتغييرها » .

وقد كتب المفكر الشيوعى بالكهانوف Palkhanov :

« كان ماركس يشتكى من أسلافه ، المؤمنين بالطبيعة ، لأنهم تجاهلوا أن الإنسان ـ بينما هو مخلوق بيئته ـ قادر ـ كذلك ـ على تغيير هذه البيئة المحيطة به . والنظرية الماركسية تشرح كيف تستطيع المادية ـ فى عالم الوقائع التاريخية ـ أن تشرح كيفية تمكن الإنسان من تغيير بيئته ، التى أنجبته فى أول الأمر » .

يناقض هذان الادعاءان بعضهما البعض ؛ وهذا كأن نقول ـ فى آن واحد ـ إن الحجر لا مخّ له وإنه يفكر ... أو كأن ندعى أن الطوب أداة فى يد البنّاء لصنع البنايات والبيوت ، وأنه قادر بنفسه على بناء البيوت ... أو كأن نزعم أن اللسان لايتحدث ، إلا بما يأمره المخ ، وأنه يمكنه أن يتكلم مستقلا عن المخ . فهذه كلها ادعاءات متناقضة .

وهَبْ أننا نقبل ـ بدون نقاش ـ هذه النظرية الهشّة . فالسؤال المطروح ـ فى هذه الحالة ـ هو : لو كانت النظريات والأفكار تنشأ بمعزل عن الأحوال ، كما أنها تؤثر ـ أيضا ـ فى الأحوال وتشكّلها ، ولو كان الإنسان يعمل طبقا للطبيعة ، بينما هو ـ فى الوقت نفسه ـ يؤثر فى الطبيعة ويغيِّرها ، ولو كان الإنسان ليس محض مخلوق لبيئته ، بل هو خالقها كذلك ... فكيف لنا أن نصدِّق أن إنسان النظام الاقتصادى الاشتراكى ، الذى سيقوم بعد إلغاء الملكية الفردية ، سيتغير نهائيا ، ولن تنشأ فى مخّه أفكار النهب والسلب والاستغلال ؟ !

فإذا كان بمقدور الإنسان أن يفكر بمنأى عن بيئته الرأسمالية ، وأن يؤثر فيها . أفليس بممكن للذين سيتقلدون زمام الأمور فى الدولة الاشتراكية ، وبالتالى سيتحكمون فى مقدرات البلاد الاقتصادية ، أن يقعوا ضحايا مصالحهم الذاتية ، فينطلقوا ينهبون ويستغلون ، تماما كما ينهب ويستغل ملّاك المصانع ، والحكام السياسيون فى البلاد الرأسمالية ؟ ! فإذا كان بإمكان الإنسان أن يفكر ، وينشط ضد أحوال زمانه ، فكيف لنا أن نقبل بأن أسلوب الإنتاج الاشتراكى سيغيّر فكر الإنسان وأخلاقه ؟ ! وأى دليل لدينا – بعد التسليم بذاتية التفكير البشرى واستقلاليته – أن نزعم أن إنسان المجتمع الاشتراكى لن يفكر فى الظلم والمصالح الفردية ، وأنه لن يستغل سلطانه استغلالا سيئا ؟ !

حتمية التاريخ

ترى الماركسية أن جميع القوانين العلمية ، سواء أكانت تتعلق بالعلوم الطبيعية أم العلوم الاجتماعية ، هى كلها انعكاس لأعمال خارجية تنشط مستقلة من إرادة الإنسان ، وأنه ليس بإمكان الإنسان أن يغير هذه القوانين ، أو أن يمحوها ؛ وعلى سبيل المثال، فقانون «الماء» هو أنك لو سخّنته، فإن أجزاءه ستتبخر، وتنتشر فى الهواء ، عند وصوله إلى درجة حرارة معينة ، وهذا التبخر والانتشار يولّد طاقة البخار العظيمة ؛ وهكذا لو بـرّدنا الماء ، فإنه سيتجمد بعد الوصول إلى درجة برودة معينة ، وسيتحول إلى ثلج . فهذا قانون طبيعى يمكننا اكتشافه ، ثم استغلاله لمنفعتنا ، ولكن ليس بإمكاننا تغييره ، أو إلغاؤه .

فهذه قوانين الطبيعة الثابتة ، التى لا تتغير ألبتة . ويزعم ماركس أن ما ينطبق على الطبيعة ينسحب على حياة الإنسان الاجتماعية — كذلك . وهو يقول : إن للمجتمع البشرى قوانين طبيعية ، لم يصغها الإنسان بفكره ، وليس بإمكانه أن يصوغها ، وهى قائمة تلقائيا ، وستظل قائمة ثابتة ، وليس بإمكان الإنسان أن يغير هذه القوانين ، تماما كما أنه ليس بإمكانه أن يغير نظام دوران الشمس والقمر ، ولكن بوسعه أن يكتشف هذه القوانين ، ويستفيد بها . ويدعى ماركس أنه كما أن الإنسان يولد ، وفق قانون طبيعى لا سلطان له عليه ، فكذلك توجد قوانين تغيير المجتمع وارتقائه ، وهى تتمتع بـ « الحتمية التاريخية » . فالذى حدث هو الذى كان سيحدث ، والذى هو حادث سيحدث لا محالة ، وليس بمقدور الإنسان أن يغير الذى سيحدث .

وكان ماركس قد اخترع هذه النظرية ، لكى يتمكن من التنبؤ بأن النظام الرأسمالى زائل ، وفق حتمية التاريخ ، ولكى يبشر الطبقة الكادحة بأن صعودها إلى الحكم واقع لا محالة ، فى ضوء قانون « الارتقاء التاريخى » الحتمى . وقد عرض ماركس التاريخ البشرى كمسيرة لها محطات محدَّدة ؛ فقام « النظام الرأسمالى » عند محطة حتمية معينة من هذه المسيرة ، وسيقوم النظام البروليتارى عند محطة قادمة منها بصورة حتمية .

والسؤال الذى نشأ هنا هو أن قوانين العلوم الطبيعية دائمة ثابتة على حالة واحدة ، فإذا كانت الطبيعة كلها واحدة — كما تقول به الماركسية — فلِمَ تتغير قوانين المجتمع بينما لا يطرأ تغير ما على قوانين الهواءِ والماء ؟ ! إنه يجب أن تبقى قوانين المجتمع — أيضا — على حالة واحدة .

إن هذا السؤال يكشف عن حقيقة ، لم يكن ماركس يرغب فى تعريفها أو الاعتراف بها .... فهى تعنى أن ما هو موجود فى الحاضر سيستمر فى المستقبل . ولكن ماركس كان يرغب فى تغيير الأحوال وإحلال النظام البروليتارى محل النظام الرأسمالى . ولذلك تقدم — بدون روية — بدعوى حتمية زوال الرأسمالية ، وحتمية صعود نجم البروليتاريا . وهنا ثار السؤال حول الوسيلة التى ستحقق هذا التحول ، وكيف يمكن تغيير المجتمع البشرى ، فى حين لا تتغير قوانين الطبيعة الأخرى ؟ ! فالأحرى أن نظام الملكية سيظل قائما باقيا ، تماما كما يضطر الإنسان إلى تنفس الهواء فى ظل قانون طبيعى ، لا سبيل إلى تغييره .

وتقدم ماركس بدعوى جديدة ردا على هذا السؤال ، فزعم أن القوانين الاجتماعية غير دائمة على عكس قوانين الطبيعة ، وأن القوانين الاجتماعية تعمل فى عصر تاريخى معين ، ثم تنبعث من داخلها قوانين جديدة تحل محلها ، وزعم ماركس أن هذه القوانين الاجتماعية الجديدة لا تخلقها الإرادة البشرية ، بل هى تظهر تلقائيا فى ظل أحوال اقتصادية جديدة . وهكذا نجد — من ناحية — أن

ماركس ينادى – بمنتهى الشدة – بوحدة الكون والطبيعة ونجده – من ناحيةأخرى – ينكر هذه النظرية نفسها ، ويخترع لها تأويلا ، حين يجد أنها – خلافا لرغبته – لا تنطبق على الواقع العملى .

وقد حل ماركس مشكله بهذا الادعاء فى بادىء الأمر ، ولكن الحقيقة هى أنه أوقع نفسه فى مشكل أكبر ؛ فلو كان قانون « ارتقاء المجتمع » ، الذى ينادى به ماركس ، يقول بأن كل عصر يوجِد (نقيضَه) الذى يقضى على المجتمع القائم ، ويقيم مكانه مجتمعا جديدا ، فلم ، وكيف سينجو المجتمع الاشتراكى من هذا المصير الحتمى ؟ ! هل ستتحول القوانين الاجتماعية المتغيرة إلى قوانين دائمة ثابتة بعد وقوع الثورة البروليتارية ؟ ! وهل سينتهى – للأبد – الصراع والتناقض بين الطبيعة والمجتمع ؟ ! والرد على هذه التساؤلات البسيطة هو أن المجتمع الاشتراكى يعانى من ذلك الضعف ،الذى كانت تعانى منه المجتمعات ؛ القائمة على العبيد ، والإقطاع، والرأسمالية ، تلك المجتمعات ، التى لم يكن يتغير فيها الظلم نفسه ، بل كانت أشكال الظلم وحدها تتغير . إذن كيف لنا أن نقبل بأن مطْلع نجم الاشتراكية سيدشِّن « عصر ما بعد التاريخ » ، وأن البشرية ستنجو – حينئذ ، للأبد – من مصائب الظلم والألم ؟ !

ويجيب الاشتراكيون على هذا السؤال قائلين : إن المجتمع الاشتراكى سينجو من هذا المصير ؛ لأنه سيكون خاليا من التناقض الطبقى . ولكن هذا ليس بدليل ، فنظرية ماركس التاريخية نفسها تقول بأن المجتمع البشرى البدائى كان « اشتراكيا » ، خاليا من الطبقات التى توجد اليوم ، ولكن نظام العبيد خرج من بطن ذلك المجتمع الاشتراكى نفسه ، وإذا كان هذا قد وقع فى الماضى ، فلِمَ لن يكرر التاريخ نفسه فى المستقبل ؟ ! وتقول نظرية « ارتقاء المجتمع » بأن الحياة البشرية تسير دوما نحو الكمال ، فكيف تدحرج المجتمع البشرى البدائى الراقى إلى مجتمع أسوأ ؟ ! فإذا كان الشر قادرا على الخروج من بطن الخير فى أوائل التاريخ ، فكيف سينجو مجتمع المستقبل الاشتراكى من التحول إلى مجتمع أسوأ منه ؟ !

الفصل الرابع

النظرية الطبقية



النظرية الطبقية

الفكرة الطبقية من أفكار ماركس الأساسية . ويرى ماركس أن التاريخ البشرى كله ، هو تاريخ الصدام والصراع الطبقى . ويرى أن البشر كانوا — دائما — منقسمين إلى طبقتين متصارعتين ، ولكن العهد الصناعى الجديد أتاح الإمكان — لأول مرة فى التاريخ — للقضاء على الطبقية ، وإقامة « المجتمع اللاطبقى » (Classless Society) . ويرى ماركس أن الطبقية العمالية ، التى أفرزتها الثورة الصناعية الجديدة ، هى التى سوف تحقق هذا الدور التاريخى .

ويؤمن ماركس بالصراع الطبقى كمنهج للعمل الصحيح ، وهو يعارض كل النظريات الأخرى ، التى تقدم فكرة الشعب المتجانس بالقضاء التدريجى والسلمى على الطبقات المتفاوتة ، وقد قال لينين : « **إن كل النظريات المؤمنة بالاشتراكية اللاطبقية والسياسة اللاطبقية ، هى لغو ولا معنى لها** » . ويهدف ماركس نفسه إلى إنشاء مجتمع لا طبقى . وبعبارة أخرى : هو يريد محو كل الطبقات ذات الملكية ، وتحويلها — كلها — إلى طبقة بدون ملكية خاصة . وهو يرى أن طبقة تطهرت من رجس الملكية ، هى — وحدها — القادرة على تحقيق هذا الهدف ؛ فالشعب يضم بين ظهرانيه المّلاك والمحرومين من الملكيات ، ولو قامت ثورة على أكتاف خليط من هؤلاء ، فهى لن تلغى الطبقات ، بل هى ستنشئها من جديد .

وكان ماركس يبحث عن طبقة محرومة من الأملاك ، للقيام بهذا الدور التاريخى . ووجد ماركس هذه الطبقة فى صورة (العمال) وهو يقول : إن

الصناعة الحديثة القائمة على الآلات والماكينات ، حرمت نحو ٨٠ فى المائة من الناس من أملاكهم ، وحوّلتهم إلى أجراء ، وتحول هؤلاء الأجراء إلى طبقة متميزة عن الملّاك الرأسماليين . فهناك من يملك كل شيء ، وهناك من لا يملك أى شيء . وهذه هى الطبقة المحرومة ، التى تستطيع – بكل همة ونشاط – أن تحارب إلى النهاية ، للقضاء على نظام الملكية . فهذه الطبقة لا تخاف من ضرر من جراء إلغاء الملكيات . وقد قال ماركس فى « الميثاق الشيوعى » : « **الطبقة العمالية الحديثة ، ليس لديها شيء لتفقده سوى أغلالها** » .

وقد كتب مفكر شيوعى يقول :

« إن أعظم بطولة من بطولات ماركس ، هى أنه اكتشف واجب الطبقة العاملة ، الذى خصصه لها التاريخ . وقد أخبرنا ماركس بأن هذه الطبقة ستحفر قبر الرأسمالية ، وستنشيء صرح الاشتراكية . وتقول النظرية الماركسية بأن العمال ، من بين العامة الذين ينفعون الآخرين بجهودهم ، هم الوحيدون الذين يمكن اعتبارهم ثوريين إلى النهاية . فهؤلاء أحرار من قيود الملكية الخاصة .... والماركسية تؤكد على التقسيم الطبقى ؛ لأنها ترى أن العمال لا يؤمنون بالاستراحة فى منتصف المسيرة ، وأنهم لا يعانون من التذبذب والضعف الإرادى ، اللذين هما من خواص الطبقات المتوسطة ، فهذه الطبقة – العمال – هى الوحيدة التى تتمتع بأكبر قدر من الحماس والعاطفة » .

ونظرية ماركس – هذه – تطابق نظريته القائلة بالارتقاء الاجتماعى . فهو يقول : إنه حين يصعد مجتمع ما إلى منتهى علوه ، يظهرمن بطنه نقيضه – بصورة تلقائية – فيقضى عليه ؛ على سبيل المثال : الرأسمالية نظام قائم على الملكية ، وخلال رقيها إلى الكمال تقوم بتجريد عدد كبير من الناس من أملاكهم ، وتحولهم إلى أجراء ، وهذا الأجير الفاقد الملكية ، هو النقيض الذى

خرج من بطن النظام الرأسمالى ، ليصطدم به ، فيقضى عليه . وكان ماركس يقول : إن هذا هو مصير البلدان الأوربية الصناعية المتقدمة ، وفلسفته تقول بأن الثورة الشيوعية ستقع أولا حيث ترتقى الرأسمالية رقيا كبيرا ؛ لأن نقيضها ــ الطبقة العمالية الفاقدة الملكية ــ يظهر فى مثل هذا النظام الرأسمالى الراقى . ولكن ثبت خطأ نظريته ، فوقعت الثورة الشيوعية فى روسيا ــ أول ما وقعت ــ بدلا من أن تقع فى البلدان الرأسمالية الراقية ، كانجلترا ، وألمانيا ، وفرنسا . وكانت روسيا بلدا زراعيا متخلفا ، وكانت نسبة العمال بها قليلة ، بالمقارنة مع النسبة التى حددها ماركس لوقوع الثورة الاشتراكية فى بلد ما . وكان العمال لا يشكلون إلا عددا ضئيلا من عدد السكان فى روسيا . فكانت غالبية السكان بها تملك قطعا أرضية صغيرة تزرعها . ولم يكن قد نشأ فى روسيا « التناقض الطبقى » الذى يقود إلى الثورة الاشتراكية ، فلم تكن روسيا قد تحولت ــ بعد ــ إلى دولة صناعية بمعنى الكلمة ، وكان بها إقطاعيون وصغار الفلاحين . وطبقا لهذا الواقع ، كانت روسيا تبعد عن الثورة الاشتراكية « مرحلة » كاملة ، فكانت روسيا لا تزال فى مرحلة (الاقطاع) ، بينما كان يجب عليها أن تعبر مرحلة (الرأسمالية) ، لكى تصل إلى مرحلة الاشتراكية . وبعبارة أخرى : لم تكن قد نشأت فى روسيا الأحوال ، التى تدفع طبقتين إلى الصدام ، فتقع الثورة نتيجة هذا الصراع . ولذلك كان أعضاء « الدولية الثانية » يرون أنه « **لا يمكن للطبقة العمالية ، ولا ينبغى لها أن تحصل على مقاليد السلطة ببلد ما ، ما لم تشكل هذه الطبقة أكثرية به** » .

ورد لينين على هذا قائلا :

« **إن ما تقولونه صحيح ، ولكن افترضوا أن ينشأ وضع تاريخى ؛ كالحرب والأزمة الغذائية ، فيتيح للعمال ــ وهم أقلية فى البلاد ــ أن يشاركوا أكثرية**

الشعب الكادح ، ويستولوا على السلطة ، فلِمَ لا يفعلون هذا ؟ ! »[1] .

ولا يعنى هذا التأويل إلا أن الثورة الماركسية لا تختلف – فى التاريخ – عن الانقلابات ، التى يدبرها جبابرة وظلمة ، لسلب السلطة من حكام ضعفاء . والماركسيون يطلقون على هذا الجانب من التاريخ وصف « التاريخ البورجوازى » . وكان ماركس قد اخترع النظرية القائلة بأن التاريخ يسير وفق قانون ارتقائى حتمى ؛ فما كاد النظام الإقطاعى أن يخرج من بطن نظام العبيد ، ولم يكن النظام الرأسمالى إلا ليتمخض عن النظام الإقطاعى . وهكذا لا يسع المجتمع الرأسمالى إلا ليؤدى إلى ظهور مجتمع اشتراكى . وكان هدف ماركس من اختراع هذه النظرية ، هو أن يميّز الثورة العمالية « الحتمية » عن انقلابات سلب السلطة العادية .

ويقول لينين فى مقال له حول « تعاليم ماركس » :

« كان ماركس قد استنتج من قانون الحركة الاقتصادية ، الرائج فى المجتمع الحاضر ، أن تحول المجتمع الرأسمالى إلى مجتمع اشتراكى أمر حتمى . فالعمالة تكتسب اللون الاشتراكى بشتى الصور ، وبصورة مطردة سريعة . والطبقة العمالية – التى تربّت على أيدى الرأسمالية ، والتى تمثل هذا التغير عقليا وأخلاقيا – هى تلك الطبقة ، التى ستجعل من هذا التغير واقعا عمليا »[2] .

وتاريخ الانقلابات لسلب السلطة أثبت أنه حين يضعف حاكم بلد ما ، أو تتناحر مختلف فئاته أو مناطقه ، يتقدم آخرون من داخل البلد ، أو خارجه للاستيلاء على السلطة . وهكذا لا يتغير شىء ، إلا حُلول ظَلَمة جدد مكان ظلمة سابقين . واخترع ماركس نظرية تاريخية جديدة لتمييز انقلابه الاشتراكى عن

---

(1) Stalin , **Problems of Leninism** , P 22 .

(2) Karl Marx , **Selected Works** , Vol . I , PP 36-7 .

هذه الانقلابات العادية لسلب السلطة ، فقال : إن انقلابات المجتمع لا تقع بسبب إرادة خارجية ، بل هناك منطق خفيّ يدفع بالمجتمع إلى الارتقاء تلقائيا . وأضاف يقول : إن الانقلابات قد فشلت ـ حتى الآن ـ فى إقامة المجتمع العادل ، لانعدام طبقة تهدى الثورة هداية صحيحة . أما الآن فقد وُجِدت هذه الطبقة ـ بفضل الرأسمالية ، التى أفرزت طبقة عمالية فاقدة للملكية . وهذه الطبقة العمالية غير متلوثة بالظلم الأصلى ، الذى هو ملكية الفرد لوسائل الإنتاج ، ويرى ماركس أن هذا هو السبب فى أن الثورة ، التى ستقع على أيدى هذه الطبقة لتحرير أبنائها من العبودية ، هى ذات الثورة التى ستحرر كل أُفراد المجتمع المستعبدين إلى جانب العمال ، وهكذا يحاول ماركس أن يثبت ، باستغلال فلسفة التاريخ أن الثورة العمالية القادمة ستكون ثورة الرفاهية والعدالة ، على عكس ثورات الماضى ، التى استبدلت ظلما بظلم .

وقد انكشفت عورة هذه النظرية ، حين اصطدمت بالواقع . وانطلق الماركسيون ـ من جديد ـ يبررون نظرية صاحبهم ، متناسين أنهم ـ بتبريراتهم ـ يقيمون الدليل على بطلان الأفكار الماركسية الأصلية . والسؤال الذى يثور هنا هو : هل ضعف الرأسمالية فى أن تضعف سيطرتها على بلد ما ؛ لأسباب وقتية ، أو هو أن يخرج نقيضه من بطنه . ذلك النقيض الذى سيقضى عليه ـ بصورة طبيعية حتمية ـ طبقا للفكرة الماركسية ؟ ولو كان الوضع الأول ـ ضعف السيطرة لأسباب وقتية ـ هو الذى يسمح بقيام ثورة اشتراكية ، فأين فلسفة المادية التاريخية الحتمية ، التى يقول بها ماركس ؟ ! فالثورة الماركسية فى هذه الحالة ـ كالتى حدثت فى روسيا ، وغيرها من البلاد الشيوعية ـ ليست نتيجة « تطور ارتقائى » ، بل هى تنتمى إلى نفس ذلك النوع من الأحداث ، التى تنتمى إليها واقعة استيلاء هتلر على بولندا ، باستغلال ظروف مساعدة ، أو كواقعة استيلاء موسولينى على الحبشة ، باستغلال

ضعفها .... إذن لا فرق بين الثورة البروليتارية ، وبين وقائع استيلاء الظلمة الطغاة على السلطة باستغلال الظروف .

وحين أشرك لينين الفلاحين من ملّاك الأراضى ، إلى جانب العمال الفاقدى الملكية ، فى نضاله لتحقيق الثورة الاشتراكية ، ثار السؤال الآتى فى الأوساط الماركسية : هل ستكون الثورة التى تتحقق بواسطة مثل هذا النضال ثورة « اشتراكية » ؟ ! فقد سبق أن تحولت الثورة الفرنسية « الجمهورية » إلى ثورة رأسمالية ؛ بسبب هذه « الميزة الشعبية » . فلم تنتقل إلى الشعب الكادح السلطةُ ، التى سُلِبت من الملك ، بل انتقلت إلى أيدى الرأسماليين ..... إذن لِمَ لا يتكرر هذا فى روسيا ، حين تتحقق الثورة بواسطة مزيج شعبى ، بدلا من أن تقوم بواسطة نضال الطبقة العمالية الفاقدة الملكية ؟ !

وللرد على هذا التساؤل ، اخترع لينين نظرية جديدة تقول : « **إن الثورة الجمهورية البورجوازية تتقدم أحيانا ، لتتحول إلى ثورة اشتراكية** » ؛ وطبّق لينين هذه النظرية على الواقع الروسى قائلا : إن للثورة الروسية مرحلتين : **إحداهما** : تمتد من فبراير إلى أكتوبر سنة ١٩١٧ م (أى ثمانية أشهر) ؛ حين تم النضال ضد الملكية ، وملّاك الأراضى ، والإقطاعيين . وكانت هذه المرحلة هى مرحلة التحول من النظام الإقطاعى إلى الثورة الجمهورية الرأسمالية . وتم القضاء على القيصر خلال هذه المرحلة ، وأقيمت حكومة جمهورية حرة تمثل الشعب . أما فى **المرحلة الثانية** ، التى تبدأ بعد أكتوبر سنة ١٩١٧ م ، فتم النضال بواسطة الفلاحين المعدمين ، وأشباه العمال ، وكل المقهورين ضد الرأسماليين ؛ بما فيهم أثرياء الريف ، والفلاحون الأغنياء ، والمستغلون بصفة عامة . وفى هذه المرحلة تحولت الثورة الروسية إلى ثورة اشتراكية ، حين أمسكت الطبقة العمالية بزمام الحكم ، بانتقاله إلى الحزب البلشفى .

ولكن هذا التأويل المنطقى لم يسعف الماركسيين ؛ لأن الثورة التى وقعت فى

روسيا – خلال المرحلة الأولى – لم تكن أكثر من انتقال الحكم من (القيصر) إلى ممثلى الشعب المنتخبين ؛ كما يحدث فى البلاد الجمهورية بصورة عامة . فهذه الثورة تغير (سياسى) محض ، بينما يصرح ماركس وإنجلس – دون لبس – بأن الثورة الاشتراكية تقع نتيجة تغيرات ومؤثرات (اقتصادية) . ولم يكن بوسع أحد أن يغيِّر ما كتبه رسول الماركسية بأن الثورة الاشتراكية ستقع – قبل كل شيء – فى البلدان الرأسمالية المتقدمة ، أى ذات النظام الرأسمالى الراقى ؛ والسبب فى هذا كما يقول ماركس هو أن نقيض الرأسمالية – العمال الفاقدى الملكية – سيتوفر فى مثل هذه البلاد بكثرة . وكان ينبغى أن تقع الثورة الاشتراكية فى بلد أوربى غربى قبل أى بلد آخر ، وهذا هو السبب فى أن الميثاق الشيوعى ، المنشور سنة ١٨٤٨ م ، توقع حدوث الثورة الاشتراكية فى ألمانيا . وكتب ماركس فى مايو ١٨٤٩ م بجريدته (جازيت الراين الجديد) الألمانية أن « **الجمهورية الحمراء تبزغ فى سماء باريس** » ... ولكن الثورة الاشتراكية لم تقع فى ألمانيا ، ولا فرنسا ، ولا بريطانيا ، ولا الولايات المتحدة الأمريكية ، بل وقعت فى بلد إقطاعى متخلف « روسيا » .

وكان هذا سؤالا صعبا ، لجأ الماركسيون إلى نظرية لينين حول « الاستعمار » للرد عليه ، فقالوا : إن النظام الرأسمالى – الذى شرحه ووصفه ماركس – قد دخل – الآن – إلى مرحلة « استعمارية » . فقد خرج هذا النظام من الإطار القومى والإقليمى ، ليتخذ صورة نظام عالمى ؛ فالدول الصناعية لا تكتفى بإرسال مصنوعاتها إلى الخارج ، بل هى تنشئ مستعمرات ، وتنقل إليها الرأسمال . وهكذا تحول هذا النظام – بفضل التوسع الاستعمارى والرأسمالى – إلى نظام عالمى ، تسود فيه حفنة من الدول على بقية دول العالم . ونتج عن هذا التطور أن مناطق واقتصاديات متباعدة ، أصبحت جزءا وحلقة من سلسلة اقتصاد عالمى واحد . وكان الناس يرون – من قبل – أن الثورة العمالية

محض نتاج للرقى داخل دولة ما ، ولم تعد هذه النظرية كافية الآن . وينبغى أن نفهم – الآن – أن الثورة العمالية نتيجة لتزايد التناقض الداخلى العالمى بين القوى الاستعمارية، أو لتحطم حلقة السلسلة الاستعمارية العالمية داخل بلد ما .

وأعلن لينين وفق هذه النظرية الجديدة ، التى صاغها : « **ليس من الضرورى أن تقع الثورة – أولا – فى البلد ، الذى أحرز تقدما صناعيا أكثر من غيره . إن قاعدة الرأسمالية ستتحطم أولا ، حيث توجد أضعف حلقات السلسلة الاستعمارية** » .

واستند ستالين إلى هذه النظرية ، حين قال : « **ثبت أن روسيا كانت أوهن حلقة فى السلسلة الاستعمارية سنة ١٩١٧ م . فهنا تحطمت هذه الحلقة ، وانفسح المجال لقيام الثورة العمالية** » .

ويضيف ستالين قائلا : « **وهذا هو السبب فى أن نسبة العمال بين سكان بلد ما ، لم تعد ذات أهمية لحسم قضية الثورة العمالية ، تلك الأهمية التى يؤكد عليها الجامدون ، المنتمون إلى الدولية « الشيوعية » الثانية ، فهؤلاء لم يفهموا الاستعمار ، وهم يخافون من الثورة ، كما يخاف الإنسان من الطاعون** »(١) .

ولا يمكننا قبول هذا التوجيه والتبرير اللينينى لنظرية ماركس ، إلا لو أنزلنا الماركسية من مقام « الفلسفة » إلى مقام « نظرية سياسية » . والآن كيف سيبرر الماركسيون الواقع الجديد، المتمثل فى زوال التوسع الاستعمارى، وظهور الرأسمالية القومية من جديد ؟ ! وكان لينين قد زعم أن « **الاستعمار هو العشية ، التى تسبق نهار الثورة الاشتراكية** » . وقد ألف لينين كتابا خاصا بهذه النظرية ، وسماه « الاستعمار .. المرحلة النهائية للرأسمالية » .

وقد زال النظام الاستعمارى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وبدلا من أن تطلع شمس الثورة الاشتراكية من بطن سواد الاستعمار ، نجد أن الرأسمالية

---

(1) Stalin , **Op . Cit** . (Moscow 1947) PP 30 ,35 .

« القومية » حلت محل الاستعمار ، لدرجة أن روسيا نفسها لم تعد مركز الحركة العمالية العالمية ، بل هى « وطن الاشتراكية » . ولعل الماركسيين فى حاجة إلى اختراع نظرية جديدة لتأويل هذا الوضع الجديد .

تناقضات

تعترف الماركسية بنظرية الارتقاء الداروينية ، وتستخدمها لتفسير أحداث العالم ، كما سبق لنا القول . وكان كارل ماركس ، بعد أن قرأ كتاب داروين **أصل الأنواع** **Origin of Species** ، قد كتب إلى فريدريش إنجلس يقول : إن بحوث داروين تؤيد نظريتنا الجدلية . ولكن ماركس رفض قبول جزء من النظرية الداروينية ؛ لأنه كان يناقض نظريته القائلة بالصراع الطبقى ؛ فكان داروين ومؤيدوه من العلماء يرون أن التغيرات الواقعة وفق قانون الارتقاء تحدث ــ دائما ــ بصورة تدريجية ، وأن تسلسل الطبيعة لا ينقطع فى أية مرحلة من مراحل الارتقاء ، فلا يحدث أن يطرأ تغير ما فجأة .

وقد رفض ماركس وأتباعه هذا الجزء من النظرية الداروينية ؛ لأن الاعتراف به ينقض نظرية ماركس الثورية . وكان داروين قد اخترع نظرية « الارتقاء التدريجى » ، لكى يقيم دليلا على أن سائر تغيرات الطبيعة تقع تلقائيا بصورة تدريجية ، أى أن جميع مظاهر الكون ترتقى تدريجيا بدون تدخل أو تدبير خارجى ؛ أما ماركس فلا يريد أن ينتظر فناء الرأسمالية التدريجى التلقائى ، ليحل محله حكم العمال بصورة تلقائية تدريجية فى أمد مجهول . فماركس يدعو إلى الثورة ، وهو يريد أن يحطّم مجتمعا ليقيم على أنقاضه آخر يحلم به ؛ ولذلك رفض ماركس قبول المبدأ الداروينى القديم القائل بالارتقاء التدريجى التلقائى ، فادعى أن التغير قد يحدث فجأة فى الطبيعة ، أى أنها تتقدم أحيانا بالقفزات بدلا من التدريج والتسلسل ، وهى ــ بعملها هذا ــ تخلق شيئا أو وجودا ذا حياة يختلف

تمام الاختلاف عن أسلافه شكلا وصفة[1] .

ولا شك فى أن التغيرات المفاجئة تحدث فى عالم الطبيعة ، كما تقول بذلك الأبحاث والاكتشافات العلمية الحديثة ، ولكن الاعتراف بهذه الحقيقة يؤدى – بالتالى – إلى هدم أسس الأجزاء الأخرى من النظرية الماركسية . وكان هيجل يقول بأن نظرية الارتقاء غير ذات موضوع فيما يتعلق بهذا الجانب ، أى فى تطبيقها على المجتمع البشرى بدلا من عالم الطبيعة . وكان هيجل يعترف بقوة تسيِّر العالم المادى ، وكان يقول بأن وجودا ذا شعور يحرك العالم المادى عن عمد ؛ وفى هذه الحالة يمكن القول بأن تغيرات مفاجئة تقع فى الكون والطبيعة ، وأن الذى يُحدِث هذه التغيرات المفاجئة هو ذلك الوجود ذو الشعور الذى يحرك الكون من وراء ستار ؛ ولكن ماركس يرفض القبول بقوة من هذا النوع تسيّر الكون .... فإذن كيف له أن يفسر السبب فى حدوث تغيرات مفاجئة ؟ ! فالتغيرات المفاجئة تستلزم وجود قوة تُحدِث هذه التغيرات . وحتى التغيير ، الذى يريد ماركس إحداثه فى المجتمع ، لا يقع تلقائيا ، بل سيقع نتيجة الصراع البروليتارى المتعمد مع الطبقة الرأسمالية . فإذا كان الأمر هكذا ، فكيف تقع تغيرات الكون بدون وجود يُحدِثها ؟ !

إن مشكل الماركسيين لا ينتهى عند هذا الحد ، ولا يعدو مثال الفلسفة الماركسية أن يكون إلا كقطعة خيط مليئة بالعقد ، التى تزداد تعقدا كلما بذلت محاولة لفك عقدة منها . وبرز مشكل جديد حين بدأ الماركسيون فى تطبيق نظريتهم فى روسيا . فهؤلاء ، المؤمنون بالنظرية القائلة بأن الطبيعة – أحيانا – تتقدم بالقفز من حالة إلى أخرى ، طبّقوها على البشر حين دفعوا الطبقة الكادحة فى روسيا للاصطدام مع الطبقة الرأسمالية ، لتحطيم

---

(1) Marx , **OP. Cit** . P 71 .

استمرار النظام الرأسمالى الرائج ، وإحلال النظام الاشتراكى محله ؛ وكان ينبغى ــ طبقا لهذه النظرية ــ أن يقوم المجتمع الاشتراكى فى روسيا فور قيام ثورة أكتوبر الشيوعية ، وأن تزول الحرب الطبقية ، وينتفى السلب والنهب تلقائيا ؛ بسبب انتقال المجتمع من حالة « الرأسمالية » إلى حالة « الاشتراكية » .

والماركسيون يستدلون بمبادىء علم الكيمياء على تغير الحالة الاجتماعية ، نتيجة تغير الحالة المادية والاقتصادية فى مجتمع ما ؛ فعلى سبيل المثال تحتوى جُزيئات الأكسيجين على ذرتين ، ولو أضفنا إلى جزىء الأكسيجين ذرة ثالثة ، لتحول إلى غاز الأوزون Ozone ، الذى تختلف رائحته وخواصه عن الأكسيجين .

واستدلال الماركسيين بقوانين الطبيعة ، يعنى منطقيا أن يقوم النظام الاشتراكى الخالى من الطبقات فور سقوط النظام القيصرى ، تماما كما يتحول الأكسيجين إلى الأوزون عند إخضاع عناصره للتغيير ؛ ولكن هذا لم يحدث فى روسيا فى أعقاب الثورة الاشتراكية ، كما لم يحدث فى غيرها من البلدان التى خضعت للثورات الشيوعية .

وظن الثوريون ــ لبعض الوقت فى أعقاب الثورة ــ أن جنة أحلامهم قد تحولت إلى حقيقة ، فلم يعد فى دولتهم ناهب ولا منهوب ، ولا ظالم ولا مظلوم ، ولا طبقة مضطهدة ولا طبقة جائرة ؛ ولكنهم سرعان ما أفاقوا ليدركوا أن حلم المجتمع اللاطبقى لم يتحقق ، بالرغم من تغير الأحوال المادية ؛ من سياسية ، واقتصادية . فالذى حدث هو أن مظلومية المظلومين وظلم الظالمين تفاقما أكثر من ذى قبل ، وأنشطة الجيش والشرطة القهرية زادت كثيرا عن ذى قبل .... ، وقُضِى على الحريات التى كانت متوفرة حتى فى عهد القيصر ؛ وسقطت الحياة البشرية ضحية الفقر والعجز والمظالم التى تقشعر من هولها الأبدان ؛ وكان هذا دليلا صريحا على أن قوانين الكيمياء لا تنطبق على الحياة البشرية ، فالعنصر المادى يتحول إلى عنصر آخر بتغير ذراته ــ بلا شك ــ أما الإنسان فلن تغيره الأحوال

المادية ما لم يتغير فكره ؛ فلو وجد الإنسان أن طريقا ما مسدود فى وجه طموحاته ، فهو سيبحث عن طريق آخر لإشباع رغباته . ومن أمثلته أن الظلم والتعسف الحكومى ظل مزدهرا فى ظل الدولة الاشتراكية ، بل وتجاوز كثيرًا حدود العصر القيصرى ؛ وقد دفع هذا الوضع بكبار الشيوعيين إلى رفع عقيرتهم . كانت ثورتهم العمالية ، فى قفزتها للتحول من وضع إلى وضع آخر ، قد سقطت مكبّة على وجهها . ولكن الاشتراكيين لم يكونوا ينتمون إلى ذلك النوع من البشر ، الذى يعترف بأخطائه ، فاخترعوا من فورهم نظرية جديدة ، وهكذا نجد لينين يعلن : « **إن الصراع الطبقى لا ينتهى ، بل يزداد شراسة حين تتم الإطاحة بالمستغلين ، الذين ينتفعون من جهود الآخرين** » .

وبعبارة أخرى : نجد أن الاشتراكيين يؤمنون بمبدأ « القفز » حتى مرحلة الإطاحة بالرأسماليين ، أما بعد الإطاحة بنظام الاستغلال ، فيعودون للإيمان بالمبدأ « التدريجى » العادى ! وهكذا حلّ لينين مشكلته مع المنتقدين ، الذين تساءلوا عن السبب فى عدم تغير الأوضاع حتى بعد نجاح الثورة الشيوعية ، التى كانت ستحل كل المشكلات ، وتفتح أبواب عصر جديد فى تاريخ البشر !

واستغل لينين نفس هذا التأويل ليفسّر السبب فى حاجة الدكتاتورية الشيوعية إلى السجون ، واستخدام البنادق ضد المدنيين العزل من السلاح ؛ وقد مضى على هذه الحالة نحو سبعين سنة ، وكم من بشر ولدوا خلال هذه المدة وماتوا ، أما « الصراع الطبقى » فلا يشتد أواره إلا شراسةً وضراوةً ، ولا أمل فى خموده على الأمد القريب .

والصراع الطبقى ، الذى بدأ فى عصر القيصر ، لم ينته فى عصر كيرنسكى ، ولا تروتسكى ، ولا بيريا ، ولا مولوتوف ، ولا مالنكوف ، ولا بولجانين ، ولا ستالين ، ولا حتى على خروشيف ... إنه صراع بلا نهاية ، فتاريخ بدايته معروف ، أما نهايته فتظل مجهولة فى أعماق المستقبل السحيق .

وعلى الشيوعيين أن يخبرونا : هل المجتمع الروسى اللاطبقى يسير وفق المنهج التدريجى ، أم هو سائر وفق قانون « القفزات » ؟ ! ولو كان أمرهم تدريجيا فما طول هذا التدريج ، وإن كان الأمر « قفزا » ، فما هذا القفز الذى لا يكاد يعبر بوابة الارتقاء ؟ ! لقد قفزت روسيا من عصر الرأسمالية إلى عصر الجمهورية فى ثمانية أشهر لا غير ، أما مسيرتها للتحول من المجتمع الطبقى إلى المجتمع اللاطبقى ، فلا يكاد يكفيها قرن كامل ؛ ولعل هذا من أغرب وقائع التاريخ البشرى ! !



الفصل الخامس

نظرية الارتقاء الاجتماعى



نظرية الارتقاء الاجتماعى

ما سبق من مناقشتنا قد أوضح حقيقة أساسين من أسس الماركسية ... فقد اتضح أنه لا حقيقة للافتراض القائل : بأن للحياة البشرية قانونا حتميا يسيِّرها ، كما تبين خطأ الادعاء بأنه يمكن تحسين أحوال المجتمع البشرى بمجرد تغيير القوانين الاجتماعية ، التى تحكم ذلك المجتمع .

والآن سنناقش نظرية ماركس القائلة : بالارتقاء الاجتماعى .

إن من أهم أسئلة الحياة البشرية : من أين نأتى بمبادىء تنظم المجتمع تنظيما أفضل ؟ ولجأ ماركس إلى نظرية « الارتقاء » للرد على هذا السؤال ، فقال : إن المجتمع البشرى يرتقى نحو الأفضل عبر عملية تاريخية ، تماما كما ترتقى أشياء العالم الطبيعى من حالة دنيا إلى حالة عليا ، بصورة تلقائية . ولذلك سمى البعض الفلسفة الماركسية بأنها علم الدينامية الاجتماعية Social Dynamics ، الذى يشرح مسيرة ارتقاء المجتمع البشرى ، وذهب الماركسيون ليقولوا : إن التاريخ البشرى لم يعد قصص الملوك والملكات ، بل تحول إلى « علم » نتيجة اهتداء ماركس إلى هذه النظرية .

وطبقا لهذه النظرية « العلمية » ، يسير المجتمع البشرى قدما على طريق الارتقاء ، شأنه شأن العالم الطبيعى . ويرى المؤمنون بهذه النظرية أن الحركات والثورات الاشتراكية هى محطات على طريق هذه المسيرة الارتقائية ، التى تنقل المجتمع البشرى من حالة سيئة إلى حالة أفضل منها . ويرى هؤلاء أن هذه النظرية ترفض الاعتقاد القائل : بأن « الوحى السماوى » ضرورى لإصلاح

المجتمع ، ومعرفة القوانين الصحيحة لتسييره ، فهى تقول : بأن المجتمع البشرى يرتقى نحو الأفضل تلقائيا ، وفق منطق جوهرى ، وبدون تدخل خارجى ، وأن كل خطوة يخطوها المجتمع البشرى هى نحو الأمام دوما وفى اتجاه صحيح . هذا ما يدعيه المؤمنون بالماركسية ، أما واقع تاريخ المائة سنة الماضية ، فيرفض هذه النظرية ويدحضها .

ولنأخذ مثال « الاشتراكية » التى تعتبرها الماركسية خطوة ارتقائية بارزة فى التاريخ . والفكرة الاشتراكية لم يخترعها ماركس ، بل كانت عدة نظريات اشتراكية قد نشأت فى أوربا قبل ظهور ماركس ؛ ويرى الماركسيون أن تلك النظريات كانت تمثل « اشتراكية ناقصة » ، أما ماركس فقد أكمل الاشتراكية . وكانت الاشتراكية قبل ماركس تعنى : مناشدة الطبقة الرأسمالية ، وحملها — بالحسنى — على معاملة العمال معاملة أفضل ؛ ولم يكن المفكرون الاشتراكيون القدامى يهدفون إلى تحرير الطبقة العمالية وحدها ، بل كانوا يرمون إلى تحرير الجنس البشرى بأكمله ؛ ولم يكونوا يرغبون فى دفع العمال إلى الصدام مع ملّاك المصانع ، بل كانوا يتوقون إلى القضاء على الصراع بين هاتين الطبقتين ؛ وهم لم يكونوا يؤيدون « تأميم » وسائل الإنتاج كلها ، بل كانوا يدعون إلى تأميم أجزاء منها ؛ ولم يكن هؤلاء يؤمنون بدكتاتورية الطبقة العاملة ، بل كانوا ينادون بالحكم الجمهورى ، الذى يشارك فيه سائر فئات الشعب ؛ وهم لم يكونوا ينادون بالثورة العالمية ، بل كانوا يؤمنون بالاشتراكية القومية (الإقليمية) ؛ ولم يكن أولئك المفكرون القدامى يعادون الدين والأخلاق ، بل كانوا يعتبرونهما ثروة عظيمة من ثروات البشرية وتراثها .

أما ماركس فأعلن بطلان هذه الأفكار ، ونعتها بالاشتراكية « البورجوازية » و « الخيالية » ، وقال : إن هذه النظريات تدعو إلى الرجعية باسم الاشتراكية ؛ وأعلن ماركس أنه لا مساومة بين الرأسمالى والعامل ، فلابد من الصدام بينهما لكى

تفنى الطبقة الرأسمالية ، وتنتقل جميع السلطات إلى أيدى العمال ؛ وكان ماركس يسخر من العمل السلمى المؤمن بالشرعية ، وكان يصف مثل هذا العمل بالانتهازية ؛ ودعا ماركس إلى أن أسلوب العمل الصحيح والأوحد هو اللجوء إلى القوة لتحطيم النظام الرأسمالى .

وسخر ماركس من فكرة « الحكومة الشعبية » ، وقال : إنها حكومة رأسمالية تحت شعار جديد ؛ وهو يرى أن العدل يقتضى قيام حكومة الطبقة العاملة بدلا من حكومة « الشعب » ، التى لا يرى لها معنى ؛ وماركس لا يريد الإقلال والتخفيف من الصراع بين العمال وملّاك المصانع ، بل هو يريد إذكاء هذا الصراع إلى النهاية « لكى يزول من ينبغى زواله ولكى يحيا من يحق له الحياة » .

وقال ماركس : إن تحقيق السيطرة الحكومية على بعض الأشياء لا يكفى ، بل لابد من السيطرة الحكومية الكاملة على كل وسائل إنتاج الثروة ، وهذا ما شرحه لينين قائلا : إن بقاء فلّاح يملك بضعة فدادين يعنى بقاء « رأسمالى محتمل » !

وقال ماركس: إن القومية خدعةاخترعتها الطبقة المستغِلّة؛ ورفع ماركس شعار توحيد عمال العالم لأجل تحقيق الثورة العالمية ضد رأسماليى العالم كلهم ، ووصف ماركس « الدين » بالأفيون الذى تنشره الطبقة الرأسمالية بين الناس لتستمر فى نهبهم .

ولو اعتبرنا أن نظرية ماركس « صورة ارتقائية » للنظريات الاشتراكية السابقة عليه ، واعتبرنا أن نظريات من سبقوه من الفلاسفة هى نظريات « رجعية » حسب المصطلح الماركسى ، فلن يعنى هذا إلا أن التاريخ يتقهقر نحو الوراء فى ارتقاء معكوس ؛ والسبب فى هذا هو أن العالم كله يقبل الآن ــ عمليا ــ تلك النظريات التى كان ماركس قد رفضها قبل قرن من الزمان ؛ ولا شك فى أن روسيا الشيوعية حاولت أن تتبنى الكثير من الأفكار الماركسية ، ولكنها لم تقبل بما قال به

ماركس بحذافيره ؛ أما البلاد الأخرى ، التى قبلت بالماركسية ، فقد أخذت هذه النظرية تنكمش فيها حتى تدحرجت إلى المواقع الخلفية ، ولم تعد لها الصدارة — الآن — فى فكر الدولة .

وكان ماركس — على العكس من سابقيه من المفكرين الاشتراكيين — يؤمن بحتمية الصدام النهائى الفاصل بين النظام الرأسمالى والطبقة العاملة ، وكان ينبغى أن يشتد أوار الصراع بين العامل والرأسمالى فى المراحل اللاحقة ؛ ولكن النظرية الاشتراكية قد تغيرت — الآن — وبدأ كثيرون من الناس يؤمنون من جديد بالاشتراكية القديمة ، وبدأوا يقولون بكل شدة : إن بإمكان الرأسمالية والاشتراكية أن يتعايشا جنبا إلى جنب !

ومن أغرب أمثلة التناقض الذى يعانى منه النظام الماركسى هو أن ستالين كان قد اتهم معارضيه فى صفوف الحزب الشيوعى ، بأنهم « يتآمرون مع الرأسماليين الأجانب » ، وذلك حين أراد أن يبطش بهم ؛ أما خلفه خروشيف فاتهم معارضيه فى صفوف الحزب — حين أراد التخلص منهم — بأنهم يعارضون « التعايش السلمى » مع البلاد الرأسمالية .

لقد آمن الشيوعيون الروس — من جديد — بنظرية الثورة السلمية بدلا من النظرية القديمة ، القائلة باللجوء إلى العنف فى تفجير الثورة ؛ وبدأوا من جديد يعترفون بأنه « يمكن القضاء على الرأسمالية بالطرق الشرعية » ؛ وكان الاشتراكيون — حتى قبل نشوب الحرب العالمية الثانية — يسخرون من هذا الشعار ، ويعتبرونه رجعيا ؛ وكانوا قد اعتبروا بوخارين « خائنا » لاعتناقه هذه النظرية ، وللسبب نفسه كانوا قد طردوا آلافا من الشيوعيين المنشفيك من صفوف الحزب البلشفى بناء على هذه « الجريمة » . أما الآن فقد عادت الاشتراكية إلى سابق عهدها ، وقد تابت الأحزاب الشيوعية وأقلعت عن منهج العنف ، وآمنت — من جديد — بالمنهج الرجعى القائل بالعمل الشرعى ، وانتهاج

أساليب شرعية فى الكفاح .

لقد قضى على نظرية « الدولة الطبقية » منذ مدة طويلة ، وبدأت الدول الشيوعية كلها تعترف بالنظرية القديمة القائلة بالحكومة الشعبية ؛ وكانت الرابطة الشيوعية قد غيّرت شعارها القديم القائل بأن « كل البشر إخوة » ، وتبنت شعار « يا عمّال العالم اتحدوا » فى ديسمبر سنة ١٨٤٧ م ، بناء على إصرار ماركس ، ولكن مسار التاريخ قد تغير مرة أخرى ، والكلمات التى مسحت وأزيلت قد عادت ــ من جديد ــ لتحتلّ مكان الصدارة .

وكان النظام الاشتراكى قد ظهر فى روسيا تحت شعار « حكومة الطبقة العاملة » ، بينما اختارت الصين الشيوعية لنفسها وصف « الصين الشعبية » ؛ أما نظرية سيطرة الدولة الكاملة على وسائل الإنتاج ، فلم تبق إلا فى الكتب ، ولم يعترف بها أحد فى الكتلة الشيوعية ، وحتى فى روسيا نفسها لم تنفذ الدولة هذه النظرية تنفيذا كاملا ، رغم مرور ثلاثة أرباع القرن ؛ وكان الميثاق الشيوعى المنشور سنة ١٨٤٨ م ، قد قرّر وجوب « تأميم جميع وسائل الإنتاج » لأجل القضاء على النظام الاجتماعى القديم ، وكان هذا الميثاق قد أعلن ــ كذلك ــ وجوب القضاء على الملكية الخاصة للأراضى وإلغاء جميع حقوق الوراثة ، ولكن أحدا من البلدان الشيوعية لم ينفذ هذه المقولات الماركسية ؛ ولا يوجد هناك من دليل على أن بلدا ما من البلاد الشيوعية سوف يتبنى هذه المقولات ، فالذى يحدث ــ الآن ــ هو أن البلاد الشيوعية تتقهقر يوما بعد آخر عن مواقفها النظرية ، ومن أهم أمثلته ما حدث فى يوغسلافيا ، وكذلك ما يجرى فى الصين الشعبية منذ عدة سنوات .

وكانت « الدولية الثانية » قد وأدت الحركة الشيوعية العالمية للأبد ، ثم حاول بعض الشيوعيين إحياء الحركة الشيوعية العالمية عن طريق الكومنترن[1] ، ولكنهم لم

---

(١) « الكومنترن » هى « الدولية الثالثة » ، التى أنشأها البلشفيك بروسيا فى مارس سنة ١٩١٩ م لنشر الماركسية « الثورية » ؛ وكان يرأسها حتى سنة ١٩٢٦ م زينوفيف Zinoview، الذى أدين فى أغسطس=

يفلحوا فى مسعاهم طويلا ؛ فوصّى مجلس رئاسة اللجنة التنفيذية للكومنترن فى مايو ١٩٤٣ م ، بأن يلغى الكومنترن كهيئة قائدة لحركة الطبقة العاملةالعالمية ؛ ووافقت كل الفروع القومية « الإقليمية » للدولية الشيوعية على هذه التوصية فور صدورها ، وهكذا تم إلغاء الكومنترن فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٣ خلال الحرب العالمية ، ثم أنشئت مؤسسة الكومنفورم فى منتصف هذا القرن[1] ؛ ولم يكن الكومنفورم ليقوم بمهام المركز القائد للحركة العمالية العالمية ، بل كان مكتبا إعلاميا وتنسيقيا لا غير ؛ وتم إلغاء هذا المكتب — أيضا — فى أعقاب وفاة

= ١٩٣٦ م بتهمة التآمر مع « قوة أجنبية » ، وكان ذنبه هو تأييده لتروتسكى القائل بالثورة المستمرة ، وأعدم زينوفيف فى سجن لوبيانكا عقب ساعات من صدور الحكم عليه .

وتعود فكرة « الاشتراكية الدولية » إلى « الميثاق الشيوعى » ، الذى وضعه ماركس وإنجلس سنة ١٨٤٨ م ؛ وقد أسس ماركس « اتحاد العمال العالمى » بلندن سنة ١٨٦٤ م ، ويطلق على هذا التجمع الشيوعى وصف « الدولية الأولى » ،وقد ألغاها ماركس سنة ١٨٧٦ م ، عقب نشوب خلافات شديدة بينه وبين « الفوضويين » **Anarchists** ، الداعين إلى إلغاء الحكومات ، وتأسيس نظام اجتماعى قائم على التعاون الطوعى بدلا منها .

وأسست « الدولية الثانية » بباريس سنة ١٨٨٩ م ، وانهارت هذه المنظمة خلال الحرب العالمية الأولى ، وتم إحياؤها فى العشرينيات من هذا القرن كاتحاد للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ؛ كالأحزاب العمالية والاشتراكية فى أوربا الغربية ، وهى تعمل بالتعاون مع الاتحاد العالمى للنقابات المهنية ، الذى تأسس بأمستردام سنة ١٩١٩ م ، وأسس البلشفيك « الدولية الثالثة » ، أو « الكومنترن » فى مارس سنة ١٩١٩ م ، لتكون أداة لتفجير الثورة الشيوعية فى أنحاء العالم ؛ وتم إلغاؤها فى مايو ١٩٤٣ م ، بناء على رغبة روسيا فى طمأنة حلفائها الغربيين بشأن نواياها — المترجم .

(١) أنشىء الكومنفورم **COMINFORM** « المكتب الإعلامى الشيوعى » فى أكتوبر ١٩٤٧ م ، بقرار من مؤتمر رؤساء الأحزاب الشيوعية فى أوربا بمدينة وارسو ؛ وكان المكتب الرئيسى للكومنفورم فى بلغراد عاصمة يوغوسلافيا ، وكان من سخرية القدر أن أول قرار هام اتخذه زعماء الكومنفورم هو طرد يوغوسلافيا من منظمتهم والتنديد بتيتو ؛ وقد اتخذوا هذا القرار فى اجتماع خاص عقدوه ببوخارست فى يونيو ١٩٤٨ م ، وقد ألغى الكومنفورم فى ١٧ أبريل ١٩٥٦ م ، كبادرة خير وحسن نية أظهرها الزعيم الروسى الجديد خروشوف نحو الغرب عمومًا ، والرئيس تيتو بصفة خاصة — المترجم .

ستالين ، أما الآن فقد تحولت الاشتراكية إلى اشتراكية قومية « إقليمية » فى كل بلد يؤمن بها .

وقد أخفقت نظرية ماركس حول الدين خلال الحرب العالمية الثانية ، وكان الشيوعيون قبل سقوط هذا الجزء من العقيدة الماركسية يقدمون الشيوعية بأنها معادية للدين ؛ وكان الحزب العمالى الاشتراكى قد وصف الدين فى برنامج جوتا[1] ، المعلن سنة ١٨٧٥ م ، بأنه « قضية شخصية » ، وانتقد ماركس هذا البرنامج بشدة فكتب يقول :

« كان ينبغى على الحزب العمالى أن يتقدم إلى الأمام أكثر من هذا ، لكى يحرر العقل والضمير البشريين من براثن الدين ، ولكن هؤلاء الناس « الاشتراكيين » لا يريدون أن يخطوا خطوة ما ، أكثر مما يخطوه الرأسماليون » .

أما الآن فقد عادت الأحزاب الشيوعية لتعتنق النظرية القديمة القائلة بالحرية الدينية الشخصية ، ولا تكلّ هذه الأحزاب عن الإعلان بأنها ليست معادية للدين ، وأنها تعطى الحرية لكل فرد بأن يعتنق العقيدة الدينية ، التى يختارها ، وأن يتعبد كيف ما يشاء .

وكان الشيوعيون يدّعون أن عهد الاشتراكية الخيالية قد ولى وأدبر بعد نشر **الميثاق الشيوعى** ، الذى دشّن عهد الاشتراكية العلمية التى جاء بها ماركس وإنجلس ، ولكن الأحداث أثبتت كذب هذا الادعاء ؛ والاشتراكيون فى كل أنحاء العالم يفضلون هذه الأيام الاشتراكية « الرجعية » القديمة على الاشتراكية

---

(١) برنامج جوتا Gotha Programme منسوب إلى مدينة (جوتا) ، التى تقع — الآن — فى جنوب غرب ألمانيا الشرقية حيث عقد مؤتمر الحزب العمالى الاشتراكى — المترجم .

« الراقية » ، التى جاء بها ماركس .

وهذا التطور التاريخى قد أقام الدليل على خطأ نظرية ماركس القائلة بوجود « علم اجتماعى » ، يخضع له المجتمع البشرى ؛ وهذا يثبت أن « المجتمع » ليس نظاما محددا يخضع للارتقاء المستمر نحو الأمام والأفضل ، بل تتغير أشكاله بصورة مستمرة نتيجة أحوال ومؤثرات خارجية ؛ وهذه الحقيقة تدحض — كذلك — ادعاء ماركس بنعت بعض النظريات بالرجعية ، ووصف البعض الآخر منها بالتقدمية والرقى .

فالحتمية التى ينادى بها ماركس هى التى تقول : بأن الحالة الارتقائية للمجتمع هى التى تحدد رجعية بعض النظريات ، وتقدمية البعض الآخر منها ؛ وبعبارة أخرى ، ماركس نفسه يؤمن بأن الوضع الراقى التقدمى هو عين الوضع الذى يختاره المجتمع فى المستقبل ، أما الوضع القديم الذى ينبذه مجتمع المستقبل فهو ناقص ورجعى .

وكان ماركس قد استند إلى هذا « المبدأ » لكى يرفض كل النظريات القديمة حول الماضى ، فهو يقول : إن الشيء الذى كان صالحا بالأمس لا يصلح اليوم ؛ ولكن وقائع التاريخ نفسها أكدت خطأ هذا المبدأ الماركسى ، فتصور مجتمع المستقبل — الذى تنبأ به ماركس — قد نبذه المجتمع الحقيقى الذى تطور فيما بعد ، بل قد تقهقر مجتمع المستقبل ، فتبنى النظريات القديمة التى كان ماركس قد أعلن بطلانها قبل قرن من الزمان ؛ وهذه التجربة التاريخية تؤكد أن تبنى المجتمع البشرى لبعض النظريات ، ونبذ البعض الآخر منها لا يكفى دليلا للجزم بصحة نظرية ما أو بطلانها ، بل يجب علينا أن نبحث عن أساس آخر لإصدار الحكم على النظريات البشرية .

وكان هذا مثال الاشتراكية ، وأمثلة التاريخ الأخرى — أيضا — لا تؤيد النظرية

الماركسية ، ولنأخذ الجمهورية الفرنسية مثالا ؛ ففى ظاهر الأمر كانت الثورة الفرنسية وقيام الجمهورية خطوة « ارتقائية » فى تاريخ فرنسا ، جاءت فى أعقاب حكومات الأباطرة الدكتاتوريين ؛ ولكن القرار الذى اتخذه البرلمان الفرنسى فى يونيو سنة ١٩٥٨ م دلّ على أن الجمهورية الفرنسية ، بعد قرنين من المد والجزر ، قد عادت من جديد إلى نظام حكم الفرد ؛ فقرار البرلمان الفرنسى قد خوّل لرئيس الجمهورية حق ممارسة الحكم على فرنسا بدون اللجوء إلى البرلمان لمدة ستة أشهر ، وقد أقر البرلمان هذا القانون خلال ١٧ ساعة من عرض مسودته عليه ، بالرغم من احتجاج الأحزاب المعارضة ؛ وقد وافق البرلمان على هذا القرار بأغلبية ٣٣١ صوتا مقابل ١٩١ صوتا معارضا ،ووفق عليه فى مجلس الشيوخ بأغلبية ٢٦٩ صوتا ضد ٢٨ صوتا معارضا ، وهكذا حصل أحد العسكريين « ديغول » على حق الحكم الدكتاتورى فى بلد « جمهورى » .

وكان ينبغى لفرنسا بعد أن « ارتقت » من مرحلة الحكم الفردى المطلق إلى الجمهورية أن « ترتقى » إلى النظام « البروليتارى » طبقا لنظرية ماركس القائلة بالارتقاء الاجتماعى ؛ ولكن فرنسا اختارت طريق التقهقر بدلا من « الارتقاء » .

وكان ماركس قد تنبأ قبل أكثر من قرن من الزمان أن « الجمهورية الحمراء تبزغ فى سماء باريس » ، ولكن الجمهورية الفرنسية تحولت إلى الدكتاتورية بدلا من الارتقاء إلى جمهورية حمراء ؛ وهكذا نجد أن الوقائع نفسها تقول بأن مسيرة التاريخ لا تتم وفق « قانون ارتقائى » ، بل هناك عوامل وقوى محركة ذات شعور تدفعها إلى جانب معين أحيانا ، تماما كما تدفعها فى الجانب المضاد أحيانا أخرى .

تأويل

لقد مضى قرن كامل على التنبؤات التى أطلقها ماركس حول الارتقاء الاجتماعى ، ولكن وقائع التاريخ فى هذه الفترة لا تؤيد النظرية الماركسية ، بل هى تنفيها وتكذبها بصراحة ، ولكن المؤمنين بماركس ومريديه لا يرغبون فى الاعتراف

بهذه الحقيقة الواضحة ، بل هم يلجأون إلى البحث عن تأويلات ليثبتوا أن نظرية صاحبهم لا تزال صحيحة .

وكانت إذاعة كلكوتا قد عقدت ندوة سنة ١٩٥٧ م حول « هل الماركسية مضى عليها الدهر ؟ » وشارك عديدون من المفكرين والمثقفين من ماركسيين وغيرهم فى هذه الندوة ؛ وقال البروفيسور توماس ، أستاذ الاقتصاد بجامعة جوهاتى الهندية :

« يمكن أن يرى البعض أن تنبؤ النظرية الماركسية بالصراع الطبقى ، واندحار الرأسمالية قد مضى عليه الدهر ؛ ولكن من يمكنه أن ينكر أن احتكار الثروة واكتنازها يجرى ـــ الآن ـــ بدون حساب ، فيزداد الأثرياء ثراء ، ويزداد الفقراء فقرا ؟ ! هذا الشيء يدل على صراع طبقى مستمر وثورة حتمية ؛ والتاريخ شاهد على أن هذا السبب وحده أدى إلى تفجر الثورات فى العديد من الدول ، وليس هناك من شيء يقنعنا بأن عصر الثورات قد ولَّى ، ولن تحدث ثورة ما فى المستقبل ، ولو كانت الثورة لم تتفجر فى معظم الدول ، فلا يعنى هذا أن إمكانات الثورة مفقودة بهذه الدول ، بل يصح القول : إنه قد تم سدّ الطريق أمام الثورة فى هذه الدول بواسطة توزيع الإنتاج القومى بسخاء أكثر » .

ويعنى هذا التأويل أن أسباب الثورة تظل تنمو داخل المجتمع ، ولكن إجراءات طارئة تحول دون تفجرها ؛ وكان كاوتسكى[1] Kautsky هو الذى اخترع هذا التأويل فى بداية الأمر ، وأخذ آخرون يرددونه بشكل أو بآخر فيما بعد ؛ وهذا التأويل لا يعدو أن يكون نقضا للماركسية . فتنبؤ ماركس بالتغيرات الاجتماعية

---

(١) كارل كاوتسكى (١٨٥٤ — ١٩٣٨) منظِّر ألمانى ماركسى كان من أصدقاء ماركس ، وقد عارض تطرف الحركة الشيوعية فى أعقاب انتصارها فى روسيا ، وندد بدكتاتورية البروليتاريا ، واعتبرها تحريفا لتعاليم ماركس — المترجم .

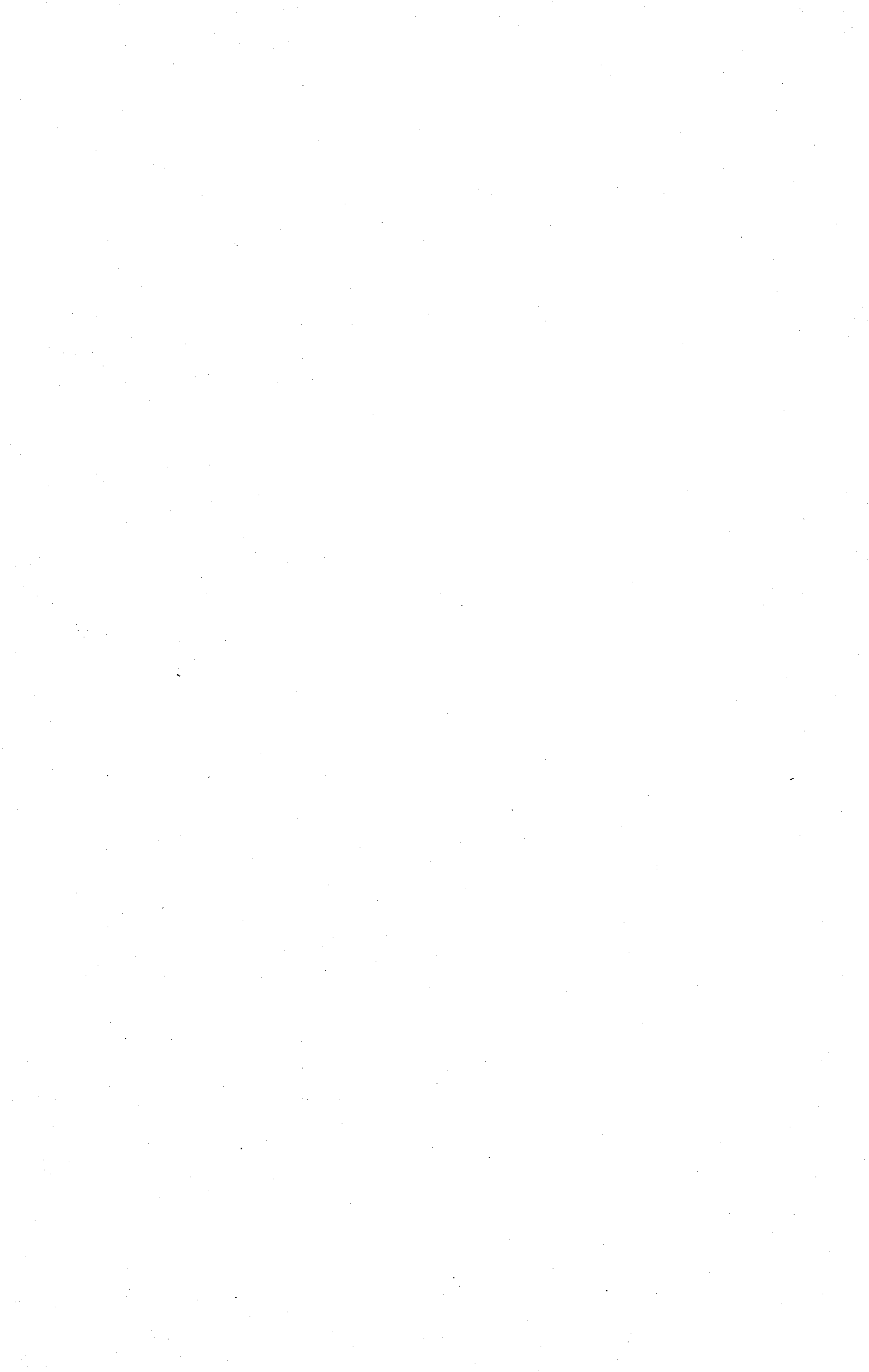
مبنى على النظرية القائلة : بأن للتغيرات الاجتماعية قانونا حتميا ، تماما كما يوجد للعالم المادى قانونه الحتمى الذى يسيّره ؛ فالأرض تدور وفق قانون معين ولا سبيل إلى إلغائه أو تغييره ، وهكذا تقع التغيرات الاجتماعية نتيجة مقتضيات حتمية ولا سبيل إلى تغييرها ، فالقانون الاجتماعى يعمل حرا مستقلا وليس بوسع أحد من البشر أن يغيِّره .

وعلى العكس من هذه النظرية يقول هذا التأويل الجديد بأن فى إمكان البشر أن يؤثروا فى هذا القانون وأن يؤجّلوا تأثيره ، وهكذا نجد أن هذا التأويل الماركسى يقبل بأن الإنسان قادر على التأثير فى قوانين التغير الاجتماعى ولو مؤقتا ؛ والسؤال الذى يثور هنا هو : إن كنتم تقبلون بقدرة الإنسان على التأثير المؤقت فى قوانين التغير الاجتماعى ، فبأى منطق لا تقبلون بقدرته على التأثير فى هذه القوانين بصورة غير مؤقتة ، وحتى نهاية مسيرة المجتمع البشرى ؟ ! فإذا كان الإنسان قادرا على التأثير فى المراحل المتوسطة من الثورة الاجتماعية ، فلِمَ لن يسعه التأثير فى المراحل النهائية من هذه الثورة ؟ ! ونحن حين نعترف بقدرة البشر المؤقتة فى التأثير فى المسيرة البشرية نقبل بالتالى بأن هناك قوى تؤثر فى هذه المسيرة وتُخضِع القوى التاريخية ؛ فإذا كان الأمر هكذا فبأى دليل نصرّ على أن تأثير هذه القوى « مؤقت » لا غير ؟ ! كان ماركس قد نفى إمكان تصرف البشر فى التغيرات الاجتماعية نفيا مطلقا ، والآن تأتون — أيها الماركسيون — لتستثنوا المرحلة المتوسطة من مراحل التغير الاجتماعى من هذه القاعدة القطعية ، التى جاء بها صاحبكم ؛ فإذا كان التاريخ قد أثبت خطأ افتراض ماركس على المدى المتوسط ، فكيف لن يتحقق خطأ افتراضه على المدى البعيد ؟ !



الفصل السادس

نقد أصولي للحل الماركسي



نقد أصولى للحل الماركسى

ناقشنا الفلسفة الماركسية ، من الناحية النظرية ، فيما سبق ، ولم تكن نظريات ماركس محض فلسفة ، بل كانت تمثل الأفكار المنادية بحلّ معين يقترحه ماركس لحل مشكلات الحياة البشرية ؛ ويرى ماركس أن حل جميع مشكلات الحياة هو إقامة الملكية الاجتماعية على وسائل إنتاج الثروة ، واخترع ماركس الفلسفة ، التى ناقشناها فيما سبق ، لإثبات هذه النظرية .

والآن سوف نناقش الحل الذى يقترحه ماركس ، ونقاشنا سيكون علميا وأصوليا ، ثم سندرس نتيجة هذا الحل من خلال التجربة العملية .

وكان لينين قد قال : « لا خلاص للمجتمع البشرى بغير الاشتراكية ، ولا يمكن النجاة من الحرب والجوع وغيرهما من مئات المصائب ، التى يهلك فيها عدد لا يحصى من البشر إلا بواسطة الاشتراكية » ؛ ولكن الحقيقة هى أن الحل الذى تصفه الاشتراكية للمشكلات الحاضرة لا يعدو أن يكون أبشع أنواع الظلم ، ومثال هذا الحل هو أن ترمى بحجارة وجهَ رجل تلفّه الذباب ، ولا شك فى أن الذباب ستطير عن وجه هذا الرجل مؤقتا إلا أن الدماء ستسيل منه فى الوقت نفسه .

الجمهورية الاقتصادية بعد الجمهورية السياسية

الحل الذى تقترحه الاشتراكية لمشكلات الحياة هو : أن تؤخذ وسائل الإنتاج الاقتصادية من أيدى «الأفراد» فتوضع فى أيدى «المجتمع» ، وتقول

الاشتراكية : إن أكبر مشكلة فى الحياة البشرية هى المشكلة الاقتصادية التى تتفرع عنها كل المشكلات الأخرى ؛ ومما قاله إنجلْس :

« إن الإنسان يحتاج ـ أول ما يحتاج ـ إلى الغذاء للأكل ، والماء للشرب ، والبيت للسكن ، والقماش للستر ، وبعد هذا ـ فقط ـ يمكنه أن يهتم بالسياسة والدين والفنون الجميلة ؛ وهذا هو السبب فى أن وسائل الإنتاج هى الأساس الذى يبنى عليه المجتمع البشرى ، فهذا هو الأساس الذى يبنى عليه صرح المؤسسات الحكومية والنظريات القانونية ، وكذلك العلوم والآداب ، بل والمعتقدات الدينية كذلك[1] » .

وهذا يعنى أن الشىء الذى يحتمل الأهمية الكبرى فى صلاح الحياة أو فسادها ، هو الجهة التى تتحكم فى وسائل الإنتاج المعاشية ؛ فالذين يملكون الوسائل الاقتصادية هم الذين يحكمون ، وهم الذين يتحول رضاهم إلى القانون ، وهم الذين يحددون القيم الدينية والأخلاقية ، وتنظم كل الشُّعب الحضارية والثقافية طبقا لما يرضيهم وينفعهم ؛ وهذا هو السبب فى أنه لو كان المجتمع نفسه يتحكم فى وسائل الإنتاج الاقتصادية ، فستعمل كل شُعَب المجتمع وسائر مؤسساته للصالح العام ؛ ولو كان عدة أفراد يتحكمون فى وسائل الإنتاج فستكون كل الأنشطة موجَّهة لمصلحة هؤلاء الأشخاص بدلا من أن تكون مسخَّرة لعامة الشعب .

ويقول هذا التحليل الاشتراكى : إن سائر وسائل الكسب والثروة قد انتقلت إلى أيدى عدد قليل من الرأسماليين ، وتحول باقى أفراد المجتمع إلى عبيد لهؤلاء الرأسماليين ، فالبعض يرفل فى النعيم ، بينما الغالبية ترزح تحت نير الفقر والبطالة ؛ وكان الميثاق الشيوعى قد قال :

---

(١) خطبة إنجلس على قبر ماركس : Marx , **Selected Works** , Vol . I . P 12

« ترى البروليتاريا أن القانون والأخلاق والدين هى كلها من أساطير الطبقة البورجوازية وتختفى وراءها آلاف من مصالح البورجوازيين » .

وتقول هذه الوصفة الماركسية : إن جذور الفساد كله تكمن فى قانون الملكية الخاصة ، الذى يسمح لشخص ما بأن يكتنز الثروة ويحرِّمها على الآخرين ، فيحصل هذا الشخص على وضع خاص فى المجتمع فتجرى كل الأشياء لمصلحته ولغير مصلحة الآخرين المحرومين ؛ والحل فى نظر الماركسية هو إلغاء الملكية الفردية ، وتمليك الشعب سائر وسائل الكسب ، وهكذا سيقضى تلقائيا على احتكار البعض لكل وسائل الثروة ، وسيصل إلى سكان الأرض كل ثرواتها وما يخرج من بطنها من خيرات .

والفلسفة التى تتحرك وراء هذا الحل الماركسى هى عين الفلسفة التى تبناها البعض فى كفاحهم باسم « الجمهورية » ضد الأنظمة الفردية الدكتاتورية فى أوربا ، فقالوا فى ذلك الوقت : إن للسلطات السياسية الأهمية الحاسمة فى حياة الفرد والمجتمع ، وكل من يتمتع بهذه السلطات يستعبد الآخرين ويسخر كل مؤسسات المجتمع لخدمته بدلا من خدمة كل أفراد المجتمع .

وقالوا : إن السلطات السياسية يملكها الشعب وحده ، ولذلك يجب أن تقوم حكومة كل الشعب بدلا من حكومة بضعة أفراد من الأسر المالكة ؛ وقالوا : إن السبب فى المظالم وتمتع فئة صغيرة بكل الامتيازات فى المجتمع هو أن هذه الفئة الصغيرة تحتكر السلطات السياسية ، ولو تحولت هذه السلطات إلى أيدى الشعب لزال هذا الظلم تلقائيا .

وكان جون كالفين (١٥٠٩ ـ ١٥٦٤) من مؤيدى فكرة الحكومة « الجمهورية » ، وكان يقول : إن العداوات والصراعات ستختفى فى ظل حكومة كهذه ؛ لأن الشعب سيحكم نفسه بنفسه ، فمَنْ سيعارض مَنْ ، ومَنْ سيظلم الآخر ؟ ! ويمكن أن نشرح هذه النقطة فنقول : إن الاشتراكيين يريدون أن

يجعلوا ملكية السلطات « الاقتصادية » فى أيدى الشعب ، بينما كان الجمهوريون ينادون بجعل السلطات « السياسية » فى أيدى الشعب ......

وقد ظهرت الحركة الجمهورية بكل شدة فى فرنسا القرن السابع عشر إلى أن انتشرت وغزت كل أنحاء العالم ؛ ولكن هل نجح هذا الأسلوب القائل بتحويل السلطات السياسية إلى أيدى الشعب ؟ الاشتراكيون أنفسهم يبادرون بالقول بأن هذا الأسلوب لم ينجح ، بل إن الجمهورية صورة أخرى من الإمبراطورية ، والمكتبة الاشتراكية مليئة بذكر فشل الحركة الجمهورية .

قد كتب إنجلس يقول : « **ظهرت المعاهدة الاجتماعية ، التى قال بها روسو ، فى صورة حكم الإرهاب** »[1] ، أما لينين فقال : « **حين أطيح بالإقطاع وقام المجتمع الرأسمالى الحر على أرض الله ، ظهرت الحقيقة من فورها ، وهى أن هذه الحرية قد جاءت بنظام استغلالى جديد للطبقة الكادحة** »[2] .

وبينما الأمر هكذا ، فكيف نقبل بأن مصير جمهورية كارل ماركس « الاقتصادية » لن يختلف عن مصير جمهورية روسو السياسية من قبل ؟ ! فبما أن فلسفة الحركتين واحدة ، ومنهجهما واحد كذلك ، فكيف سيختلف مصير إحداهما عن مصير الأخرى ؟ ! يجب أن تكون نتيجة كلتا الحركتين واحدة ؛ لأن منطقهما واحد .

وتؤمن كل من الجمهورية والاشتراكية بالمجتمع الخالى من الطبقات ، فتهدف كلتاهما إلى إيجاد مجتمع يخلو من التفاوت المعيشى ، حيث يتمتع الكل بفرص متساوية ؛ ولا فرق بينهما إلا فى أن كلا منهما يريد أن يحقق هذا الهدف بأسلوب

---

(1) Lenin , **Selected Works** , Moscow 1947 , Vol . I , P 62 .

(2) Marx - Engels , **Selected Works** , Moscow 1949 , Vol . II , P 110 .

مختلف . وتبدو هاتان النظريتان ، اللتان اخترعتهما عقول بشرية ، متعارضتين فى ظاهر الأمر ، إلا أن أسلوبهما الفكرى واحد ؛ فتقول الجمهورية : إن الأساس المؤدى إلى ظهور الطبقات فى المجتمع هو أن يكون الشعب محروما من السلطة بأن يحتكرها بضعة أشخاص ، فيكون البعض حكاما وتكون البقية رعاياهم ؛ ولذلك ترفع الجمهورية شعار « **الحكم حق كل الشعب ولذلك يجب أن يمتلك الشعب هذا الحق وأن يمارسه** » .

ومهما بدا هذا الشعار جميلا وجذابا من الناحية النظرية ، إلا أنه لا يمكن من الناحية العملية أن يمتلك ويمارس كل أفراد الشعب حقَّ الحكم ، ولذلك لابد من تركيز السلطة فى أيدى بضعة أشخاص .

ونهجت الجمهورية أسلوب الانتخابات العامة لاختيار هذه الأقلية الممثِّلة ، التى ترتكز السلطة فى أيديها ؛ ويعنى أسلوب الانتخابات : أن يتنازل الشعب برضاه عن حق الحكم لصالح بعض الأشخاص لكى يستخدموا هذا الحق للصالح العام ، ولكن الماركسيين أنفسهم يقولون : إن الذين انتخبوا بأصوات الشعب تحولوا إلى « ملوك جمهوريين » ، وتسلطوا على رقاب الشعب بدلا من الملوك الوراثيين .

وهكذا قالت الماركسية : إن أساس الطبقات فى المجتمع البشرى مردّه إلى أن وسائل المعاش ترتكز فى أيد قليلة بدلا من الشعب ، فتستولى هذه القلة على الوسائل الاقتصادية ويتحول الآخرون إلى أجراء وموظفين لدى هذه القلة ؛ ولذلك رفعت الماركسية شعار « **وسائل الإنتاج ملك الشعب ، ولذلك يجب أن يتحكم فيها الشعب وحده** » .

ولكن ثار هنا نفس السؤال القديم الذى ثار من قبل فيما يتعلق بالجمهورية السياسية ، وهو أن الشعب لا يصبح مالكا لوسائل الإنتاج بمحض الاعتراف النظرى بأن هذه الوسائل ملك الشعب ، بل يجب اختيار البعض لتنظيم الإنتاج

وتوزيع الأرباح على عامة الشعب .

وزعمت الماركسية أن هذه القلة ستكون ممثِّلة عن الطبقة الكادحة ، وهى سوف تنظم شئون الإنتاج طبقا لمصالح كل الشعب ، وهذا الكلام هو عين ما قالته الجمهورية من قبل ، بكلمات وشعار جديدَيْن ؛ ولكن قد اتسعت دائرة سلطة هذه القلة فى ظل النظام الماركسى ، فلم تعد مسئولة عن السياسة فحسب ، بل أصبحت مسئولة – كذلك – عن معاش كل فرد من أفراد الشعب ، فكانت « الجمهورية » قد اكتفت بنصب « ممثليها المنتخبين » كآلهة سياسيين على المجتمع ، ولكن الماركسية جعلت لهذه القلة الممثِّلة حقَّ الربوبية أيضا .

فتتلخص النظرية الماركسية فى أن ينتقل الإشراف على قضية المعاش من أيدى الرأسماليين إلى أيدى السياسيين ، فكأن الماركسية تقتل الحية وتستبقى الثعبان ؛ إنها لا تحل القضية ، بل هى تزيدها تعقيدا ، ليس إلا .

ويوجه الماركسيون نقدا شنيعا إلى الجمهورية « البورجوازية » الرائجة ، وهم يقولون : إن النظام الجمهورى يزعم أنه نظام حكم « شعبى » ، ولكنه لا يعدو أن يكون نظام بضعة أشخاص يحصلون على جواز حكمهم الفردى عن طريق الانتخابات ؛ والسؤال هو : هل تمتلك الاشتراكية أسلوبا آخر لإدارة نظام الملكية الاجتماعية يختلف عن الأسلوب الذى تبنته الجمهورية ؟ .

فقد اختارت الجمهورية الأسلوب البرلمانى الذى يزعمون أنه نظام شعبى ، إلا أنه يجرى بصورة غير مباشرة ، فأفراد الشعب لا يشاركون فى اتخاذ القرارت حول ما يخصهم من شئون وقضايا ، إلا عن طريق المندوبين أو النواب الذين انتخبوهم ؛ فيوجد فى كل تجمع شعبى عدد من الناخبين الذين ينتخبون مجلسا نيابيا باقتراع أصواتهم فى الانتخابات ، ثم ينتخب المجلس النيابى بدوره عددا من

الأشخاص الذين يديرون جهاز الحكومة ، وبالتالى تنحصر جميع صلاحيات الحكم فى أيدى هذه القلة التى ينتخبها البرلمان ، وهذا هو عين الأسلوب الذى تبنته الشيوعية ؛ فالحكومات الاشتراكية هى حكومات الطبقة الكادحة التى تكوّن ثمانين فى المائة من سكان كل المجتمعات حسب ما قاله ماركس ، ولكن الحكومات الاشتراكية لم تتبن ــ بل ولا يمكنها أن تتبنى ــ أسلوب الحكومات المدنية الصغيرة التى كانت رائجة فى بلاد اليونان فى قديم الزمان ، حيث كان كل سكان المدينة يجتمعون معا عند اتخاذ القرارت فى القضايا الاجتماعية ؛ فالحكومات الاشتراكية هى الأخرى اختارت نظام التمثيل غير المباشر .

والنظام البرلمانى هو حكومة كل الشعب من الناحية النظرية ، ولكنه يسمح بحكومة عدد قليل من الأفراد حين تظهر إلى الوجود ، وتكتمل مركزية هذا النظام حين يندمج فيه مبدأ الاشتراكية ؛ ولو أردنا أن نطلق وصفا على نوعية النظام الاشتراكى فى جملة واحدة فسنقول : « إن الحكومة الاشتراكية هى تلك التى تسيطر فيها الطبقة الكادحة سيطرة كلية على السلطة ، أى : أنها تكون فى أيدى الحزب الشيوعى أى فى يدَيْ الزعيم الأوحد ، مثل : ستالين » .

ويقول الماركسيون : إن العيوب التى ظهرت فى النظام الجمهورى لا توجد فى ظل النظام الاشتراكى ، والسبب فى هذا ــ كما يقولون ــ هو أن التغير الذى طرأ فى ظل النظام الجمهورى لم يكن حقيقيا، بل كان النظام الظالم القديم قد غيّر من ملابسه وارتدى ملابس جديدة .

فالعنصر الحاسم فى الحياة هو قضية المعاش ، والذى يمسك بوسائل المعاش فى المجتمع هو الذى يتحكم فى كل الشئون الأخرى لذلك المجتمع ؛ والحركة الجمهورية أبقت وسائل المعاش فى أيدى الأفراد ، بينما طرحت شعار تمليك السياسة ، أى إقامة الحكومة الشعبية .

ويقول الاشتراكيون : إن هذا التغير لم يكن له من معنى ؛ لأن تغيير الشكل

القانونى للحكومة لن يؤثر مطلقا ما دام مفتاح الثروة والسلطة فى أيدى بعض الأفراد ، فالذى سيحدث هو أن الطبقة المتحكمة فى وسائل المعاش ستستغل موقعها لكى تستولى على السلطة السياسية ــ أيضا ؛ ولذلك تريد الشيوعية أن تقطع « الغصن الذى يتخذ منه الانتهازيون عشّا لهم » ، أما حين يتم تحويل الوسائل المعاشية إلى « ملكية الشعب » فى بلد ما فستنتقل السلطة السياسية فيها ــ تلقائيا ــ إلى أيدى الشعب الذى سيتمتع ــ حينئذ ــ بالحرية الحقيقية ؛ ولكن هذا التأويل الاشتراكى لا يعدو أن يكون مغالطة لا أكثر .

لماذا تظهر الأمراض والعيوب فى مجتمع ما ؟ ! يعود السبب فى هذا إلى أن بعض أفرادالمجتمع يملكون وسائل وسلطات أكثر من غيرهم ، فلو كان كل فرد فى المجتمع متساويا ، ولم يكن لأحد أولوية على الآخر فلن يكون هناك ظلم أو نهب ؛ فالسبب فى ظهور الظلم فى مجتمع ما هو ارتكاز السلطات والوسائل فى أيدى بعض أفراده ؛ وهذا هو السبب فى أن الماركسيين يعارضون الملكية الفردية ؛ لأنها تسمح للبعض بامتلاك وسائل معاشية أكثر من غيره مما يتيح له استغلال موقعه القوى وظلم الآخرين ، وقد قال ماركس وإنجلس فى (الميثاق الشيوعى) فى معرض نقدهما للنظام الجمهورى الرأسمالى : « **النتيجة الحتمية لوضع الثروة فى أيدى البعض عن طريق تركيز وسائل الإنتاج هى المركزية السياسية** » .

وطرح ماركس شعار تحويل السلطات إلى ملكية شعبية اجتماعية لأجل القضاء على هذا التركيز فى السلطات ، ولكن هل يمتلك الشعب ــ حقا ــ هذه السلطات فى ظل النظام الذى يقترحه ماركس ؟ وهل يتحرر مثل هذا المجتمع من لعنة المركزية ؟

إن تغيير اسم شىء ما لا يغير من حقيقته ، فالنظام الجمهورى الرائج يزعم أنه حوّل كل السلطات السياسية إلى ملكية شعبية ، ولكن الاشتراكيين يرفضون

قبول هذا الزعم ، بل يحلِّلون النظام الجمهورى ليروا مَنْ الذى يملك السلطات فى حقيقة الأمر ؟ وهكذا سوف نحلل زعم الاشتراكيين فى ضوء التجربة العملية لنرى ما هو الشكل الحقيقى العملى الذى يتخذه شعارهم القائل **بملكية الشعب لوسائل الإنتاج ؟**

والحقيقة هى أنه لا مناص من وضع وسائل الإنتاج فى أيدى عدد من « الرفاق » فى ظل النظام الاشتراكى ، تماما كما يتصرف فيها عدد من الرأسماليين فى ظل النظام الرأسمالى ؛ والفرق الوحيد بين هاتين الحالتين هو أن تركيز السلطات يتم فى الحالة الأولى تحت شعار « الملكية الفردية » ، بينما يتم عين هذا العمل فى الحالة الثانية تحت شعار « الإدارة الاجتماعية » ، وهذا هو الفرق الشكلى بينهما .

أما العيب الحقيقى — وهو تركيز السلطات فى أيد معدودة — فيظل قائما فى كلتا الحالتين ؛ وبما أن الأمر هكذا ، فلِمَ لا يكون مصير نظرية الكادحين الماركسية ، التى توفرت فيها المركزية بشدة مضاعفة ، هو عين المصير الذى لقيته نظرية الشعب الجمهورية من قبل ؛ وكان لينين قد أطلق على النظام الاشتراكى الرائج فى روسيا المعاصرة وصف « اشتراكية الدولة » ، ولكن الحقيقة هى أن وصف « رأسمالية الدولة » هو أكثر انطباقا على هذه الاشتراكية .

والاعترافات التى ظهرت فى روسيا خلال المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى الروسى ، لا تترك مجالا للشك فى أن السلطات لا تنتقل فعلا إلى الشعب بتحويل وسائل الإنتاج إلى ملكية جماعية ، ولو كان الأمر هكذا لكان الشعب قد طرد ستالين من منصبه عندما انحرف عن العمل للصالح العام ، ولكن الذى حدث هو أن ستالين ظل حاكما أعلى على بلاده رغم تحوله إلى جلّاد ، ولم يجرؤ أكبر الناس فى روسيا ، وهو أمين الحزب الشيوعى ، أن ينتقده وهو على قيد الحياة .

نظام العبيد الأجراء

يطلق المفكرون الماركسيون وصف عهد « العبودية الأجيرة » على نظام الملكية الرائج ؛ لأن الإنسان حر فى ظاهر الأمر فى ظل هذا النظام ، ولكنه يحتاج إلى العمل لدى أحد الرأسماليين لكى يعيش ، وهم يقولون : إن المجتمع الرأسمالى قد حطّم أغلال العبودية القديمة ، ولكن طوق الرأسمال لا يزال فى أعناق الكادحين ؛ فالقانون يقول : إن حقوق الرأسمالى والكادح متساوية ، ولكن الرأسماليين يتحكمون فى كل وسائل الإنتاج ، والذى يتحكم فى وسائل المجتمع الإنتاجية هو الذى يحكم ذلك المجتمع ، ويتحول الكل إلى عالة على هذه القلة المالكة .

واستمرار الرأسماليين فى امتلاك وسائل الإنتاج يعنى أن تستمر حفنة من الناس فى التحكم فى المجتمع كله ، فهذه الملكية لا تعنى – فقط – أن تحتكر هذه القلة الحديد والفحم والزيت والغذاء واللباس والأسمنت .. إلخ ، بل هى تتحكم – كذلك – فى كل سلطات الحياة الاجتماعية ، كالمطابع والصحافة والإذاعة والمدارس والسينيما والقاعات الشعبية ، فهى تتحكم فى كل الأشياء والوسائل التى تصوغ الرأى والفكر ؛ فهذه القلة تمسك بتلابيب الإنسان جسدا وروحا ، فتفرض دكتاتوريتها على الشعب تحت شعار « الجمهورية » الجميل .

وهذا هو ما يقوله المفكرون الماركسيون بأعلى صوتهم حول مفاسد النظام الجمهورى الرائج ، ولكن الحقيقة هى أن هذا كله ينطبق بصورة أكبر وأقوى على النظام الذى يريد هؤلاء أن يقيموه على أنقاض النظام الجمهورى ؛ فكما أن النظام الجمهورى يركزِّ السلطات فى أيدى فئة معينة ، فهكذا يركزِّ النظام الاشتراكى السلطات كلها فى أيدى حزب معين ، إذن كيف ستختلف « حكومة العمال » عن « حكومة الشعب » ؟ !

كانت الحركة الجمهورية قد رفعت شعار « حكومة الشعب » بدلا من « حكومة الأسرة المالكة » ، ولكن حين طبِّق هذا الشعار استولى بعض « الممثلين

عن الشعب » على كل السلطات والوسائل ، ولم تتغير حال الشعب أكثر من أنه انتقل من عبودية سيد إلى عبودية سادة آخرين .

وهكذا تطرح الاشتراكية شعار « حكومة الكادحين بدلا من حكومة الطبقة الرأسمالية » ، فكيف سنحول دون تحول ممثلى الكادحين إلى حكام دكتاتوريين مسيطرين على رقاب الشعب بعد حصولهم على كل الوسائل والسلطات ؟ ! وكيف لن يظهر نظام الظلم والاستغلال فى مثل هذا المجتمع ؟ !

وكان ماركس وإنجلس قد كتبا فى « الميثاق الشيوعى » عن الطبقة البورجوازية أنها « **حولت الاستغلال المستتر بالخداع الدينى والسياسى إلى استغلال مكشوف مباشر ووحشى فاقد للحياء** »، وهذا النقد ينطبق على النظام الاشتراكى أكثر من انطباقه على النظام البورجوازى ؛ فالظلم السياسى والنهب الاقتصادى الذى يجرى فى النظام الرأسمالى الرائج بصورة غير منظمة ، هو نفسه الذى يجرى بصورة منظمة فى ظل النظام الاشتراكى ؛ فالفئة الحاكمة لا تتحكم عموما إلا فى الشرطة والجيش ، ولكن ماركس يضع الوسائل الاقتصادية كلها فى أيدى هذه الفئة فى نظامه الاشتراكى ، أليس هذا ظلما على ظلم ؟ !

والإنسان يعانى من المشكل الاقتصادى – فقط – فى النظام الاقتصادى الجمهورى ، ولكن النظام الاقتصادى الاشتراكى يضيف إلى المشكل الاقتصادى العذاب الاجتماعى ؛ فالإنسان حر فى النظام الرأسمالى أن يتبنى المهنة التى يختارها ، ولكنه يتحول إلى عبد البيروقراطية فى النظام الاشتراكى .

وما أكبر الفرق بين التعاون الاقتصادى الحر وبين الحياة الاقتصادية التى ينظّم موظفو الحكومة كلَّ صغيرة وكبيرة فيها ، فالإنسان حر فى النظام الأول أن يختار المهنة التى يرغب فيها ، وأن يعطيها من وقته ما يقرره هو بنفسه ، وهو عندما يعمل أو يشترى من دكان ، فهو يتعامل مع الشخص الآخر معاملة الند للند ،

فكلاهما يعطى للآخر الشيء الذى يحتاج إليه ، ويكون التعاون بينهما بالتساوى ؛ ولكن إنسان النظام الاقتصادى الحكومى يشعر أن فوقه بعض أنصاف الآلهة ، ولا يمكنه أن يقوم بشيء إلا بإذنهم .

وهكذا لا يكون التعامل بين هؤلاء تعامل الند للند بل يتحول إلى تعامل بين شخص يتمتع بكل السلطات وآخر محروم من كل السلطات ، فهناك شخص يتقدم بطلب وهناك آخر سيسمح بذلك بـواسطة توقيعه ؛ وهكذا كل شخص فى النظام الاشتراكى هو إما حاكم أو فوقه حاكم .

والاقتصاد الحر يحترم كرامة الإنسان بينما الاقتصاد الحكومى يقتل هذه الكرامة ، فيتحول الإنسان إلى منافق ومتزلف لمن هم فوقه ، ويصبح ظالما ومتكبرا لمن هم تحته .

والحقيقة هى أن مصطلح « العبودية الأجيرة » لا تنطبق بالمعنى الصحيح إلا على المجتمع الاشتراكى ، فالإنسان يعمل بالأجرة فى النظام الجمهورى ، ولكنه ليس مجبورا على ذلك ،فبإمكانه أن يترك العمل بالأجرة ويحترف التجارة أو أية مهنة أخرى ؛ ولكن لا رزق فى النظام الاشتراكى إلا أن يكون الإنسان موظفا لدى الدولة أو عاملا فى مصانع الحكومة ؛ فالإنسان حر فى النظام الجمهورى بينما هو يعانى من دكتاتورية سياسية واقتصادية كاملة فى المجتمع الاشتراكى ؛ إن دكتاتورية العمال عَلَمٌ على تحويل كل الناس إلى عمال وإقامة دكتاتورية فوق رؤوسهم .

أبشع أشكال النهب الفردى

وأكبر دليل تقدمه الماركسية ضد نظام الملكية الفردية هو أنه يسمح بارتكاز الرأسمال كله فى أيدى فئة صغيرة، وتزداد قوة هذه الفئة حتى تبدأ تتحكم فى أنشطة المجتمع السياسية والاقتصادية ، وتصبح سياسات الحكومة خاضعة لمصالح

هذه الفئة ، الأمر الذى يؤدى بالتالى إلى تحويل كل أعضاء هذا المجتمع إلى عبيد للرأسماليين .

بل والصراع على المصالح بين الرأسماليين يحطم الأمن الدولى ، وأبرز مثال له الحرب العالمية الثانية ، وكانت حرب اقتصادية قد اندلعت بين الدول الكبرى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى فاتخذت كل حكومة قرارات اقتصادية ضد الدول الأخرى بضغط من الرأسماليين المحليين ، ففرضوا رسوما باهظة على استيراد البضائع من الدول الأخرى ؛ ونتج عن هذا الصراع اندلاع الحرب العالمية الثانية التى كانت أبشع الحروب فى تاريخ البشرية ، وقد قال أحد الأدباء الشيوعيين : **إن الحرب العالمية الثانية كانت « صراعا بين مصالح الرأسماليين »** .

ولا شك فى صحة قضية الماركسية حول النظام الرأسمالى الرائج ، إلا أن الحل الذى تتقدم به الماركسية لعلاج هذا المشكل هو أبشع من الداء الذى تدعى العمل على استئصاله ؛ فيمكنك أن تنزع الملكية الفردية من أيدى الناس « للقضاء على الاحتكار » ، إلا أنه لابد لك أن تنظم عمليات الزراعة والتجارة والإعلام والطباعة .... إلخ .

ومن الطبيعى أنه لا يمكن لكل سكان البلاد إدارة هذه المرافق مرة واحدة ، بل يجب أن يضطلع بها البعض ، وهذا البعض فى هذه الحالة هو عين الذى يمسك بزمام الحكم ؛ أى أنك تسلّم زمام المعاش والاقتصاد إلى الذين يمسكون بزمام الحكم أيضا ، وهكذا ستجتمع سلطتان مختلفتان فى يد واحدة ، بينما كانتا موزَّعتين بين التجار والسياسيين من قبل ؛ وكيف يمكن الحيلولة دون ظهور احتكار أخطر وأعظم من ذى قبل ، حين تجتمع كل السلطات فى يد واحدة تملك كل المفاتيح من توزيع الرزق إلى صياغة الأفكار ؟ !

وهكذا ستحدث نتيجة عكسية للغرض الذى من أجله أُلغيت الملكية الفردية

والاقتصاد الحر ، وتم تحويل كل السكان إلى موظفين لدى الدولة ؛ ولو كان الاحتكار يعنى أن يتصرف بعض التجار والرأسماليين فى أرزاق الناس ، أفليس أبشع منه أن يحتكر بعض السياسيين أرزاق كل السكان ، فلا يسمحون لأحد بالزراعة ولا بالتجارة ، بل هم الذين يوزعون على الشعب كله غذاءه وملبسه ؟ !

ولو فسد هذا النوع من المحتكر فسوف يحوِّل البلدَ كله إلى سجن كبير ، فمثل هذا المحتكر لن يتصرف فى أمور مصنع أو مؤسسة فحسب ، بل هو سيتحكم فى وسائل البلد بأكمله بما فيه الصحافة والتعليم ، وهو الذى سيعيِّن الناس فى الوظائف ويطردهم منها ، وهو الذى يعين لهم المرتبات والمعاشات فيعطى ما يشاء ومن يشاء ويمنع ما يشاء ومن يشاء .

ولو غضب هذا المحتكر من شخص ما ، فلن يجد هذا الشخص وظيفة فى طول البلاد وعرضها ، وسيجوع من يرفض هذا المحتكرُ إطعامَه ؛ لأنه يحتكر مفاتيح كل أنواع الرزق ووسائله ، ولن ترفع الصحافة صوتا ضد مظالمه مهما بلغت ؛ لأنه يحتكر الصحافة والطباعة أيضا .

ومثل هذا « الإصلاح » يعنى – فقط – أن نقضى على رأسماليين مثل : « بيرلا » و « تاتا » ، ونحل محلهم بعض الوزراء والحكام ، ولاأقول إن « بيرلا » و « تاتا » مصونان من كل عيب ، ولكن ما هذه العبقرية التى تدعونا بأن نقضى على رأسماليين صغار لايتمتعون بكثير من السلطة، ثم نسلِّط على رؤوسنا رأسماليا ضخما يتمتع بما لا حد له من السلطات ، والذى لا يمكن الإضراب عليه أو إسقاطه .

واليوم عندما يرتكب دالميا – الرأسمالى الهندى المعروف – جريمة كبيرة فإن الشرطة تقبض عليه ، ولكن مَنْ يستطيع أن يعتقل وزيرا أو حاكما ؟ ! ، فالذى سيصدر قرار الاعتقال هو موظف لدى هؤلاء إذن مَنْ سيتجرأ أن يقوم بإجراء

ضد هؤلاء ؟ ! والحقيقة هى أن الملكية الاجتماعية أبشع أشكال نظام النهب الفردى ، فلا تعنى إلا أن نمكّن الناهبين ـــ بقوة ثروتهم ـــ من أن يمارسوا أعمالهم تحت غطاء قانونى ، وأن ينهبوا بصورة أكثر تنظيما بمساعدة من الشرطة والعسكر .

والفائدة الأخرى للنظام الاشتراكى ـــ حسب ادعاء المنادين به ـــ هو أنه نظام الأمن الدولى ، وقد قال برتراندرسل : « **الثورة الاشتراكية هى الطريق المؤدية إلى الأمن العالمى** » ، ولكن هذا الحل لا يعنى إلا أن نوحّد المجتمعات المتعددة ، التى ينهبها لصوص على حدة ، لتصبح ضحية لص واحد كبير ؛ وهذا التدبير للأمن العالمى يعنى أن نسلّم مقادير كل البشر على وجه الأرض إلى أيدى عدد من الرفاق ، تماما كما تتصرف حفنة من الرفاق فى مقادير عدة بلدان .

ولو كانت الاشتراكية طريقا مؤدية إلى الأمن بهذا المعنى ، فلا مناص من أن نعترف بأن حركتى هتلر ونابوليون ـــ أيضا ـــ كانتا تؤديان إلى الأمن العالمى ؛ لأنهما كانتا تهدفان إلى فرض سلطة شخص أو حزب معين على كل شعوب الأرض .

ولو كان الصراع يختفى فى المجتمع الاشتراكى ، فلِمَ هذا الصراع بين روسيا ويوغوسلافيا ؟ ! ولماذا خرج عمال ألمانيا الشرقية على موسكو فداستهم الدبابات الاشتراكية ؟ ! ولماذا يرفض الشعب البولندى والمجرى الانضمام إلى « الأخوّة الروسية » ؟ ! ولماذا هذا الصراع بين الصين وروسيا ؟ ! وهذا يدل على أن سحر الأخوّة الاشتراكية ليس إلا عبودية حديدية ، وما أن ترتخى القبضة الحديدية حتى تجرى الشعوب المستعبدة للفكاك والفرار منها .

وكان الرئيس الصينى ماوتسى تونغ قد قال سنة ١٩٥٧ : « **يمكن أن تكون هناك خلافات فى المجتمع الشيوعى** » ، وهذا اعتراف رسمى بفشل الشيوعية

العالمية ؛ فحين يعترف ماوتسى تونغ بإمكان الخلافات داخل الأسرة الشيوعية ، فهو يبرز كيان بلده المستقل عن روسيا ، كما أنه يعترف بصورة غير مباشرة بأن ثعبان الشيوعية لم يهضم ضفدع القومية ؛ فالضفادع التى التهمها هذا الثعبان لا تزال حية تقفز فى بطنه ، وهى تبحث عن فرصة مناسبة للخروج والفرار ، ولا سبيل للوئام بين أعضاء الأسرة الشيوعية إلا بالاعتراف المتبادل بالخلافات بينها ، وهذا يعنى أن الشيوعية ضحّت بمبدأ « الأسرة الشيوعية العالمية » ،واعترفت بمبدأ « القومية » .

لِمَ الاحتكار ؟ !

لا يمكن إقامة نظام الملكية الاجتماعية إلا بواسطة الاحتكار الكلّى ، وهذا أكبر دليل على فشل هذا النظام ، فهو يعنى أن هذا النظام لا يتمتع بخاصة تجذب الناس إليه ، بل ينحصر نجاحه بصورة كلية على إجبار الناس على تقبله ؛ أما فى الاقتصاد الحر فهناك ، مصانع كثيرة تنتج سلعة معينة ، ويجب على كل مصنع أن يؤثِّر فى الناس ويقنعهم بحسن إنتَاجه وصناعته لكى يقبلوا على سلعته ، فنجاح أى مصنع فى ظل الاقتصاد الحر يعنى أنه فاق جودة المصانع الأخرى المنافسة له ؛ أما نظام الملكية الاجتماعية فيخاف من المنافسة الحرة . وهو حين يمسك بزمام أية تجارة أو صناعة ، يحرم على عامة الشعب المشاركة فيها بأى صورة من الصور ، وبالتالى يجبر الناس على التوسل إليه وحده لقضاء حاجاتهم .

ولو دخل فرد من أفراد الشعب إلى مجال تجارى ما فلا يعنى هذا الأمر إلا انضمام تاجر جديد إلى صف العديد من التجار فى ذلك المجال ، ولكن النظام الاشتراكى تاجر من نوع خاص فهو يفتح دكانه بعد إغلاق دكاكين كل التجار الآخرين .

ولو كانت التجارة الحكومية أفضل من التجارة الخاصة وأنفع للشعب ، فلِمَ

يستعين النظام الاشتراكى بالشرطة والجيش لفرض هذا النوع من ا التجارة؟!
بل يجب عليه أن يدخل الميدان ــ بدون خوف ــ للتنافس مع الآخرين ، والناس سيختارون الأسلوب الأنفع وسينهار المنافس الردىء تلقائيا .

والاحتكار فى عالم الاقتصاد كالدكتاتورية فى عالم السياسة ، وكان هتلر قد ألغى كل الأحزاب السياسية فى ألمانيا بعد مجيئه للحكم ، لكى لا ينافسه حزب آخر فى الانتخابات النيابية التالية ، فلا يكون فى البلاد إلا الحزب النازى الذى يختار مرشحيه فى الانتخابات ، ولا يكون أمام الناس من خيار إلا الإدلاء بأصواتهم لصالح المرشح النازى !

واليوم لا أحد يؤيد هذا الاحتكار السياسى الذى ابتدعه هتلر ، ولكنهم يعتبرون الاحتكار الاشتراكى فى المجال الاقتصادى نظرية « تقدمية » و « حية » ، بينما لا فرق بين هاتين النظريتين ؛ فإحداهما : تحوِّل بلدها إلى سجن سياسى ، بينما الأخرى : تجعله سجنا اقتصاديا ؛ ويعتبر العالم النظرية الأولى سيئة وفاسدة ؛ لأن سوءها وفسادها قد ظهرا للعيان ، بينما يستقبل النظرية الثانية ؛ لأن « الستار الحديدى » لا يزال يحجب عنا فسادها .

وقد يقال : إن نظام الملكية الاجتماعية لا يتضمن الاحتكار عن عمد ، بل هو نتيجة منطقية لها ؛ فلا يكون لدى عامة الناس من سبيل ليقوموا بعمل حر عندما تستولى الحكومة على كل مرافق الحياة والإنتاج .

فكأن الحكومة لا تمنع أحدا من المنافسة ، بل تَحْدُثُ أوضاع يمتنع الناس بسببها عن المنافسة ، ولو كان هذا تبريرا ، ويمكننا تقديم مثل هذا التبرير إزاء كل ظلم، فيمكن القول عن أسوأ الدكتاتوريات إنها لم تصادر حرية الفكر من كل فرد فى المجتمع ، بل استولت على الوسائل التى تستغل لنشر الأفكار ؛ كما يمكن القول : إن مثل هذه الدكتاتورية لا تفرض القهر السياسى على كل مواطن من المواطنين ، بل هو نتيجة طبيعية لعمل من أعمال الحكومة ..... إلخ .

وبغض النظر عن هذا المبدأ الاشتراكى النظرى ، فإن إيا من الأنظمة الاشتراكية لم تتبنّ هذا الفكر بحذافيره ، فتمنع الناس من العمل الحر منعا قاطعا وتنفِّذ نظام الملكية الاجتماعية بكامله ؛ وروسيا هى الدولة الوحيدة بين الدول الاشتراكية التى تبنت هذا النظام أكثر من غيرها ، ولكنها لا تزال تعترف بحق الملكية الفردية على المسكن والمدخرات وأثاث البيت ؛ وهذا يعنى أنه يمكن من الناحية النظرية أن يصنع أحد المواطنين الروس ماكينة فى بيته ثم يستخدمها لإنتاج بعض السلع .

وتعترف المادة السابعة من الدستور الروسى بأن من حق كل أسرة بالمزارع الجماعية أن تحتفظ بآلات زراعية صغيرة فى بيتها لاستخدامها لزراعة قطعة أرض صغيرة خاصة بها للحصول على دخل ، بالإضافة إلى الدخل الذى تحصل عليه هذه الأسرة كعضو بالمزرعة الجماعية .

وهكذا تعترف المادة التاسعة من هذا الدستور بحق الفلاحين والحرفيين بأن يمارسوا عملهم على مستوى صغير ، ولكن بشرط أن يستخدم مثل هذا الشخص الجهد الفردى ؛ فلا يحق له أن يستغل جهود الآخرين ؛ وهذا يعنى أن الدستور الروسى يحظر أن يعمل الحرفيون — معا — فى عمل ما فى أوقات فراغهم، كما لا يجوز لشخص ما أن يستأجر « آخرين » لعمل تجارى كبير ؛ فالحكومة وحدها تتمتع بهذا الحق ، بينما هو محظور على الأفراد .

إضافة الحماقة إلى الخداع

يقول برتراندرسل : « **يمكن أن تكون أفكار ماركس حول الارتقاء التاريخى خاطئة ، إلا أن النظام السياسى والاقتصادى الذى حاول ماركس إقامته قد يكون محمودا بنفس القدر الذى يظنه أتباعه** » ، وهذا هو الفكر العام الذى يسود المفكرين الاشتراكيين فى العصر الحاضر ، فهم لا يؤمنون بنظريات

ماركس ؛ لأن أسسها العلمية ـ جد ـ واهنة ، إلا أنهم يعترفون بحل الفلاح الاجتماعى الذى تقدم به ماركس ؛ لأنهم لا يرون حلا آخر للمشكلات العويصة التى يعانيها الإنسان المعاصر .

فهؤلاء المفكرون قد يئسوا من أن يتطوع الأفراد بالخير ، نظرا للأنانية والنهب السائدين ، وهم يرون أنه لا يمكن حمل الناس على العدل والإنصاف الطوعى بواسطة الوعظ والتبليغ ، واستمرار وسائل المعاش فى أيدى عامة الناس يعنى استمرار هذا النهب للأبد ؛ وهم لذلك يرون أنه لا مناص من سحب وسائل إنتاج حاجات الحياة وتوزيعها من أيدى الأفراد ووضعها فى أيدى الحكومة ، لكى توزعها بين الناس بالعدل ؛ لكن هؤلاء ينسون أن الحكومة ـ أيضا ـ تتكون من بعض الأفراد ، ولم يأت هؤلاء أفرادًا من المريخ ، بل هم من سكان هذه الأرض

والانتخاب هو الأسلوب الذى يصل هؤلاء الأفراد بواسطته إلى كراسى الحكم ، والانتخاب لا يبنى أفرادًا صالحين ، بل هو ينتخب ممثلين عن مجتمع ما يمثلون الأوضاع السائدة فى ذلك المجتمع ؛ فممثلو أى مجتمع يمثلون حالته الأخلاقية ـ أيضا ـ ولا تتغير حالهم بعد الفوز فى الانتخابات . فكيف بنا أن نشعر بالخطر من أفراد المجتمع حين لا يتمتعون بأية سلطة سياسية ؟ ! وكيف لنا ألا نشعر بخطرهم حين يحصلون على السلطات السياسية بعد الفوز فى الانتخابات ؟ ! وهل لهذا التغيير من معنى إلا تخليص المجتمع من لصوص خارجين عل القانون ، وتسليم مقاديره إلى لصوص يتمتعون بالحق الدستورى لاحتراف اللصوصية ؟ !

وكيف يمكن لك أن تتوقع خيرا من الحكومات أكثر مما تتوقعه من الأفراد ؟ ! وهل سلوك الحكومات يختلف عن سلوك الأفراد ؟ ! فسلوك الأفراد داخل مجتمع أو بلد ما هو كسلوك الحكومات على مستوى المجتمع الدولى ، فهل يختلف سلوك

الحكومات على المسرح الدولى عن سلوك الأفراد داخل المجتمعات والبلدان ؟ ! فأى تغيير فى مثل هذه الحالة لا يعنى إلا القضاء على الرأسمالى ، وإحلال المسئول الحكومى محلَّه .

وأما الذين لا يؤمنون بفلسفة ماركس ، وفى الوقت نفسه يريدون تبنى مبادئ الملكية الاجتماعية كحل اقتصادى ، فهم يضيفون الحماقة إلى خدعة ماركس ..... فهذا لا يعنى إلا القبول بالادعاء الماركسى بدون النظر فى أدلته ؛ ومثال هؤلاء كالذى يزعم أن شخصا ما مجرم ، ثم يقتل ذلك الشخص عندما يشك فى أن المحكمة لن تدين ذلك الشخص .

ونظام ماركس السياسى والاقتصادى خطوة غير عادية ومتطرفة ، وقد لجأ ماركس إلى فلسفة التاريخ ليؤكد على صحة نظرياته ، وهكذا يتوفر لدى ماركس بعض الأدلة على نظريته الخاطئة ، لكى يتخذ خطوة جديدة فى اتجاه معاكس للتاريخ ؛ أما الذين يتجاهلون أدلة ماركس ويريدون أن يتبنوا نتائجه فقط ، فبأى دليل يبررون اتجاههم هذا ؟ ! فكيف يحق لك أن تتبنى برنامجه الاقتصادى عندما تهمل فلسفته السياسية ؟ ! فأنت لا تعترف بصحة مقولة ماركس بأن القانون والأخلاق والدين هى كلها خدعة الطبقة البورجوازية ، التى تستخدم هذه المفاهيم للدفاع عن مصالحها المكتسَبة ، وهى النظرية التى يستند عليها ماركس لإلغاء الملكية الفردية وللرّد على كل الاعتراضات الموجهة إلى هذه النظرية ، وحين ترفض مقولتَه هذه ، فكيف يحق لك أن تجرِّد الناس من أملاكهم التى يملكونها بصورة صحيحة وفق الأفكار القانونية والأخلاقية والدينية السائدة فى مجتمعهم ؟ !

ولا يصح أن يقال : إننا « سنعوض الناس عن أملاكهم التى سوف نأخذها منهم » ، فالسؤال الذى يثور هنا هو : هل الإنسان سيتنازل عن ملكيته طواعية أم أن القانون هو الذى سيجبره على ذلك ؟ ! وهل الحكومة هى التى ستحدد مقدار التعويض أم أن الذى سيحدده هو الشخص الذى سيأخذ المال عوضا

عن ملكه ؟ ! وإذا كانت الحكومة هى التى تقرر سلب الملكية ، وهى التى تحدد مقدار التعويض ، فهو جبر سياسى مكشوف لا يجوز لك ممارسته بعد رفض نظرية ماركس .

فأنت لا تعترف بنظرية ماركس القائلة بالقيمة الزائدة ؛ لأن علم الاقتصاد قد أثبت بطلانها ، ولكن هذه هى النظرية التى تبرر لماركس خطوته المتطرفة ضد الرأسماليين ، وكيف يمكن لك ــ وأنت ترفض هذه النظرية ــ أن تقرر فى حق البعض بأنهم « رأسماليون » ، ثم تسلب منهم أملاكهم ، بينما أنت لا تقبل بمقولة ماركس بأن « المجتمع الجديد يظهر من بطن المجتمع القديم بواسطة القوة فحسب » ؟ !

وأنت تقول بأننا سنحدث ثورة اقتصادية فى المجتمع بوسائل سلمية وبدون اللجوء إلى العنف ، ولكن تجارب الثورات السلمية تقول بأن الطبقة المتمتعة بالامتيازات تهيمن على الشعب بشعارات جديدة من خلال هذه الثورات ، وكيف ستكون ثورتك السلمية مختلفة عن بقية الثورات المماثلة؟! ولِمَ لا نظن أن الاشتراكية التى تريد تطبيقها بالوسائل السلمية لا تعدو أن تكون خدعة لتوسيع سلطاتك ؟

وأنت لا تقبل بنظرية ماركس القائلة بأن الدولة ستفنى تلقائيا بعد تغير الأحوال الاقتصادية ، ولكن هذه هى النظرية التى يردّ بها ماركس على الذين تنتابهم المخاوف من تبعات تنفيذ الاشتراكية ، فيقول لهم بأن الظلم والجور لن يزيد فى ظل المجتمع الاشتراكى ، بل سيتناقص إلى أن يختفى نهائيا من مثل هذا المجتمع ، وكيف يحق لك ــ وأنت ترفض هذه النظرية ــ أن تعطى فى يد الدولة السلطات ، التى لم تتوفر حتى للأباطرة ، وليس لديك من دليل بأن الدولة ستستخدم هذه السلطات للأهداف الصحيحة دوما ، وأنها لن تحيد عن اتجاهها السليم ؟ !

وأنت لا تقبل بأن أفكار الإنسان وأخلاقه وعاداته انعكاس لحياته الاقتصادية ، بينما هذه هى النظرية التى يبرر بها ماركس قوله بأن كل العيوب البشرية من أخلاقية واجتماعية وسياسية سوف تصلح تلقائيا بتغير طرق الإنتاج ، وما هو الدليل الذى تمتلكه بعد رفض هذه النظرية الماركسية ، لكى تثبت أن النهب والسلب سيختفى من حياة البشر بعد القضاء على نظام الملكية الخاصة ؟ ! ولا يسعنا أن نقول — بعد رفض هذه النظرية — : إن تغيير نظام الملكية ليس إصلاحا اجتماعيا ، بل هو مجرد تغيير الطبقة الناهبة .

فأنت لا تعترف بنظرية ماركس الطبقية ، وأنت تقول بأنه ينبغى أن تكون وسائل الإنتاج فى أيدى الشعب كله — دون طبقة ما — بينما هذه هى « النظرية الطبقية » التى يثبت بها ماركس قوله بأنه يمكن بواسطة تطبيقها توفير العدل والرفاهية لمعظم أفراد الشعب .

وقد أثبت تاريخ الفكرة «الجمهورية » عبر قرن كامل من التطبيق ، بأنه لا معنى لحكومة الشعب ، فهو شعار مخادع تنهب بواسطته الطبقة المتمتعة بالامتيازات المحرومين من أبناء المجتمع ؛ لأنه لا معنى لإنشاء « حكومة شعبية » ، بينما توجد فى المجتمع طبقة قوية وأخرى ضعيفة ، إلا تسليط الطبقة القوية على الضعفاء ؛ ولهذا لم يقل ماركس بـ « مصلحة الشعب » ، بل قال بـ « مصلحة الطبقة الكادحة » ، أى : الطبقة المحرومة حقا من الامتيازات ، ولكن ما هو الدليل لديك — بعد رفضك للنظرية الطبقية — للقول بأن النظرية الشعبية ستفيد الشعب حقا ، ولن يكون مآله ما جرى لهذه النظرية حتى الآن ؟ !

والحقيقة هى أن الذين يريدون تبنى الحل الماركسى الاقتصادى وحده ، تاركين ما بقى من الفلسفة الشيوعية ، هم ليسوا على ما كان ماركس يتمتع به من العقل والفطنة ؛ فلا معنى ولا أساس للحل الماركسى الاقتصادى بعد رفض أسس

الماركسية الفكرية .

وماركس يزعم أن حله الاقتصادى يهدف إلى تطهير المجتمع من النهب والسلب والاستغلال ، والسؤال الذى يثور هنا هو : كيف تتمكن طبقة ما فى المجتمع من ظلم الآخرين ونهبهم واستغلالهم ؟ والرد البسيط على هذا السؤال هو أن هذه الطبقة تتمتع بسلطات أكبر وأكثر من غيرها من أعضاء المجتمع وهى لذلك تستغلهم ؛ فارتكاز السلطات فى بعض الأيدى هو الذى يحوِّل هذا البعض إلى ظلمة وناهبين ، فهل ينجو المجتمع الاشتراكى من ارتكاز السلطات فى بعض الأيدى ؟ ! وهل ينمحى هذا الفارق الكبير فى توزيع السلطات فى ظل المجتمع الاشتراكى ؟ ! وهل المجتمع الاشتراكى ينزع السلطات من كل أعضائه فلا يتمكن أى عضو من استغلال الآخرين ولو أراد ؟ !

إن الواقع على عكس هذا ؛ لأن ارتكاز السلطات يصل إلى كماله فى ظل نظام الملكية الاجتماعية ، فالإدارة الحكومية هنا تتمتع بأضعاف أضعاف ما تتمتع به الأنظمة العادية من سلطات ؛ وفى مثل هذه الحالة لو فسد القائمون على أمر النظام الاشتراكى ، فسيكون وضع المجتمع الاشتراكى أسوأ بكثير من وضع المجتمع الجمهورى العادى ، حين يفسد القائمون على إدارته .

والاشتراكيون يشعرون بهذا العيب ، فيقول المفكر الاشتراكى الهندى أشوك ميهتا : « **الاقتصاد الاشتراكى يميل إلى الارتكاز ، ولذلك من الأهمية بمكان أن تكون سياسته جمهورية غير مرتكزة وأن تكون ثقافته مستقلة** »[1] .

إنه منتهى حسن الظن أن نأمل من الأفراد الذين نسلّم فى أيديهم زمام كل السلطات ، أنهم سيستخدمونها للأهداف الصحيحة – دائما – ، ولو كان هذا مستحيلا فى ظل النظام الجمهورى العادى ، فكيف يمكن أن يتحقق فى ظل

---

(١) كتاب **جمهورى سوشلزم** « الاشتراكية الجمهورية » ، ص ٢٢٣ .

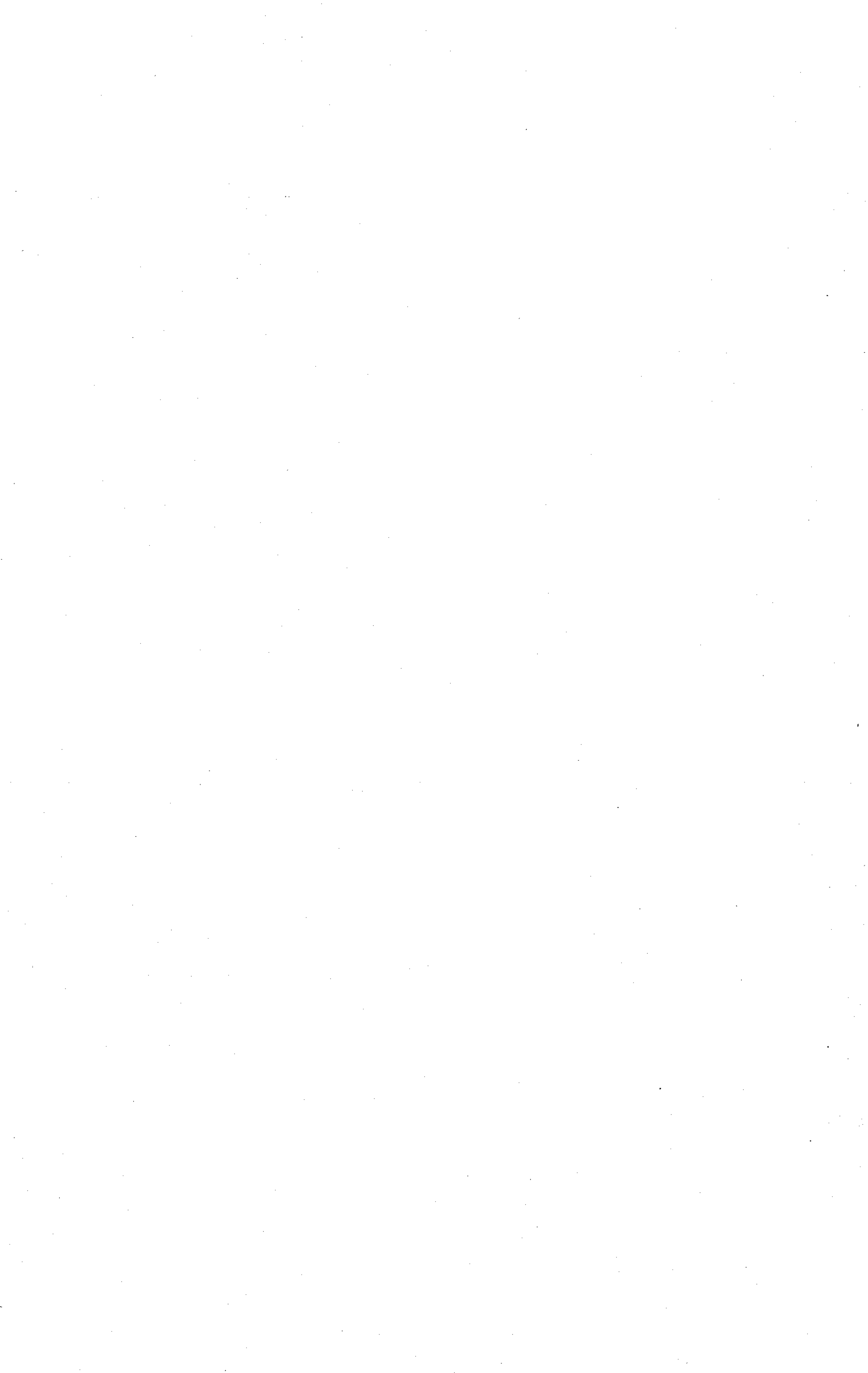
النظام الاشتراكى الذى يركّز كل السلطات فى أيدى البعض من الأفراد ؟ !

وقد حلّ ماركس هذه العقدة بأن ادعى بأن الإنسان نفسه يتغير بتغير أحواله الاقتصادية ، فهو يقول : **إن صلاح الشعور وفساده ، وصياغة الإنسان الطيب والخبيث ، رهن أوضاعه المعيشية والاقتصادية .**

ولا شك فى أن هذه النظرية الماركسية ردّ ناجح على العقدة الآنفة الذكر ، إلا أنها نظرية واهية لدرجة أن شخصا ما لن يقبل بها على علّاتها ، إلا لو أعمتْه عواطفه ؛ ولذلك نجد أن المفكرين الاشتراكيين يتجاهلونها أو أنهم يقدمون لها تأويلات ، ولكن هذه التأويلات تسلب من هذه النظرية كل المعنوية التى أرادها ماركس حين اخترعها .

الفصل السابع

الماركسية فى مختبرها



الماركسية فى مختبرها

ألقينا نظرة فيما سبق على الجوانب الفكرية من الحل الذى اقترحه ماركس لمشكل الحياة ، وتوصلنا بعد بحثه إلى أنه ليس حلا ، بل هو اجتهاد باطل لا يؤمل خير ما من ورائه ؛ والآن سنتجه إلى بحث النتائج التى تمخضت عنها تجربة الحل الماركسى .

الاشتراكية تعترف ...

لقد ثبت من خلال النقاش الفكرى الذى دار فى الصفحات الماضية أن الاشتراكية قد فشلت كنظرية ، وقد اتضحت عيوب هذه النظرية فى أول تجربة عملية لها أجراها زعماؤها ومفكروها الأوائل فى روسيا ؛ فروسيا لم تعد المختبر الأول للاشتراكية ، بل هى المقبرة الأولى حيث دفنت الاشتراكية للأبد ، وبقاء الاشتراكية فى بعض البلدان اليوم ليس كنظرية ، بل كنظام حاكم ، تماما كالأنظمة الجمهورية فى بلاد أخرى .

فحين ظهرت الفكرة الجمهورية فى فرنسا القرن الثامن عشر كانت « نظرية » إنسانية تدعى أنها أصحّ نظرية للحياة ، وأنها ستحلّ كل مشكلات البشرية ، ولكن « الجمهورية » لا توجد اليوم بهذا المفهوم فى أى بلد من البلدان ، بل هى سلاح سياسى يستخدمه السياسيون الماكرون للتسلط على رقاب عامة الناس ؛ وهكذا لم تعد الاشتراكية نظرية لها ادعاءاتها الضخمة لحل مشكلات الحياة ، بل هى خدعة سياسية يستغلها البعض للتحكم فى سكان ثلث المعمورة .

ولم تعد هذه الحقيقة المرة حول النظام الاشتراكى « دعاية رأسمالية » ، بل قد

صدّق عليها الزعماء الروس أنفسهم ابتداء من المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى ؛ فعندما يعتلى أحدٌ سدّةَ الحكم فى ظل هذا النظام لا يمكن التخلص منه إلا عندما يقبض ملك الموت روحَه .

ولم يمكن تنحية ستالين ولا تجرأ أحد على كشف مظالمه فى حياته ، بل ظلت أبواق الشيوعية تعرض مظالم عهده بأنها « العدل التاريخى العظيم » ، ونعتوه بأنه « الملتزم الحقيقى بالماركسية الكلاسيكية » ؛ ولكن الصحافة الاشتراكية نفسها اعترفت بعد مماته بأنه كان أكثر الناس ظلما فى تاريخ البشرية ، و « **أن أنانيته كانت قد اكتسبت أبعادًا منفرة فى أواخر عهده ، فظن أنه فوق الحزب وفوق الشعب ، ولم يعد يعبأ بآراء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى ، وأخذ يحكم بالأسلوب الدكتاتورى** »[1] .

والخطاب الذى ألقاه أمين الحزب الشيوعى الروسى خروشيف (بعد وفاة ستالين) فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى الروسى فى فبراير ١٩٥٦ كان إدانة صريحة لستالين ، وهو خطاب طويل ، ولأهميته الكبيرة نقتبس منه الفقرات الآتية :

« **شخص يدرك كل شىء ، ويرى كل شىء ، ويعرف كل فرد ، ولا يخطئ أبدا ؛ إن الاعتراف بمثل هذه الصفات غير العادية فى شخص ما ، هو الاعتراف به إلها ، ولكن ظلت هذه عقيدتنا حول ستالين لسنوات طوال ، وقد نقضتها اللجنة المركزية بعد وفاته** » .

« **ولم يكن ستالين يعرف التفاهم بل كان يفرض آراءه فرضا ، وكان يطالب الناس بالطاعة العمياء ، وكان يقضى للأبد على الذين لا يطيعونه أو يختلفون معه فى وجهات النظر ، وقد وقع كبار زعماء الحزب وعمّاله ضحايا**

---

(١) مجلة Soviet Land الروسية « الرسمية » ، عدد ١ يونيو ١٩٥٦ .

دكتاتوريته فى أعقاب المؤتمر السابع عشر للحزب » .

« واخترع ستالين مصطلح « عدو الشعب » ، وأصبح معناه تلقائيا القبول بآراء فرد واحد « ستالين » ، صحيحة كانت أم خاطئة ، وأمكن بواسطة هذا المصطلح اقتراف كل أنواع الظلم ، وتشريع كل أنواع العنف فى حق من لا يؤيد ستالين فى جانب من الجوانب ، وحتى فى حق من يُشَك فيه أنه لا يؤيد سياسة من سياساته ؛ وبعد ظهور هذا المصطلح أصبح مستحيلا التوصل إلى نتيجة ما بعد اختلاف الآراء والأخذ والرد فى قضية ما ، والأساس القانونى الذى توصلوا إليه لاتخاذ الإجراءات ضد مثل هذا الشخص هو « الاعتراف » الذى كان يُنتزع منه انتزاعا بواسطة التعذيب الجسدى» .

« ودكتاتورية فرد ما جعل الآخرين – أيضا – يمارسون الدكتاتورية ، فتم اعتقال ما لا يحصى من الناس ، وتم نفى الألوف ، وصدرت الأحكام بدون الإجراءات القضائية والتحقيقات ؛ وأدى هذا الأسلوب إلى نشوء حالة من انعدام الأمن وجعل الناس يفقدون الأمل » .

« وحدث أخيرا ، فى أعقاب القضاء على عصابة بيريا[1] ، أن اللجنة المركزية حققت فى وقائع كثيرة اخترعتها هذه العصابة فى عهدها ، فانكشف الغطاء عن حقائق مروعة حول أنانية ستالين الوحشية ؛ وعُلِم أن ستالين كان يستخدم سلطاته اللامحدودة بطريقة جد خاطئة ، فكان يتخذ الإجراءات باسم اللجنة المركزية ، بينما لم يكن حتى يستطلع آراء أعضاء اللجنة المركزية حول تلك الأمور ، ولم يكن يستشير المكتب السياسى للجنة المركزية ، بل لم يكن يخبرهم عموما بقراراته الشخصية فى أهم القضايا .... ، ولم يدع إلى

---

(١) بيريا هو رئيس المخابرات الروسية الذى قتله رفاقه سنة ١٩٥٣ فى أعقاب وفاة ستالين ، وكان أكبر أداة يستغله ستالين لإرهاب المنتقدين والمعارضين — المترجم .

انعقاد مؤتمر الحزب لسبع سنوات بعد الحرب « العالمية الثانية » .

« وقد اتضح أن الذين أُطلق عليهم وصف « الأعداء » خلال سنتى ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨ م لم يكونوا أعداء فى حقيقة الأمر ، ولم يكونوا جواسيس ، ولا كانوا إرهابيين ، بل كان معظمهم من الشيوعيين المخلصين جدا ؛ لقد تم التشهير بهم وانتزعت منهم الاعترافات بجرائم خطيرة بواسطة تعذيبهم الجسدى المروِّع .

وحدث فى تلك الأيام أن ألقى القبض على ٩٨ شخصا من مجموع ١٣٩ قياديا ، انتخبوا أعضاء باللجنة المركزية للحزب خلال المؤتمر السابع عشر وأعدموا بالرصاص ، ولم يكن هذا هو مصير أعضاء اللجنة المركزية وحدهم ، بل هكذا عومل مندوبو المؤتمر الثامن عشر للحزب ، فتم القبض على أكثرهم أى ١١٠٨ أشخاص من مجموع ١٩٦٦ مندوبا ، وذلك بتهمة « جرائم ضد الثورة » .

« ومن الأمثلة المخجلة للبهتان المنفّر والإجراءات المجرمة ما حدث لإيخه Eikhe ، الذى كان مرشحا لعضوية المكتب السياسى للجنة المركزية ، وكان عاملا بارزا بالحزب الشيوعى ، وكان عضوا بالحزب منذ سنة ١٩٠٥ ؛ وقبض على الرفيق « إيخه » فى التاسع والعشرين من أبريل سنة ١٩٣٨ بتهمة اختلاس أملاك حكومية .

والتحقيق الذى جرى خلال قضية « إيخه » هو أسوأ مثال للكذب الوحشى ، فقد أجبر إيخه بواسطة التعذيب الجسمانى الشديد على أن يوقّع على وثيقة اعتراف أعدها قضاة محكمة التفتيش لتجريم نفسه وآخرين من أعضاء الحزب البارزين بتهمة أنشطة معادية للشعب ، وأعدم إيخه بالرصاص فى ٤ فبراير ، وهناك قضايا أخرى كثيرة مماثلة تقوم على البهتان والتزييف .

« وحين كان ستالين يأمر بالقبض على شخص ما ، كان يجب الإيمان بأن هذا الشخص « عدو للشعب » ، وكانت عصابة بيريا ، الذى كان مسئولا فى

تلك الأيام عن أمن الدولة ، تتحرك بسرعة لتجريم ذلك الشخص وإثبات التهم الباطلة الموجهة ضده ؛ وماذا كان الدليل الذى تأتى به هذه العصابة ؟ ! هو هذا « الاعتراف » الذى كان قاضى التفتيش يقبل به من فوره ، وكيف يمكن أن يعترف شخص بجرائم لم يرتكبها أصلا ؟ ! كانت هناك وسيلة واحدة : هى الضغط عليه بواسطة التعذيب الجسمانى وتسليط العذاب الشديد عليه إلى أن يصل إلى حد الإغماء بتأثير آلام لا سبيل له إلى تحملها ، وهكذا كان يتم إجباره على التوقيع على الاعتراف بارتكاب جرائم خطيرة .

« ولم تكن من هدف لأفلامنا وإنتاجنا الأدبى والفنى إلا الدعاية لستالين والإتيان بقصائد لمدحه ، وخُذْ مثلا على ذلك فيلم « سقوط برلين » The fall of Berlin ، فهذا الفيلم يصوِّر هزيمة الألمان فى مواجهة الروس فى الحرب الماضية ، ولكننا نشاهد دور ستالين وحده فى الفيلم كله ، فهو يجلس فى قاعة يصدر الأوامر ، وهناك كراسى كثيرة خالية ولا يُرى شخص فى القاعة سواه ؛ والسؤال هو أين الإدارة العسكرية ؟ ! وماذا يفعل المكتب السياسى ؟ ! وما الذى تقوم به الحكومة ؟ ! أين هؤلاء الناس ، ولأى عمل تم استخدامهم ؟ ! الفيلم لا يقول عنهم شيئا ، فستالين يقوم بكل شىء وحده ، وهو لا يعتمد على أى شخص ، ولا يستشير أحدا . هذا الفيلم يقدم كل شىء بصورة جد سيئة ، لماذا ؟ ! لأجل سمعة ستالين ، بعيدا عن الحقيقة والواقع »[1] .

وقد أثّر هذا الاعتراف الرسمى بجرائم ستالين[2] المروعة فى كثير من المؤمنين

---

(١) **نيو يورك تايمز** ، عدد ٥ يونيو ١٩٥٦ (ملاحظة للمترجم : هذه الترجمة العربية هى عن الترجمة الأردية التى هى بدورها عن الإنجليزية) .

(٢) يلاحظ فى هذا الشأن أن الطبعة الثانية « للموسوعة السوفيتية العظيمة » Great Soviet Encyclopedia صدرت فى موسكو سنة ١٩٥٨ بعد وفاة ستالين ، وهى تحتوى على ست صفحات عنه ؛ بينما طبعتها الأولى ، التى صدرت فى ظل ستالين ، كانت قد خصصت ٤٦ صفحة حوله ؛ والطبعة الجديدة تثنى على بعض الجوانب من حياة ستالين إلا أنها توجه إليه نقدا لاذعا ، وهى تحتوى مكتوبا بقلم لينين يصف ستالين بأنه « شكّاك وغيرُ وفىّ لزملائه » . صحيفة **ستيتسمان** ، دهلى ، ١٨ فبراير ١٩٥٨ .

بالشيوعية تأثيرا عميقا وهزّهم بعنف ، ولذلك استقال كثيرون من شيوعيي العالم من عضوية الأحزاب الشيوعية فى بلدانهم ؛ ومن هؤلاء الأديب الأمريكى المعروف هووارد فاست Howard Fast ، الذى كان عضوا بارزا بالحزب الشيوعى الأمريكى منذ عشرين سنة ، ويقول فاست فى مقال له :

« لقد كنا ، أنا وآخرون من أعضاء الحزب الشيوعي ، قد أدركنا قبل وقت طويل من نشر خطاب خروشيف السرى ، أن هناك عيبا مؤلما فى الحركة الشيوعية العالمية ، وكان هذا الإدراك قد دفعنى وآخرين كثيرين إلى ميل نحو التغيير ؛ وبالرغم من هذا الإدراك ، لم نكن مستعدين للانكشافات النارية والجهنمية التى وردت فى تقرير خروشيف السرى ، فقد فاقت حدودُ الدهشة أوهامنا، وفاقت أسوأ الاتهامات التى كان أعداء الاتحاد السوفييتى يوجهونها إليه ، فامتلأ قلبى نفورا وحقارة ، وكنت أشعر بكآبة عقلية لا حد لها من أننى كنت أؤيد هذه اللعبة الدموية الظالمة ، وشعرت ــ كالآخرين ــ بأننى وقعت ضحية لخدعة فى التاريخ الحديث لا سبيل إلى وصفها »[1] .

وبعد نشر تقرير خروشيف ، الذى أوردنا فقرات منه فيما سبق ، طالب الحزب الشيوعى الفرنسى أن يقدم الحزب الشيوعى الروسى تفسيرا نظريا كاملا للجرائم الفظيعة المنسوبة إلى ستالين ؛ فنشرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الروسى بيانا متفقا عليه ، ونشر هذا البيان فى عدد ١٥ يوليو سنة ١٩٥٦ من مجلة Soviet Land الروسية .

ويرد هذا البيان على سؤال : « كيف برزت وانتشرت دكتاتورية ستالين بكل نتائجها السيئة فى ظروف النظام الاشتراكى السوفييتى » ؟ ! وهذا البيان ملىء

---

(١) مجلة **تحريك** ، دهلى ، عدد يونيو ١٩٥٧ .

بالمتناقضات فهو يقول : إن « عبادة الفرد الواحد » Cult of individual مسئولة عن ظهور هذه الأحوال ؛ وبعبارة أخرى : لا تعود أسباب بروز الستالينية إلى النظام الاجتماعي السوفييتى، بل إلى شخص ستالين وحده؛ لأنه-بدلا من خدمة المجتمع عقب تسلمه منصب رئاسة الوزارة ــ أخذ يعبد ذاته وجعل نفسه أعلى من كل الشعب ؛ والسؤال الذى يثور هنا هو : كيف أمكن لشخص واحد أن يستولى على كل السلطات فى بلد تمّ القضاء فيه على كل الطبقات الناهبة ، وأقيمت فيه ملكية المجتمع على وسائل الإنتاج ، وانتقلت فيه السلطة إلى الطبقة الكادحة بدلا من أن تظل محصورة فى يد واحدة ؟ ! فكيف ظهرت عيوب الملكية الفردية فى هذا النظام الذى تسوده الملكية الاجتماعية ؟ ! فهل صحيح ما يقوله معارضو الاشتراكية من أنها أبشع أشكال الدكتاتورية المستورة بأغلفة النظريات الجميلة ؟ ! فهل السلطة لا تكون فى أيدى الشعب فى ظل النظام الاشتراكى ، بل تكون فى أيدى شخص يتولى بالصدفة منصب الحاكم الأعلى للدولة ؟ ! وهل « دكتاتورية الكادحين » تعنى تحويل كل الشعب إلى كادحين لكى يتسلط عليهم شخص واحد ؟ !

والتفسير النظرى الذى قدمه الحزب الشيوعى الروسى لعيوب الحقبة الستالينية ، يصطدم بالنظريات الماركسية نفسها ، فهو يقول : إن أسباب فساد ستالين كامنة فى ذاته ، وإنها ليست نابعة من الأحوال المادية المحيطة بالمجتمع .

وكان لينين ورفاقه قد عارضوا الاشتراكيين « النارودنكيين » بروسيا معارضة شديدة في أوائل القرن العشرين ، بناء على هذا الفهم ؛ لأن النارودنكيين كانوا يقولون « بأن التاريخ لا يقوم على الطبقات الاجتماعية وصراعها فيما بينها ، بل هو يقوم على الأشخاص البارزين (الأبطال) الذين يقلّدهم الناس تقليدا أعمى »[1] .

---

(1) **History of the Bolshevic Party** , PP 12 - 13 .

والآن يستخدم الشيوعيون هذه النظرية النارودنكية ، التى حاربوها من قبل كنظرية خاطئة ورجعية ، دفاعا وتأويلا عن الستالينية ؛ ولو سألنا هؤلاء الشيوعيين : كيف تحول هتلر إلى دكتاتور على ألمانيا ، لن نراهم يقولون : إن جراثيم الدكتاتورية نبتت فى مخ هتلر ، وإنها ترجع إلى سلوكه الفردى الذى مكّن له من التسلط على مقادير ألمانيا، بل سيقولون—بكل إصرار—كما ظلوا يقولون: إن سبب الدكتاتورية يعود إلى نظام الإنتاج الذى كان سائدا فى ذلك المجتمع حينذاك ، وإن حكومة هتلر الظالمة لم تكن نتيجة أعماله الفردية ، بل هى نتيجة حتمية لنظام الإنتاج وطرق التبادل الرائجين فى ألمانيا حينذاك ، فلم يكن هتلر يمثّل سلوكا فرديا ، بل كانت مصالح نظام الإنتاج الألمانى هى التى اتخذت شكل هتلر لأجل حماية نفسها ، وفلسفة ماركس تقوم على الفكرة القائلة بأن الأفراد ألعوبة فى أيدى الأحوال المادية .

وظل المفكرون الماركسيون يهزأون — دوما — من الفكر التاريخى القائل بأن الأفراد يصنعون الأحوال ، وهم الذين يفسدونها بمحض إرادتهم ؛ ولكن حين ظهر هذا الشىء بعينه فى روسيا فى أعقاب تغيير نظام الإنتاج والتوزيع ، ألقى هؤلاء بالتهمة على فرد — هو ستالين — لكى ينقذوا سمعة نظام الإنتاج الاشتراكى ؛ بينما هذه الواقعة — ظهور الستالينية — دليل فى نفسها على واحد من أمرين : إما خطأ نظرية ماركس القائلة بأن عقل الإنسان وسلوكه يصاغان وفق أحواله المادية ، أو أن الظلم والاستغلال يستمران فى ظل نظام الإنتاج الاشتراكى ، تماما كما يستمران فى ظل المجتمعات الرأسمالية ، وإلا كيف لك أن تفسر ظهور الدكتاتورية فى روسيا التى تم تغيير أحوالها الاقتصادية طبقا للنظرية الماركسية ؟ !

لقد ظلت الدعاية الشيوعية تقول لأكثر من ربع قرن : إن كافة الملكيات قد وضعت فى أيدى المجتمع فى روسيا ، وإن استغلال الإنسان للإنسان قد انتهى هناك ، وإن الحكومة هناك ليست آلة الظلم والجبر ، بل هى خادمة الشعب ،

وإن الحكومة والمواطنين يتمتعون هناك بحقوق متساوية .

ولكن حين رفع الستار عقب وفاة ستالين اكتشفنا أن هذا كله كان دعاية كاذبة ، وأن ستالين كان هو الحاكم الأوحد خلال هذه الفترة ، وأنه كان ظالما وأنانيا من الطراز الأول ، وأن بيريا ، ومولوتوف ، ومالينكوف ، وشيبلوف ، وكغانوفيتش ، وزوكوف وآخرين كثيرين ، كانوا يساعدون ستالين على إدارة هذا النظام ــ كانوا ظلمة البشرية وأعداء الشعب ــ ولو تفسد حكومة ما فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية فستقوم قائمة الشعب ، ولكن النظام الاشتراكى كان قد وضع فى أيدى هؤلاء الظلمة قدرا ضخما من السلطات ، لدرجة أن أحدا لم يتجرأ على فتح فيه فى طول البلاد وعرضها ، ولا نشر مقال فى الصحف ضدهم .

وحين أعلن ستالين أمام المؤتمر الثامن للحزب الشيوعى الروسى فى ٢٥ نوفمبر ١٩٣٦ « **أن استغلال الإنسان للإنسان قد انتهى فى الاتحاد السوفيتى** » ظل الحاضرون يرددون شعارات الاستحسان ونعرات المديح لمدة طويلة ، وكل خطاب يلقى فى روسيا خلال حكم ستالين كان ينتهى ــ بغض النظر عن موضوعه ــ بالكلمات الآتية : « **عاش ستالين** » و « **يحيـا ستالين** » ؛ وكانت هذه النهاية كفيلة بنجاح الخطاب ؛ لأن مثل هذه النهاية كان يوجب التصفيق الحاد ويجلب الشعارات المدوية تأييدا للخطاب ، ولم تمض ثلاث سنوات على وفاة ستالين إلا واستحق أوصاف « **القاتل** » و « **اللص** » و « **السياسى المبتدئ** » .....

لقد ظلت أبواق الدعاية الشيوعية تعلن « **أن النظام السوفييتى هو أفضل أنظمة العالم** »[1] ، و « **أن السلطة كل السلطة فى الاتحاد السوفييتى هى فى**

---

(1) Soviet democracy and bourgeois democracy , P . 4

أيدى الكادحين الذين هم ملّاكها الحقيقيون » ، و « **أن المائتى مليون سوفييتى هم أول من ملك كل ثروات بلد حر ، فى تاريخ البشرية** » ؛ أما حين انكشف الستار رأينا أنه لم يوجد نظام أبشع من هذا النظام فى التاريخ الإنسانى بأكمله .

الفصل الثامن

الرفض التجريبي



الرفض التجريبى

العيوب العملية لحركة ما لا تنهض دليلا – بالضرورة – على عيبها النظرى والفكرى ، ولكن قضية الاشتراكية الماركسية مختلفة ، فظهور عيوبها العملية دليل – بالضرورة – على عيوبها الفكرية ، فشأنها شأن من يصوغ قانون ذوبان الحديد ، ولو أخضع هذا « القانون » للتجربة العملية ، ولم يؤد إلى ذوبان الحديد ، فلن نقول : إن العيب فى الحديد ، بل سنعترف بخطأ النظرية .

وماركس يزعم أنه قد حوّل علم الاجتماع إلى علم تطبيقى محض ، ولذلك لابد من أن تتم تجربة نظريته بالأسلوب الذى تخضع له العلوم العلمية التطبيقية ، وليس بأسلوب العلوم « الإنسانية » .

وستجد المتحمسين للشيوعية يعترفون بخيانة ستالين للثورة الاشتراكية ، مؤكدين على أن هذه الخيانة لا تؤثر مطلقا فى أحقية المبادىء الاشتراكية ، وهم يقولون : النظرية شىء وسلوك الأفراد المؤمنين بها شىء آخر ، فكيف يمكننا إطلاق الحكم على نظرية ما لو فسد المؤمنون بها ؟ !

وهذا الاستدلال صحيح فى نفسه ، ولكنه لا يؤيد نظرية القائلين به ، فلا بأس من أن نقول : إن فساد مؤمنين بنظرية ما ، لا يدل على فسادها لو كانت هذه النظرية تقول بأن سلوك الأفراد نتيجة لإرادتهم وشعورهم ، وذلك لاعتراف هذه النظرية بأن الأفراد أشخاص ذوو إرادة واختيار حر ، فصلاح هؤلاء الأفراد يكون بقدر تمسكهم بنظريتهم ؛ ولكن الماركسية نظرية معاكسة لهذا ، فهى تزعم أن الشعور لا شىء فى نفسه، بل هو نتاج البيئة المادية، وأن الإنسان لا يأتى عملا بمحض إرادته وشعوره ، بل هو يأتيه نتيجة ما تمليه عليه ظروفه المادية ؛ فالنظرية الأولى

تقول: « **لكى تغيِّر الإنسانَ غيِّر فكره** » ، أما النظرية الماركسية فتقول : « **لو أردتَ تغيير الإنسان غيِّر أحواله الاقتصادية** » . .

وأصحاب النظرية الأولى سيركّزون كل جهودهم على تغيير فكر الإنسان وتصوراته ، لكى يستعد بإرادته للسير فى الطريق الصحيح مجتنبا الطرق الخاطئة ، أما وصفة الماركسية لإصلاح البشر فهى بواسطة تغيير أحوالهم الاقتصادية ، فهى ترى أن الشعور والإرادة يتولدان عن الأحوال الاقتصادية ليس إلا ؛ وسيتغير شعور الفرد وإرادته تلقائيا بتغيير أحواله المعيشية الاقتصادية .

ففى ضوء هذه النظرية يجب أن يتغير البشر فى مجتمع يتم تغيير أحواله الاقتصادية ونظامه لتبادل السلع ، أما لو وقعت نتيجة عكسية فلم يتغير البشر رغم تغيير أحوالهم الاقتصادية فلا مناص من الاستنتاج بخطأ هذه النظرية نفسها ؛ فالعيب ليس فى أفراد هذا المجتمع بل فى هذه النظرية .

ولو فشل إصلاح الأفراد فى ظل النظرية الأولى ، القائلة بضرورة تغيير فكر الإنسان ، فسنقول : إن هؤلاء الأفراد لم يتقبلوا هذه النظرية قبولا كاملا ، وإنها لم تتحكم بعد فى إرادتهم ، وإنهم لا يزالون يعانون من الأنانية وحب الذات ، ولكن لو فشل إصلاح الأفراد فى ظل نظام ماركسى ، فإن هذا الفشل يدحض النظرية الماركسية تلقائيا ؛ لأن هذا الفشل يثبت أن « المادة » لا تخلق « الشعور » ، بل هو شىء مستقل عن المادة يظل مؤثرا فيها رغم تغير الظروف الاقتصادية .

ويمكن أن يقال هنا : إن الماركسية لا تعتبر الشعور مخلوقا من مخلوقات المادة ، بل تعترف بوجوده المستقل كما ورد فى رسالة (إنجلس) فى ٢١ سبتمبر ١٨٩٠ إلى جوزف بلاك ، وهى الرسالة التى كتبها فى أعقاب وفاة زميله ماركس .

ولكن اللجوء إلى هذا التأويل ليس إلا هدما لأساس الماركسية ؛ لأن مؤسسها هو الذى يقول : إن فلسفته تمكّن ـــ لأوّل مرة فى تاريخ البشرية ـــ من القضاء

على الصراعات بين البشر والنهب والسلب فى المجتمعات البشرية ، وذلك بواسطة تغيير النظام الاقتصادى المسئول عن هذا الفساد الأبدى الذى يعانى منه الإنسان منذ أمد مجهول ؛ فماركس يرى أن تغيير نظام الملكية الفردية إلى نظام الملكية الاجتماعية يعنى تلقائيا تغيير أخلاق الإنسان وسلوكه ، ولكن لو لم يتغير شعور الإنسان بالرغم من تغيير ظروفه المادية ، الأمر الذى حاول إنجلس وغيره من مفكرى الماركسية أن يجدوا له تأويلا ، ولو ظل ممكنا للإنسان أن يفكر فى ممارسة النهب والسلب فى ظل المجتمع الاشتراكى ، تماما كما يفكر فى ظل المجتمع غير الاشتراكى ، فكيف لنا أن نأمل نهاية الاستغلال فى ظل النظام الاشتراكى ؟ ! والاعتراف بوجود « الشعور » وجودا مستقلا بذاته ، لا يعنى إلا بقاء إمكان الانحراف وانتهاز البعض الفرص للتسلط على رقاب المجتمع ، كما تسلط هتلر على ألمانيا وستالين على روسيا ، مهما تغير نظام الملكية فى ذلك المجتمع .

وكان ماركس قد رفض النظام الجمهورى ؛ لأنه يتيح الفرصة لبعض الأفراد لكى ينفردوا بسلطات المجتمع مستخدمين شعارات جديدة ، ولكن ما هو الفرق بين النظامين الجمهورى والاشتراكى ، حين نجد أن الفرص سانحة فى المجتمع الاشتراكى – هو الآخر – لكى يتسلط البعض على رقاب الشعب ويستعبدوا المجتمع إلى آخر لحات حياتهم ؟ والحقيقة هى أن التجربة قد أبطلت النظرية الماركسية فى صورتها الأصيلة ، أما لو أخذنا تأويلات إنجلس وغيره من المفكرين الماركسيين فى الاعتبار ، فالنظرية تبطل نفسها بنفسها ؛ ولا حاجة – إذن – لكى تمر بتجربة لنعرف صدقها .

سلوك الطبقة الكادحة لا يختلف عن سلوك الطبقة الرأسمالية

الشريعة الماركسية تعطى للطبقة الرأسمالية مكانا مماثلا لما يحتله الشيطان فى الشرائع السماوية ، وماركس يريد القضاء على الطبقة الرأسمالية قضاء نهائيا ؛ لأنه يعتبرها رأسا لكل بلاء ، وهو يهدف إلى وضع كل السلطات الاجتماعية فى أيدى

الطبقة الكادحة ؛ ولكن مَنْ هو « الرأسمالى » ؟ لم يتم بعد وصف « الرأسمالى » وصفا دقيقا .

كان ماركس قد أعلن – بكل ما لديه من قوة – أن التاريخ البشرى ينقسم إلى طبقتين ، وأن هذا الانقسام أضحى أكثر جلاء فى أعقاب الثورة الصناعية ، فهناك « **من يملك كل شىء** » ، وهناك من هو « **محروم من كل شىء** » ؛ ولكن هل هذا الأمر واضح حقا وضوحَ ادعاء ماركس ؟ وهل يمكن – حقا – رسم خط فاصل بين البشر للتمييز بين « الرأسمالى » و « غير الرأسمالى » ؟

وكان الميثاق الشيوعى قد حدد الطبقة الرأسمالية بأنها عشرة فى المائة من مجموع السكان ، وقال الشيوعيون ردا على الإكراه والعنف ، اللذين اتهموا باللجوء إليهما لتحقيق مآربهم ، بأن الأقلية ظلت تقهر الأكثرية فى أدوار التاريخ الماضية ، أما فى ظل الثورة العمالية القادمة ، فإن الأكثرية سوف تمارس الضغط على أقلية صغيرة .

ولكن حين وصلت « الطبقة المحرومة » إلى سدّة الحكم فى روسيا ، وبدأت حملتها للقضاء على الرأسماليين « كطبقة » ، لم تنته هذه الحملة عند القيصر ولا عند الإقطاعيين وأصحاب المصانع ، بل أخذت الشبكة تتوسع يوما بعد يوم ؛ بل وقد وصل الأمر إلى الإعلان بأن غالبية الفلاحين الذين يملكون قطعات أرض صغيرة هم « رأسماليون بالإمكان » ؛ بل وتم اكتشاف ألوف مؤلفة من « عملاء الرأسماليين » بين صفوف المؤمنين بالفلسفة الجدلية ، أى : أعضاء الحزب الشيوعى ، فبدأت حملة واسعة النطاق لتطهير الحزب منهم .

وقد تم تطهير ما بين ١,٥ مليون إلى مليونين من أعضاء الحزب الشيوعى الروسى بطردهم من عضوية الحزب خلال الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين ، وقد أشار لينين سنة ١٩٢١ م على اللجنة المركزية بتطهير الحزب من « كل الأوغاد وحاملى العقلية البيروقراطية والمخادعين والمتذبذبين » ؛ فاتخذت اللجنة

المركزية قرارا بذلك ، وأطاحت حملة التطهير العامة بنحو ١٧٠,٠٠٠ عضو من أعضاء الحزب الشيوعى وكان هذا العدد يمثل ربع أعضاء الحزب آنذاك[1] .

وحال الدول الشيوعية الأخرى لا تختلف عن هذا ، ولم تقف سلسلة « الجرائم الرأسمالية » عند صغار الأعضاء ، بل طالت حملة كبار رجال الحزب من الذين حصلوا على أوسمة « بطل العمل الاشتراكى » ، الذين كانوا ينقّبون منذ أربعين سنة بحثا عن الرأسماليين للإجهاز عليهم ؛ ولكن حين رفع الستار انكشف لنا أنهم — أيضا — من « أفراخ البورجوازية » ، فعرفنا أن كبارهم ، من أمثال ستالين ومولوتوف وبيريا وكغانوفيتش ، هم « الأعداء » و « عملاء الرأسماليين » .

وبالرغم من حملات البحث والإجهاز المستمرة لا تزال هناك « بقايا الرأسمالية » فى أرض الاشتراكية ذات « البناء الاشتراكى العظيم » ، ولا أحد يعرف مَنْ مِنَ الوزراء والزعماء سيجد اسمه ذات صباح فى قائمة « بقايا الرأسمالية » .

ومن تناقضات الماركسية : أنها تعتبر الطبقة الرأسمالية غير جديرة بالحياة ، بينما سلوك الماركسيين فى ظل الدولة الماركسية لا يختلف عن سلوك الرأسماليين .

ويرى الماركسيون أن الطبقة الكادحة أرقى طبقات المجتمع ، وأنها تتمتع بالشعور الجدلى ، وأن التاريخ قد أوصلها إلى مرحلة تمكّن هذه الطبقة من أن تحرِّر المجتمعَ كله بجهودها ؛ وهم يصفون الحزب الشيوعى بـ « زبدة هذا الحليب » ، فهو « طليعة الطبقة الكادحة » وهو أعلى صورة لتمثيل تنظيم العمال الطبقى ، فقد تجمعت فيه أفضل عناصر الطبقة الكادحة ، فلا يحق إلا للحزب الشيوعى أن يسلَّم إليه زمام كل المعاملات الاجتماعية .

---

(1) **History of the Communist Party (B)** , Bombay 1944 , p . 276

ولكن الماركسيين ظلوا يقيمون الدليل تلو الدليل بواسطة سلوكهم المستمر على أن هذا التفسير للنظرية الاشتراكية لا أساس له من الصحة ، فلا يمكن الاعتماد على الطبقة الكادحة أو الحزب الشيوعى من هذه الناحية ، تماما كما لا يمكن الاعتماد على الرأسماليين وفق تفسير الماركسيين ؛ فبراءة العمال لا تبقى إلا وهم بدون سلطة .

وكذلك تنكشف حقيقة الشيوعيين حين يجدون فرصة عملية لإظهار سيرتهم الحقيقية ، فما أن يظفروا بفرصة لإظهار سريرتهم إلا وينجلى لنا أنهم لا يقلون نهبا وظلما عن أندادهم الرأسماليين .

ولنأخذ الاشتراكيين والزعماء العماليين المعاصرين لماركس مثالا على هذا ، فقد كان هؤلاء يدافعون عن الطبقة الكادحة وينادون بتبنى الاشتراكية لحل مشكلات الحياة ، إلا أن ماركس ورفيقه إنجلس هزآ بهم ، وقالا : إنهم « أولاد الرأسمالية اللاعبون بالنظريات » ، ووصفاهم بالرجعيين ، وقالا : إنهم متواطئون مع الحكام الظلمة ، وإنهم يرجِّحون المصالح الذاتية على مصالح العمال ، وإنهم ينتقدون البورجوازيين إلا أنهم من الناحية العملية يدافعون عن الذين يظلمون العمال ، وإنهم يتصالحون مع الطبقة الرأسمالية لأجل المصالح الذاتية .

وقالا كذلك : إن الهدف النهائى لاشتراكية هؤلاء ينحصر فى تسكين العمال لكى يمتنعوا عن الصراع ضد الرأسماليين فيتمكن الرأسماليون بالتالى من الاستمرار فى النهب والسلب دونما خوف .

وكان عمال كل العالم ممثَّلين فى الاشتراكية الدولية الثانية التى قامت سنة ١٨٨٩ م ويقول الاشتراكيون إنه — باستثناء مندوب أو مندوبين من مندوبى الدولية الثانية — خان الكلُّ نظرياتِ الماركسية عندما قامت الحرب العالمية الأولى ، فتحولوا إلى عملاء للرأسماليين الناهبين ، ونشطوا فى العمل ضد المصالح

العالمية للطبقة الكادحة ؛ وبذلك قضوا على تنظيمهم بطريقة جدّ شائنة ؛ لقد اختاروا « الانتهازية » ، ووقعوا فى فخ « المساومات السياسية » .

وكان هناك جناح كبير بين تنظيم العمال الروس يسمى بالمنشفيك « الأقلية » ، إلا أن عدد أعضاء هذا الجناح كان يبلغ نحو نصف أعضاء هذا التنظيم ، وكان للمنشفيك سبعة نواب ، بينما كان للجناح المنافس « البلشفيك » ستة نواب فقط فى مجلس الدوما الرابع « البرلمان الروسى فى العهد القيصرى » الذى افتتح سنة ١٩١٢ م .

وحين انعقد أول مؤتمر للمجالس السوفييتية الممثلة لكل أنحاء روسيا ، فى يونيو سنة ١٩١٧ م ، كان المنشفيك أكثر عددا من الممثلين البلشفيك ، إلا أن الذى حدث للمنشفيك هو « أنهم انحرفوا عن الماركسية فى كل القضايا المعاصرة » ، وأخيرا « اتجهوا إلى معاداة الثورة » ، كما يقول الماركسيون .

وكان هؤلاء الناس « المنشفيك » قد ظهروا ، كمجموعة منظمة فى المؤتمر الثانى للحزب الشيوعى المنعقد فى لندن سنة ١٩٠٣ م ، وتم طردهم من صفوف الحزب فى مؤتمر براغ سنة ١٩١٢ م .

وهكذا نجد أن كبار القادة الشيوعيين ، الذين كانوا قد شاركوا ــ جنبا إلى جنب ــ لينين فى الكفاح لأجل « الثورة الاشتراكية العظيمة » ، هم الذين ارتكبوا « الخيانة » ، كما ارتكبوا جرائم جزاؤها القتل فى الشريعة الشيوعية .

ونجد أسماء عظاما فى فهرس « الخائنين » ، فمنهم مؤسس الماركسية فى روسيا : جورج دى بليخنوف ، وتروتسكى أكبر زعيم للجناح البلشفى بعد لينين ، وكامانيف رئيس لجنة الكوميسار ورئيس الكومنترن ، وزينوفيف رئيس اللجنة السوفييتية لمدينة سان بطرسبرغ ، وبوخارين رئيس تحرير صحيفة الحزب « البرافدا » وعضوا اللجنة الإدارية للكومنترن ، وتومسنكى رئيس اتحاد العمال .

وكان كل هؤلاء – إلى جانب مناصبهم المذكورة – أعضاء بالمكتب السياسى للحزب .

وهناك عدد لا يحصى من العمال والفلاحين وغيرهم من الشيوعيين الذين تحولوا حسب الوصف الاشتراكى إلى « خونة » و « أعداء الشعب » ، ولم ينج كبار قادة الحزب بعد لينين من ارتكاب الخيانة .

وينطبق هذا على كل البلاد التى غلبتها الشيوعية ، فولاء كل شخص مشتبه فيه فى البلاد الشيوعية ما عدا الحاكم الأعلى ، ويمكن إلقاء القبض على كل شخص بتهمة أشنع الجرائم ، ثم ينكشف لنا عندما تنتهى حكومة هذا الحاكم الأعلى أنه كان أكبرهم « خيانة » و « عداء للشعب » .

هذه هى أحوال البلدان الاشتراكية التى ينشرها الاشتراكيون بكل ما كان فى حوزتهم من وسائل الإعلام والدعاية ، ولكنهم ينسون فى خضم هذا كله أنهم بعملهم هذا ينفون النظرية الماركسية التى يؤمنون بها ، فهم يقيمون الدليل تلو الدليل على أن ممثلى الطبقة الكادحة وزعماء الحزب الشيوعى يتنافسون مع الرأسماليين فى الأنانية والنهب والسلب ، ولو أجلستَ الشيوعيين فى مقعد الرأسماليين فسيتحولون إلى ظلمة ولصوص أكبر من الرأسماليين ، فكيف – إذن – يمكن إقامة نظام أفضل بوضع وسائل المجتمع فى أيدى أناس هذه شيمهم ؟ !

الإكراه السياسى

من أغرب جوانب التناقض الشيوعى أنه بينما نسمع يوما بعد يوم عن أنشطة معادية للثورة فى البلدان الاشتراكية تؤدى إلى سجن وإعدام كثيرين ، إلا أنه حين تجرى الانتخابات فى هذه البلدان نجد أن المرشحين الرسميين يحصلون على مائة فى المائة من الأصوات !

وبعبارة أخرى : لا ينشط أعداء الطبقة الحاكمة إلا حين يكون عدوهم

مسلطا على رقابهم ، أما حين يجد هؤلاء الناس فرصة شرعية لتغيير حكامهم ، فهم ينهون خلافهم مع أعدائهم ، ويدلون لصالحهم مائة فى المائة من أصواتهم ! .

إنك تقرأ فى الصحف أن قنبلة ألقيت على بيت وزير فى الدولة الشيوعية الفلانية ، وطرحت هناك شعارات تقول : « اقتلوا الشيوعيين » ، وتسمع الإذاعة الشيوعية تعلن الكشف عن (تنظيم معاد للثورة) كان يعمل فى كل المدن والولايات ، هادفا إلى الإطاحة بالحكومة الشيوعية وإبادة الشيوعيين ، وتسمع أن آلافا مؤلفة من المواطنين يفرون من الجنة الاشتراكية ، وتقرأ أن رفاقا عظاما — كانوا يوصفون بزعماء الشعب حتى الأمس — سيعدمون بتهمة الاشتراك فى مؤامرة أو أنهم « انتحروا » ؛ بسبب خيانتهم للحزب ؛ وتجد الوزراء وكبار المسئولين ، الذين جاءوا إلى مناصبهم لأجل الدفاع عن الشعب ، كان مصيرهم فى نهاية الأمر هو الإعدام بسبب الاشتراك فى « مؤامرة مروّعة » .

وتستمر عمليات « التطهير » بصورة مستمرة فى البلاد الشيوعية ، وهو يعنى : اكتشاف أعداء الشيوعية والإجهاز عليهم .... وتقع الإضرابات وأعمال التمرد المسلح ويخرج أعداء الشيوعية فى مظاهرات ويكشف الغطاء عن أعظم المؤامرات ضد الحكومة ، ويقال : إن المشاركين فى هذه المؤامرات كانوا نشطين سرّا « منذ ثلاثين سنة » ، ويتهم الألوف بل ومئات الألوف من المواطنين بأنهم معارضون للخطة التى يريد النظام الشيوعى تنفيذها لخير البلاد .

يحدث هذا كله وأكثر مما يحدث فى البلاد الجمهورية الحرة ، إلا أن الحكومات لا تتغير فى البلاد الشيوعية ، ونتائج الانتخابات التى تعلنها الحكومة دائما تقول : إن مرشحى الحزب الشيوعى حصلوا على « ٩٩,٥٢ من الأصوات »[1] .

---

(1) **Soviet democracy and bourgeois democarcy**, Moscow, 1950, pp 40, 43.

وكان ٩٩٫٧٩ من الناخبين قد أدلوا بأصواتهم فى انتخابات مجلس السوفييت الأعلى التى أجريت سنة ١٩٤٧ م ، ونال مرشحو الحزب الشيوعى ، الذين هم المرشحون الوحيدون فى البلاد الشيوعية : ٩٩ فى المائة من الأصوات ؛ وفى السنة نفسها جرت الانتخابات لاختيار رئيس مجلس السوفييت الأعلى ، فأدليت فيها كل الأصوات بنسبة مائة فى المائة ، وكانت كلها لصالح ستالين ، فلم يبق صوت لم يقترع ، ولم يقترع أحد ضد ستالين !

وتمنح المادة ١٢٥ من دستور الاتحاد السوفييتى لكل المواطنين الروس حق حرية التعبير والكتابة والاجتماع والتظاهر ، كما تعطى المادة ١٢٦ حقا للمواطنين بإنشاء الجمعيات والتنظيمات السياسية ؛ ولكن المواطنين الروس لم يستخدموا – بعد – هذه الحقوق ضد حكومتهم.

وحين يطرح السؤال : لماذا لا يقوم المواطنون الروس بهذا ؟ ! يقال إن المواطنين « ليسوا على خلاف أساسى مع الحكومة إزاء سياساتها ، ولذلك لا ضرورة لاستخدام هذا الحق ضد الحكومة » .

ونسمع هذا الإعلان من ناحية ثم نرى من ناحية أخرى أن النظام يعدم أو يزج فى السجون مئات الألوف من المواطنين بتهمة الأعمال السرية ضد الحكومة ، فهل لا يعرف معارضو الطبقة الحاكمة فى البلاد الشيوعية هذه الحقيقة البسيطة بأن اللجوء إلى الأعمال السرية يعنى القضاء على خططهم ، بينما يتاح لهم العمل الديمقراطى والقانونى للكفاح ضد الحكومة ؟ !

فهم لا ينشرون أفكارهم عن طريق الصحف ، ولا يرفعون أصواتهم فى الاجتماعات ، ولا يكافحون لتغيير الحكومة بالطريق الشرعى ؛ لأن هذه كلها طرق تؤدى إلى النجاح ، وهم على العكس من هذا ينهجون طريق المؤامرات والتنظيمات السرية لكى تضع الحكومة يدها عليهم بتهمة ارتكاب « أعمال غير شرعية » .

إن طرق الحياة والموت مفتوحة أمامهم ولكن ما أحمقهم ، إنهم يرجِّحون سلوك درب الموت عن عمد ! ! !

وهذا هو أكبر تناقض تعانى منه جميع البلاد الشيوعية ، وتجربة كل البلاد التى نجحت فيها الثورة الشيوعية قد أثبتت أن الشيوعية أبشع نظام اجتماعى ظهر فى العالم ، ولم يخترع أحد نظاما أشنع من النظام الشيوعى إلى اليوم ، والمواطنون يعانون من أشد العذاب فى الدول الشيوعية ، وهم يتوقون إلى التخلص من طوق الشيوعية ، ولكن الرفاق الشيوعيين يريدون أن يثبتوا أن نظامهم هذا هو أفضل نظام ظهر فى التاريخ ، وهم يقدمون مواطنيهم المتذمرين الغاضبين ، وكأنهم فى منتهى الإخلاص والولاء لحكوماتهم .

والأحوال متاحة – تماما – لتقديم صورة كاذبة كهذه ، فالأنظمة الشيوعية تحكم سيطرتها على وسائل الإعلام ، وبإمكانها أن تنشر وتذيع ما تشاء داخل بلدانها دون أدنى خوف من النفى والتكذيب ؛ فلو قامت بإعلان يعارض أمانى الشعب كله فلن يتمكن مواطن واحد من إذاعة بيان ضد هذا الإعلان .

وتشن الحكومات الشيوعية دعاية مستمرة – طبقا لخطة محكمة منظمة – بأن حكومات البلاد الشيوعية هى أفضل حكومات العالم ، وأنها تتمتع بكامل ولاء شعوبها ، وبما أن أرزاق كل المواطنين بيد الدولة فى ظل هذه الحكومات الشيوعية ، فيضطر الناس إلى أن يصوتوا فى الانتخابات لصالح مرشحى الحزب الشيوعى ؛ لأن المعارضة تعنى الموت .

وهكذا تحصل هذه الحكومات على التأييد بالإكراه ، ثم تنطلق لكى تعلن على العالم أن شعوبها تؤيدها وتعتمد عليها اعتمادا كليا !

ولكن هل يمكن تغيير أحوال بلد ما بالإكراه والدعاية الكاذبة ؟ ! إن الحكومات الشيوعية ترفع راية العدل الاجتماعى ، ولكنها تمارس الظلم الاجتماعى ،

والناس فى ظاهرهم مؤيدون لحكوماتهم ، ولكن نار العداء لحكامهم تتأجج فى صدورهم ، وهم يصوّتون لصالح المرشحين الشيوعيين فى صناديق الاقتراع ، ولكن أمانى الثورة المضادة تداعب قلوبهم ؛ ولذلك من الواجبات الدائمة لكل الأنظمة الشيوعية أن تنقّب عن أفراد حانقين على النظام القائم من الذين يحلمون بإحلال نظام أفضل محله ..

وتطلع علينا الجرائد يوما بعد يوم بأنباء تقول بكشف مجموعة متآمرة فى الدولة الشيوعية الفلانية ، وأنها كانت تخطط لقلب نظام الحكم ، ثم يقبض على كبار زعماء تلك الدولة وحكامها بهذه التهمة ، ويرمى بهم فى غياهب السجون .

وقد كشفت هذه الازدواجية فى سلوك الحكومات الشيوعية عن حقيقة أكاذيبها ، فهذا السلوك المزدوج لا يعنى إلا أن الحكومات الشيوعية كاذبة فى دعواها بأن الشعب مطمئن بها ويؤيدها ، لدرجة أنه لا يفكر فى تأسيس حزب سياسى آخر يقارع الحزب الشيوعى .

ولو كان الشعب راضيا ومطمئنا إلى هذا الحد - كما تقولون - فليس هناك مجال لأنشطة الثورة المضادة التى تعترفون بأن كبار القوم فى بلادكم من زعماء ووزراء وآخرين يشتركون فيها ! ومن أين يأتى هؤلاء المعارضون عندما يدلى الناس فى بلادكم مائة فى المائة من أصواتهم مؤيدين مرشحى حزبكم الشيوعى ؟ ! فهل كان هؤلاء المعارضون محرومين من حق التصويت حين جرت الانتخابات فى بلدانكم ؟ ! أو أنهم صوتوا لكم حينئذ بالرغم من معارضتهم إياكم ؟ ! وأنتم الذين تزعمون أن حرية الرأى والتنظيم مكفولة فى بلادكم ، فلِمَ لم يرفع هؤلاء المعارضون أصواتهم ضدكم بواسطة الصحافة المحلية ؟ ! ولِمَ لم يكوّنوا جماعة أو حزبا لهم ليعملوا على إسقاط الحكومة الشيوعية بصورة قانونية ؟ !

هذه الوقائع تمثل دليلا واضحا على أن أبواب التعبير الحر عن الرأى مسدودة فى البلاد الشيوعية ، ولذلك يتجه المعارضون إلى التعبير عن معارضتهم بأساليب

غير قانونية .

وإعلان الحكومات الشيوعية بأنها تحصل على مائة فى المائة من الأصوات فى الانتخابات ثم زجها بألوف مؤلفة من مواطنيها فى غياهب السجون دليل فى نفسه على أن البلاد الشيوعية قد قضت على حرية البشر ، وأن كل الأبواب القانونية والديمقراطية مسدودة فى وجه المواطن الذى يختلف مع المجموعة الحاكمة .

إنه حر – بطبيعة الحال – أن يدلى بصوته لمرشح الطبقة الحاكمة فى مسرحية الانتخابات ، إلا أنه لا يستطيع أن يعبر عن رأيه تعبيرا علنيًا لو اختلف مع حكامه أو أراد تغييرهم ، وما عليه فى هذه الحالة إلا أن يسلك طريق المؤامرات والأنشطة السرية لهذا الغرض .

وكان الزعماء الروس قد أعلنوا أن تاريخ ستالين لن يكرر فى روسيا وأن الاتحاد السوفييتى سيظل يبنى الاشتراكية وفق الأسلوب الماركسى اللينينى الخالص .

وكان التقرير الذى تقدم به خروشيف أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى الروسى (يناير ١٩٥٦ م) ، يعنى – بكل وضوح – أن الماركسية قد أخفقت إخفاقا ذريعا فى دعواها بأنه يمكن إصلاح المجتمع البشرى بتغيير أحواله المادية .

ولكن الزعماء الروس لم يكونوا قد اعترفوا بمظالم ستالين لأجل الاعتراف بأخطاء الماركسية ، بل كان العامل الذى دفعهم إلى هذا الاعتراف هو إدراكهم أن الشعب الروسى كان قد ضج من حكومة ستالين وأن العالم كله قد عرف – برغم وجود الستار الحديدى – أنه قد قضى على حرية الشعب فى روسيا ، ولذلك كان ضروريا لورثة ستالين أن يؤكدوا لرعاياهم وللعالم أجمع بأن حكومتهم ستختلف عن حكومة ستالين .

وكان أمام القادة الشيوعيين فى روسيا طريقان : أحدهما : أن يتوبوا من الماركسية التى كانت السبب الحقيقى وراء المشكلات التى كانوا يواجهونها ، وأن

يقضوا على نظام الملكية الاجتماعية ويقيموا نظام الاقتصاد الحر بدلا منه .

ولكنهم لم يكونوا يرغبون فى تبنى هذا الحل الجذرى ، ولذلك اختاروا الطريق الآخر المفتوح أمامهم ، وهو أن يلقوا بالمسئولية على شخص معين وهو ستالين .

لقد رفضوا أن يعترفوا بأن الذى حدث هو نتيجة حتمية للنظام السائد فى روسيا ؛ وذلك لأن اعترافا كهذا كان تخطئة وتجريما لهم أيضا ، فقالوا : إن سلوك ستالين «الشخصى» هو الذى مكّن له من التحول إلى دكتاتور بعد تسلم السلطة ، ولذلك رفع هؤلاء شعار « القيادة الجماعية » ، وقالوا : إنه لن تكون فى بلادنا دكتاتورية فرد واحد من الآن فصاعدا ، بل سيشارك عدة أفراد فى السلطة واتخاذ القرار .

وهكذا أراد هؤلاء أن يؤكدوا لرعاياهم ولرعايا البلاد الخاضعة للنفوذ الروسى أن حكام روسيا الجدد سيختلفون عن حكومة ستالين الظالمة وأن الديمقراطية ستحكمهم من الآن فصاعدا بدلا من الدكتاتورية ، وأن القيادة الجماعية ستحل محل القيادة الفردية ؛ وهكذا أراد حكام الكريملين الجدد أن يؤكدوا للرأى العام خارج بلادهم أن الظلم والإكراه قد رحل عن روسيا مع رحيل ستالين .

ولكن الوقائع أثبتت أن شعار « القيادة الجماعية » كان محض خدعة ، فكان ستالين يستخدم المؤامرات والتصفيات الجسدية للتخلص من كل القادة الذين كان يمكنهم أن يكونوا أندادًا له فى يوم من الأيام .

وبدأت هذه المسرحية من جديد فى الكريملين فى ظل الحكام الجدد الذين خلفوا ستالين ، وكان بطل المسرحية هذه المرة هو الأمين الأول للحزب الشيوعى الروسى « خروشوف » . لقد استخدم خروشوف رفيقه « مالنكوف » للقضاء على عصابة « بيريا » ، ثم استمال قائد القوات الروسية المسلحة المارشال « زوكوف » إلى جانبه لكى يطرد كبار زعماء الحزب الشيوعى من أمثال :

مالنكوف ومولوتوف وشبيلوف وكاغانوفيتش .

وحين تم هذا كله أزيح المارشال زوكوف هو الآخر عندما كان يقوم بجولة رسمية مطوّلة فى يوغوسلافيا ، فأعلنت إذاعة موسكو خبر عودة المارشال زوكوف إلى البلاد وطرده من منصبه فى نشرة إخبارية واحدة فى يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٧ !

وهكذا لم تمض بضع سنوات حتى انفرط عقد « القيادة الجماعية » ، وتحول خروشوف إلى الحاكم الأوحد على روسيا تماما كما كان ستالين من قبل ،وحصل خروشوف على منصب رئيس الوزراء – أيضا – فى مارس سنة ١٩٥٨ م ، إلى جانب كونه أمينا عاما للحزب ؛ ولم تمض سنوات طويلة حتى وجهت إليه اتهامات الظلم والدكتاتورية التى كان خروشوف نفسه قد وجهها إلى سلفه ستالين خلال المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى الروسى ، واضطر خروشوف تحت ضغط الحزب أن يستقيل من جميع مناصبه فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، ثم عاش بقية أيامه مغمورا خارج موسكو ، إلى أن توفى ذات مساء سنة ١٩٧١ م .

والألاعيب التكنولوجية التى جرّبتها روسيا فور طرد المارشال زوكوف كانت محاولة لصرف الأنظار عن الأحوال السوداء التى عادت تخيم على روسيا من جديد ، وثبت مرة أخرى للعالم أن شعارات « الديمقراطية » و « القيادة الجماعية » التى طرحتها القيادة الروسية الجديدة ليست إلا شعارات جوفاء .

لقد مات ستالين ولكن « الستالينية » ستظل تحكم روسيا ما بقيت عليها سيادة ماركسية ، ولهذا وجد الزعماء الروس أن من الأنسب إطلاق « قمر صناعى » لصرف أنظار العالم عن المشكلات الحقيقية .

وقد نشرت إحدى الصحف رسما كاريكاتوريا لطيفا بهذه المناسبة ، فنرى فيه خروشوف يضرب شيئا أشبه بكرة القدم ثم نرى هذه الكرة تسبح فى الفضاء وهى تحمل اسم « المارشال زوكوف » !

الحتمية الشيوعية

يرى بعض الاشتراكيين المخلصين أن الأحوال التى وقعت فى روسيا فى أعقاب ثورة أكتوبر الشيوعية هى « خيانة للثورة » ، فهم يرون أن فشل الثورة ليس فشلا لمبادئها ، بل الذى حدث – لسوء الحظ – هو أن شخصا مثل : ستالين وصل إلى سدة الحكم هناك فيقول الاشتراكى الهندى المعروف جاى براكاش نارايان : « **الجدلية المادية عقيدة تهدف إلى إكمال الإنسانية ، ولكنهم حوّلوها فى روسيا إلى دين الحكم الدكتاتورى** »[1] .

ولكن هذا التبرير يدحض نفسه بنفسه ، فهو يعنى أن الاشتراكيين يسلّمون بضعف النظام الاشتراكى الكامن فى تجمع سلطات هائلة فى أيدى الحكومة ... وهذا التبرير يعترف بأن قادة نظام الجدلية المادية قادرون على تحويله بكل سهولة إلى حكم دكتاتورى ، فما هى الوسيلة فى مثل هذه الحالة للحيلولة دون فساد الحكام الاشتراكيين الذين يتمتعون بسلطات تفوق ما تمتع به الأباطرة عبر التاريخ ؟ ! ويجيب الزعيم الاشتراكى الهندى « أشوك ميهتا » على هذه العقدة قائلا : « **يميل الاقتصاد الاشتراكى إلى ارتكاز السلطات ، ولذلك من الضرورى بمكان أن تكون سياسة الدولة الاشتراكية ديمقراطية وأن تكون ثقافتها حرة** »[2] .

ولكن هذا الرد لا يعدو أن يكون أمنية واهية ، فحين ينقد المفكرون الاشتراكيون النظام الرأسمالى نراهم يستخدمون كل ما لديهم من قوة ليثبتوا أن ارتكاز وسائل الاقتصاد فى أيدى طبقة ما يعنى أن تقع الحياة الاجتماعية كلها تحت سيطرة تلك الطبقة ، فيتحول المجتمع كله إلى عبيد لها ، ولكن هؤلاء

---

(١) كتاب **جمهورى سوشلزم** « بالأردية » ص ١٣ .
(٢) **المصدر السابق** ، ص ١٣ .

أنفسهم يأملون أن تظل الحرية والديمقراطية قائمة باقية فى ظل النظام الاشتراكى الذى يحبونه ويضعون فيه كل وسائل الاقتصاد فى أيدى الطبقة « الكادحة » الحاكمة .

والسؤال الذى يثور هنا هو : كيف تظل المجالات الأخرى حرة بينما ترتكز سلطات السياسة والاقتصاد فى أيد معينة فى ظل النظام الاشتراكى ؟ ! إنهم يقولون إن الرأسماليين يتحولون إلى « لصوص » فى ظل نظام الملكية الخاصة ، ولكنهم يأملون أن تبقى الحرية قائمة حين يضعون أضعافا مضاعفة من السلطات فى أيدى عصابة صغيرة .

وهذا هو التناقض الكبير الذى يعانى منه « المتنورون » من المفكرين الاشتراكيين ، إنهم يعتبرون أن الحل الاجتماعى الذى وصفه ماركس هو الحل الصحيح لمشكلات البشرية ، ونراهم فى الوقت نفسه ينددون بروسيا التى هى المختبر الأول للحل الماركسى قائلين : **إن نظام الظلم والإكراه قائم هناك** .

والسؤال الطبيعى الذى يطرح نفسه هنا هو : لماذا يحدث ما يحدث فى روسيا ؟ ! ولماذا لا يحدث هذا كله فى البلاد الديمقراطية ؟ ! فحين لم تتمكن حكومة ما من إقامة نظام قوى فى فرنسا تغيرت حكوماتها خمسا وعشرين مرة خلال العشر سنوات الماضية ، ولكن الحكومة لم تتغير فى روسيا خلال الخمسين سنة الماضية ، فلا يزيح الحاكمَ هناك إلا ملكُ الموت ! ! !

ولا إجابة على هذا السؤال إلا أن حكومة نظام الملكية الاجتماعية تتمتع بسلطات تفوق ما تمتع به الأباطرة فى وقت من الأوقات ، وماذا سيفعل الاشتراكيون « المتنورون » لو فسدت الحكومة التى يريدون إنشاءها بعد تسلم زمام السلطة تماما كما فسدت حكومة ستالين من قبل ؟ !

والقول بإمكان تنفيذ الاشتراكية بدون اللجوء إلى الإكراه السياسى لا يعدو أن

يكون أمنية زائفة ، وهذا يرجع إلى ضعف الإنسان الذى لا يعترف بخطئه ، بل يبرره ليلقى بالمسئولية على الأحوال والظروف .

والحقيقة هى أن أفعال ستالين نتيجة حتمية للنظام الاشتراكى وأخلاق الجدلية المادية ، فلم يكن بوسع شخص آخر على رأس هذا النظام إلا أن يقوم بما قام به ستالين فى موقعه .

ولم يتمتع ماركس نفسه بالسلطة إلا أن السلوك الذى نستشفه من كتاباته لا يختلف عن سلوك ستالين فى أى حال من الأحوال ، وماركس هو الذى قال « **نحن جلّادون** » .

وحين نفته الحكومة الألمانية من بلادها فى مايو سنة ١٨٤٩ ، واضطر ماركس إلى إغلاق صحيفته « جازيت الراين الجديد » كتب ماركس فى آخر عدد من صحيفته الذى صدر فى ١٩ مايو من تلك السنة قائلا : « لماذا تكذب الحكومة وتفترى لكى تزعجنا ؟ ! نحن ثوريون ، وعندما ستتغير أحوالنا لن نبحث عن مبررات لاستخدام العنف »[١] ، وهناك كتابات مماثلة كثيرة تكشف عن أخلاق رسول الاشتراكية .

ولكن الأمر لا يتوقف هنا ، فالحقيقة هى أن الظلم هو من صميم طبيعة الاشتراكية ، فحل الملكية الاجتماعية حل غير طبيعى بالمرة ، وهو يخالف جميع سنن التاريخ ، ولابد من اللجوء إلى العنف لتنفيذ هذا النظام ولإبقائه على قيد الحياة .

وكل ما قام به ستالين نتيجة حتمية للشيوعية ، وكانت هذه النتائج قد بدأت فى الظهور فى عهد لينين ، وحين كانت موسكو تعلن « **ستالين هو لينين اليوم** » فهى كانت تمدح ستالين من ناحية ، وتقول من ناحية أخرى : إن لينين لو بقى

---

(١) شيرجنغ ، ص ٧٧ .

على قيد الحياة لاتبع سياسة مماثلة لما لجأ إليه ستالين فيما بعد .

وكان لينين قد صرف معظم وقته للحرب على « أعداء » الطبقة الكادحة المتمثلين فى الرأسماليين ، أما ستالين فكان عليه أن يشن الحرب على الأعداء الذين نشأوا فى صفوف الحزب نفسه ، وكان عهد لينين هو عهد بداية الثورة ، ولم تكن الخلافات الداخلية قد برزت – بعد – داخل الحزب الحاكم وكان هدفه آنذاك رأسماليى روسيا والأحزاب السياسية غير البلشفية .

ولكن نشب الصراع على القيادة داخل الحزب فى عهد ستالين ، وهو ما يحدث عموما فى مثل هذه الثورات ، ولذلك وجب على ستالين أن يحارب ضد من سماهم بـ « خونة البيت » .

فكان لينين يستخدم مهارته للقضاء على الأعداء خارج الحزب ، بينما وجب على ستالين أن يجهز على الأعداء من الشيوعيين داخل الحزب ولو كان ماركس رئيسا لوزراء روسيا لفعل ما فعله ستالين .

فلا مناص من ظهور البغضاء والعنف فى ظل النظام الذى يقسم المجتمع إلى طبقتين متعارضتين متصارعتين ، وحين تبرز اتجاهات البغضاء والعنف فهى لا تقف عند حد ما ، فهذا الأفعى لا يكتفى بلدغ الآخرين ، بل يلتهم أبناءه أيضا .

وقد قال الزعيم الاشتراكى الهندى المعروف أشوك ميهتا : « إنك تقتل تروتسكى بصورة حتمية بعد قتل القيصر »[١] .

فالحقيقة هى أن روسيا اللينينية كانت حبلى بكل تلك العناصر التى ظهرت للعيان فى روسيا الستالينية ، ولو بقى لينين على قيد الحياة لاضطر إلى القيام بكل تلك الإجراءات التى لجأ إليها ستالين خلال حكمه ، فالشيوعية فى السلطة هى الستالينية ، ما فى ذلك من بدّ .

---

(١) كتاب **جمهورى سوشلزم** ، ص ١٢٨ .

الفصل التاسع

الجنة الحمراء

الجنة الحمراء

تزعم الشيوعية أنها قدمت الحل الصحيح لمشكلات البشرية لأول مرة فى التاريخ ، وأن البلاد الشيوعية هى المناطق السعيدة التى تنعم بنتائج هذا الحل ، وأن مواطنى الدول الشيوعية يتمتعون بكل ما كانوا يحلمون به من قبل ؛ إنها كذبة عظمى لا تقوم لها قائمة إلا عندما تنعدم كل وسائل الإعلام الحرة ، ولا تبقى إلا البيانات الرسمية التى تذيعها الحكومات الشيوعية ؛ وهذا هو السبب فى أن الأنظمة الاشتراكية تحكم قبضتها على كل وسائل النشر والإعلام ، وتضع الحياة الاجتماعية تحت ضغوط وقيود شديدة ، فلا يتمكن أى مواطن من التعبير الحر عن أفكاره طالما بقى داخل حدود هذه الدول .

والظلم والعنف الاشتراكى لا يحدث بالصدفة فيما يتعلق بهذا الجانب أيضا ، فالحقيقة هى أنه لا سبيل إلى إثبات دعاوى الاشتراكية إلا بعد القضاء على الحريات المدنية ، ويكمن السر فى هذا القهر الذى تمارسه الأنظمة الاشتراكية وغيرها من النظم البشرية المماثلة فى أن النظام الإلهى هو وحده الذى يعطى الأمن والرفاهية الحقيقية للناس ، أما لو أراد نظام من صنع البشر أن يقيم الدليل على نجاحه ، فلا سبيل إلى ذلك إلا بإقامة ستار حديدى حول المجتمع الذى يطبّق فيه هذا النظام ، لكى لا يطّلع الناس خارجه على حقيقة ما يجرى داخل هذا المجتمع ؛ ثم يحكم مثلُ هذا النظام قبضتَه على كل وسائل الإعلام وصياغة الأفكار ثم يعلن على العالم أن هناك جنّة داخل هذا الستار الحديدى .

وعندما يسمع أزيز الرصاص من داخل هذا الستار الحديدى سيقول هذا

النظام : إن الخونة يلعون مصيرهم ، ولو أفلت أحد إلى خارج السجن وأخبر العالم بأسرار هذا المجتمع ، فسيردّ هذا النظام قائلا : هذا الشخص عميل للعدو الذى ينشر الأكاذيب عنا .

وليس من باب الصدف أن الشيوعية تبنت الدكتاتورية لتنظيمها السياسى ، فلا ينفعها تنظيم سياسى آخر ، ولم يكن بإمكانها أن تثبت صدق دعواها إلا لو أحكمت القبضة على المجتمع الذى تحكمه ، وتُلجِم جميع الألسن ما عدا أبواق الحكومة ، وتحكم على كل وسائل المجتمع ، وتقبض على من تريد ، وتنفى من تريد ، وتعدم من تريد ؛ ولا تكون بمثل هذا المجتمع صحافة غير حكومية تخبر العالم بما يجرى فى بلادها ؛ فالجنّة الحمراء تبقى ما بقى الستار الحديدى حولها وتنكشف عورتها فور ما يزول هذا الستار .

وهذا هو السبب فى أن كل محاولة اشتراكية قد أخفقت حين أرادت إقامة نظام ديمقراطى بدون اللجوء إلى الدكتاتورية ، فنجد أن مائة من مرشحى الحزب الاجتماعى الديمقراطى « الاشتراكى » فازوا فى الانتخابات النيابية فى اليابان سنة ١٩٤٥ م ، وحين جرت انتخابات عامة سنة ١٩٤٧ م ارتفع عدد نواب هذا الحزب الاشتراكى إلى ١٤٧ ، فأصبح الحزب الاجتماعى الديمقراطى أكبر الأحزاب فى البرلمان اليابانى ، مما مكنه من تأليف الوزارة بإشراك بعض العناصر الأخرى .

وكان ينبغى أن يعشق الشعب اليابانى بركات النظام الاشتراكى فى مواجهة عيوب النظام الرأسمالى ، وأن يعطى مائة فى المائة من أصواته لهذا الحزب الاشتراكى فى الانتخابات النيابية القادمة ، ولكن حين أجريت انتخابات نيابية جديدة فى اليابان سنة ١٩٤٩ م تناقص عدد نواب الحزب الاجتماعى الديمقراطى من ١٤٦ إلى ٢٨ نائبا فقط[١] .

---

(١) أشوك ميهتا ، **جمهورى سوشلزم** « الاشتراكية الجمهورية — بالأردية » ص ٩١ .

وقد شاهدنا ألاعيب مماثلة فى الهند فقامت حكومة حزب الشعب الاشتراكى Parja Socialist Party فى ولاية تراونكور كوتْشِين « ولاية كيرالا حاليا » فى أواخر سنة ١٩٥٣ م ، وسرعان ما ظهر التململ بين الشعب ، وتطور الأمر إلى أن وقع الصدام بين الشعب والحكومة ، فأطلقت الشرطة النيران على مجموعة من المتظاهرين فى ١١ أغسطس سنة ١٩٥٤ م ، ونتج عنه مقتل ثمانية أشخاص وأصيب اثنا عشر شخصا بالجراح .

ولم تكن هذه الرصاصات قد أطلقت فى دولة اشتراكية حتى لا يسمع العالم أزيزها ، لقد انتشر خبر هذه المذبحة فى كل أنحاء البلاد ووجِّهت انتقادات شديدة إلى الحكومة الاشتراكية فوقع انتشار شديد داخل الحزب أيضا ، وانتهى أمر هذه الوزارة الاشتراكية بأن تقدم أحد نواب هذا الحزب نفسه بمشروع قرار عدم الثقة فى هذه الحكومة ، فوافق المجلس النيابى المحلى للولاية على هذا المشروع ، وهكذا انتهى حكم حزب الشعب الاشتراكى خلال عشرة أشهر من ظهوره .

حقيقة الرفاهية الاقتصادية

يقول بعض الناس : **قد تكون هناك دكتاتورية سياسية فى الاتحاد السوفييتى ، وقد تكون هناك قيود على الحريات المدنية ، إلا أنه مما لا يمكن إنكاره أن روسيا قد حلت مشكلة الجوع الأساسية .**

إن مثل هذا القول بمثابة الزعم بأن الظلم والعدل ، والعطاء والمنع يمكن أن يجتمعا فى مكان واحد ووقت واحد ، ولو كانت هذه هى البطولة الشيوعية فهى ليست خاصة بروسيا السوفييتية وغيرها من البلاد الشيوعية ، بل قد حُلّ هذا المشكل فى جميع سجون العالم منذ أمد بعيد ، فقانون السجون يسلب حريات الإنسان ويبيح ظلمه ، ولكنه هو الآخر يحل مشكل الجوع الرئيسى .

وحتى فى أطوار التاريخ المظلمة كان العبيد يتمتعون بهذه الأشياء ، لقد كان

أسيادهم يسلبون حريتهم ، ولكنهم كانوا يحلون لهم مشكل الجوع الأساسى .

وبغض النظر عن كل هذا ، نريد أن نسأل الذين يلقون علينا قصائد الرفاهية الاقتصادية الروسية : من أين جاءكم هذا النبأ ؟ هل هو من الصحف الروسية والمنشورات الروسية الرسمية ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما مصداقية هذه الوسائل التى تنشرها الحكومة الروسية نفسها ؟

فهذا بيان المدّعِى وليس بيان مراقب محايد ، بل إن روسيا التى تزعم أن مواطنيها سعداء اقتصاديا ، هى التى تعلن بكل قوة أن هناك حرية كاملة فى روسيا ، بل هى التى تزعم أن مواطنى روسيا المائتى مليون هم أول شعب فى التاريخ يتمتع بالحرية الحقيقية ! !

إذن كيف تقبل بصحة دعوى شخص ما فى قضية معينة وترفضها فى قضية أخرى ؟ ! وإن لم يكن مصدر معلوماتكم هو ما تذيعه روسيا فهل تعتمدون على انطباعات الذين يزورون الجنة الحمراء ؟ ![1] ، وإذا كان الأمر كذلك فهناك تناقضات شديدة فى بيانات زوّار روسيا .

فلو كان الزوار الشيوعيون يصفون روسيا بالجنة الاقتصادية ، فإن الزوار المعارضين للشيوعية سيقولون العكس من هذا ، ومَنْ تقبل به فى مثل هذه الحالة ؟ ! أم أنك زرت روسيا بنفسك وحصلت على المعلومات مباشرة ؟ ! ولكن

---

(١) من الطريف أن نذكر هنا واقعة حدثت قبيل الانتخابات النيابية الهندية الثانية ، حين كان الحزب الشيوعى يطلب من الناس التصويت له ، بحجة أن حكومة حزب المؤتمر فاسدة ، وأن أحوال البلاد ساءت فى ظلها كثيرا ؛ وحين سئل أمين عام الحزب الشيوعى الهندى أجاى غوش Ajay Ghosh فى مؤتمر صحفى بمدينة كلكوتا فى يناير ١٩٥٧ م عما إذا كانت تصريحات رئيس وزراء الصين ، التى أثنى فيها على الهند ونهضتها ، ستؤثر فى نتائج الانتخابات ؟ فأجاب : « نحن نعرف حالة البلاد أكثر من الأجانب الذين يقضون بضعة أيام فى بلادنا » . فهكذا لو جاء أجنبى وأثنى على الأحوال فى الهند فلن يُقبَل كلامه ، ولكن لو زار بعض الأجانب روسيا وعادوا ينشدون قصائد مديح فى نظامها ، فذلك يقيم الدليل على رقى روسيا الشيوعية ونهضتها .... هذا هو المنطق الماركسى !

كيف تثق بأن أى مواطن روسى سيقول لك ما لا يوافق سياسات حكومته المعلنة ، وأنت الذى تقبل بوجود الإكراه السياسى المفروض على روسيا ، فلا توجد حرية التعبير فى البلاد الشيوعية ، وكل إعلان هناك هو إعلان حكومى ، والذين يتوجهون إلى روسيا سائحين ويتحدثون إلى بعض المواطنين بواسطة مترجم حكومى يسمعون إلى قصائد مدح فى النظام الشيوعى ، ولكن هناك آلاف مؤلفة من مواطنى الدول الشيوعية الذين يفرّون من بلدانهم ، ويلجأون إلى بلدان خارجية وهم يكشفون عن وقائع مروّعة تكفى لهزّ أعماق أى إنسان .

إذن ماذا نصدِّق وماذا لا نصدق ؟ ! وكان غاندى قد قال : **إنه من الصعب أن نتأكد من أن الناس لا يموتون جوعا فى مجتمع محروم من الحريات المدنية وحرية التعبير عن الرأى .**

ولا أريد أن أحلل هنا المعلومات المغلوطة التى تقدم لإثبات الرقى الذى أحرزته روسيا ، كما لا أريد أن أخوض فى أن معظم الكتّاب حول روسيا يتحدثون حول الماكينات والمصانع والجرارات الزراعية ، بينما كان يجب عليهم أن يذكروا الملبس والمسكن والمأكل ؛ إنهم يخلطون بين هذين الشيئين المختلفين نوعا .

فليس من باب الضرورة أن المصانع والماكينات ستؤدى إلى توفر الشيء الآخر أيضا لدى عامة المواطنين ! ولا أريد أن أذكر أن نجاح الخطط التنموية فى البلاد الاشتراكية قبل مواعيدها ليس أكثر من خدعة ، فالزعيم الاشتراكى الشعبى (الهندى) أتشارية كريبلانى هو الذى قال : « **نجاح الخطط يعتمد على الأمناء الجيدين الذين يلعبون بالأرقام لإنجاح أية خطة** » .

ولا أريد أن أخوض فى المرتبات الضخمة التى تعلن روسيا أن مواطنيها يتقاضونها ، فكم تفقد هذه المرتبات من قيمتها حين تقارن الأسعار المرتفعة لحاجات الحياة هناك .

ولا أريد أن أذكر كذلك أن دعاية الزعماء الاشتراكيين بأنهم يتقاضون مرتبات ضئيلة تتحول إلى أكاذيب حين نكتشف أنهم قد يتقاضون مرتبات صغيرة إلا أنهم يحصلون بواسطة البدلات المرتفعة والغذاء والمسكن المجانى على كل ما يحصل عليه مسئول من مسئولى البلاد البورجوازية .

ولا أريد أن أؤكد كذلك على أن بعض الخطب والمقالات لا تكفى لمعرفة الحقائق الواقعة فى بلد ما فيمكن توفير مثل هذه الكتابات حول أى بلد من البلاد .

ولا أريد أن أبحث كذلك فى أن رفاهية شعوب البلاد الاشتراكية تقدم دائما فى قالب « الأرقام المتوسطة » مع أن متوسط الأرقام لا يكفى دليلا لإثبات رفاهية شعب ما .

سؤال أساسى

هذه كلها مباحث ثانوية ، فالسؤال الأساسى هو : ما هو التبرير النظرى لهذه المزاعم حول الرقى الاقتصادى ورفاهية الشعب ؟ ! لماذا تزعم روسيا وغيرها من البلاد الاشتراكية أنها قد حلت مشكلة لم تحلها الدول الأخرى ؟ ! وما هى الخاصة التى تميز البلاد الاشتراكية عن البلاد الرأسمالية ؟ ! هذه الخاصة ليست إلا نظام الملكية الاجتماعية ؛ فالشيوعيون يزعمون أنهم قد أقاموا الاشتراكية فى روسيا بصفة خاصة وفى البلاد الشيوعية الأخرى بصفة عامة ، وما قصص الرقى والرفاهية التى ينشرونها إلا نتائج أو دعوى على هذا الزعم ، وهنا سنتحدث فى هذه الدعوى نفسها .

ما السبب فى هذه الحالة التى نراها فى العالم من كثرة الفقراء وقلة الأغنياء ؟ ! تقول الماركسية : إن السبب الوحيد لهذه الحالة هو أن آخرين يستولون على جهد الإنتاج الذى كان ينبغى أن يستفيد منه الكادحون ، بعبارة أخرى : فقر الإنسان

مردّه إلى أنه لا يحصل على كسبه كاملا غير منقوص ، وسبب الغنى يكمن فى أن البعض ينهبون كسب الآخرين بدون جهد .

وعلى سبيل المثال ينشىء البعض مصانع ومزارع ويحصلون بواسطتها على أرباح عظيمة ، وهذه الأرباح هى الجزء الذى يستقطعه صاحب المصنع أو المزرعة من أجور العمال الذين يعملون لديه ؛ ويقول ماركس : **إن « الأرباح » هى النسبة التى تغتصب من أجور الكادحين** ، وتسمى نظرية ماركس هذه بنظرية « القيمة الزائدة » ، ويستخدمها ماركس لكى يشرح كيف يظهر الفقر والغنى فى المجتمع الرأسمالى ؟ ويقول ماركس : إن سعر المنتوجات التى تطرح فى الأسواق للبيع يعتمد على شيئين : أولا المواد الخام والماكينات ، وثانيا : قوة العمال الإنتاجية التى تقاس بمقياس الزمن .

ويقول ماركس وهو يشرح هذه النظرية : إن سعر كل منتوج يعتمد على المواد الطبيعية ، ثم على الجهد البشرى المبذول لإنتاجه ، ويرى ماركس أنه لا يدخل فى هذا الجهد عقل الرأسمالى لإعداد المصنع وتنظيمه كما لا تدخل فيه الجهود التى يبذلها الرأسمالى خارج المصنع لجعل ذلك المنتوج مفيدا ونافعا ؛ فالجهد عند ماركس هو الشىء الذى يبذله العامل وحده .

وهو يستنتج من هذا أن القيمة التى تتوفر ببيع المنتوج يجب أن تعود من الناحية المبدئية إلى العامل وإلى المواد الخام التى استخدمت لإنتاجه ، ويجب ألا يحصل الرأسمالى على شىء من هذا العائد ؛ وعلى سبيل المثال : لو بيعت لفّة قماش بـ « ٤٥٠ » دولارا ، فيمكننا أن نفترض أن نسبة المواد الخام والوقود والماكينات وإيجار المصنع تبلغ مائتى دولار ، وحصل العمال على مائتى دولار كأجور ، وهكذا بلغت تكلفة هذه اللفّة أربعمائة دولار ، ولكن صاحب المصنع باع اللفة بأربعمائة وخمسين دولارا ، ووضع الخمسين دولارا فى جيبه ، بينما يقول ماركس إن هذه الخمسين دولارا هى الأخرى من حق العمال ، ولكن الرأسمالى

أنقص من أجرهم هذه النسبة ليستولى عليها لنفسه باسم « الأرباح » ، وهذه هى « القيمة الزائدة » التى تكدِّس الرأسمال فى أيدى الطبقة الرأسمالية .

ووصفة ماركس للقضاء على هذا الاستغلال هى تحويل وسائل الإنتاج إلى ملكية جماعية لكى يملك الشىءَ مَن يُنتِجه ، فيحصل على الربح كله بدلا من أن يستولى آخرون على جزء منه ؛ وترى الماركسية فى ضوء نظرية « القيمة الزائدة » أن الربح الذى يحصل عليه الرأسمالى صاحب المصنع هو « لصوصية قانونية » .

وكانت الاشتراكية الدولية الأولى اتخذت فى اجتماعها الثالث فى سبتمبر سنة ١٨٦٨ م بمدينة بروكسل القرار الآتى عملا بمقولة « **إنتاج العامل لأجل العامل** » .

« **كل مجتمع قائم على المبادئ الجمهورية الديمقراطية يحرِّم كلَّ تصرف فى الرأسمال ، سواء كان فى صورة الإيجار أو الفائدة الربوية أو الأرباح أو فى أية صورة أخرى ، فيجب أن يحصل العامل على أجره كاملا وأن تكون جميع حقوقه فى قبضته** » .

ولننظر فى هذا الأمر من ناحية أخرى : نظرية ارتقاء المجتمع البشرى ، التى قدّمها ماركس ، تعيِّن مسيرةَ البشرية من الحالة الراهنة إلى المستقبل فى ثلاثة أطوار : المجتمع الرأسمالى ، فالمجتمع الاشتراكى ، فالمجتمع الشيوعى ؛ و « المجتمع الرأسمالى » : هو المجتمع القائم الآن ، وهو أشنع مجتمع عند ماركس ، بينما « المجتمع الشيوعى » : هو مجتمعه المثالى ، الذى يريد أن يقود البشرية إليه ؛ أما « المجتمع الاشتراكى » : فهو محطة فى مسيرة الارتقاء من المجتمع الرأسمالى الراهن إلى المجتمع الشيوعى ؛ ويرى ماركس أن كل هذه المجتمعات تظهر إلى الوجود بفعل عوامل اقتصادية .

ولكى نشرح هذه النظرية يمكننا أن نقول : إن الإنسان يحتاج إلى أشياء كثيرة

لكى يبقى على قيد الحياة ، ولا يمكن لشخص واحد أن ينتج كل هذه الأشياء ، بل ينتجها أشخاص كثيرون على حدة ؛ ففى المجتمع هناك يقوم بعمل ما ، وآخر يقوم بعمل ثان ، وغيره يقوم بعمل ثالث ، وهلم جرا ... ، وهؤلاء يعطون جزءا من إنتاجهم إلى الآخرين ليحصلوا على الشىء الذى لا ينتجونه بأنفسهم ، وهذا التبادل يخلق الحياة الاجتماعية التى نطلق عليها وصف « المجتمع » ، وتقول الماركسية **إن المجتمع هو الصورة الاجتماعية للتبادل بين الناس** .

وتنظر الماركسية إلى أسلوب التبادل بين أفراد مجتمع ما لكى تقرر مرحلته فى مسيرة « الارتقاء » ، ويجرى هذا التبادل طبقا للقيمة التبادلية للأشياء ، أو طبقا لقيمتها الجوهرية ، أو طبقا لقيمتها الاستعمالية ؛ والقيمة « الاستعمالية » لشىء ما : هى تلك التى تفى بحاجة من حاجات الإنسان ، والقيمة « الجوهرية » : هى القيمة الأصلية لذلك الشىء والتى تقررت بناء على كمية العمل البشرى المبذول لإنتاجه ، أما القيمة « التبادلية » : فهى التى تتحدد بواسطة الصراع بين عوامل العرض والطلب ، وهى تنقص أو تزيد وفق الأحوال .

والمجتمع الذى يتم تبادل الأشياء فيه وفق قيمتها الاستعمالية هو المجتمع الشيوعى ،والمجتمع الذى يجرى تبادل الأشياء فيه وفق القيمة الجوهرية هو المجتمع الاشتراكى ، أما المجتمع الذى يجرى فيه التبادل وفق القيمة التبادلية فهو المجتمع الرأسمالى .

ويمكن شرح هذه الأقسام الثلاثة للمجتمع البشرى بأن نقول : إن المجتمع الذى يجرى فيه التبادل لغرض الربح هو المجتمع الرأسمالى ، أما المجتمع الذى لا يطلب فيه أحد الربح ، بل يريد أجره كاملا طبقا لجهده هو المجتمع الاشتراكى ، أما المجتمع الذى يتحرر إنسانه من هذين القيدين فلا يريد أن يحصل على الربح من الآخرين أو أن يحصل على أجر عمله كاملا ، بل يحصل كل شخص على كل حاجاته كما يحصل على الماء والهواء اليوم فهو المجتمع الشيوعى الذى يقول ماركس : إنه أرقى مراحل ارتقاء المجتمع البشرى ، وهو مجتمع ينظر إلى

الأشياء فى ضوء قيمتها الاستعمالية ، وأفراده يتبادلون مختلف الأشياء فيما بينهم انطلاقا من هذه النظرية ، فهم لن ينظروا عند التبادل : كم من الجهد بذلوا ؟ وما هو الأجر الذى يجب أن يحصلوا عليه ؟ بل ستتم كل عمليات التبادل وفق الحاجة بدلا من أن تستهدف الربح أو الأجر .

ويقول الماركسيون : إنه « **لو أخذ مجتمع ما ينظر إلى الأشياء فى ضوء قيمتها الاستعمالية فقط ، فلن يحدث هناك تبادل الأشياء ، وفق قيمتها الجوهرية أو التبادلية .**

وأفراد مثل هذا المجتمع سيتبادلون الأشياء فيما بينهم كما يتبادل طفلان : يملك أحدهما برتقالة ، بينما يملك الآخر عربة الأولاد ، فلو أراد هذان الطفلان أن يحصل كل منهما ما يملكه الآخر ، فهما سيتبادلان ما يملكه كل منهما ؛ وهنا ينظر كلا الطفلين إلى البرتقالة والعربة نظرة « القيمة الاستعمالية » .

ولو كان الطفلان ينظران إلى الأشياء نظرة « القيمة الجوهرية » أو « القيمة التبادلية » لطالب الطفل الذى يملك العربة بأن يأتى الطفل الآخر بأربع دزينات من البرتقال ؛ والمجتمع الذى ينظر إلى الأشياء فى ضوء قيمتها الاستعمالية سيبادل الأشياء كما يبادلها هذان الطفلان ؛ وسيكون الفارق الوحيد بين تبادل هذين الطفلين والمجتمع الشيوعى هو أنهما قاما بهذا التبادل بصورة غير شعورية ، بينما سيتم هذا العمل فى المجتمع الشيوعى بصورة شعورية فى ظل بيئة اقتصادية وسياسية وأخلاقية خاصة » .

وفيما يتعلق بهدف الماركسية النهائى ــ وهو إنشاء المجتمع « الشيوعى » ــ فلا يدعى الاشتراكيون أنهم قد وصلوا إلى هذا الهدف الأخير ، وليس بوسع أحد من الشيوعيين أن يزعم هذا وهو على قيد الحياة .

وهم يزعمون فى الوقت الحاضر أنهم قد أوصلوا المجتمع البشرى إلى مرحلة

« الاشتراكية » ، أى : أنه لا يمكن توفير الأشياء إلى كل المواطنين وفق حاجاتهم فى البلدان الاشتراكية المعاصرة ، إلا أنه قد قضى على استغلال الإنسان للإنسان ؛ وهذا يعنى أن رفاهية البلاد الاشتراكية فى مواجهة البلدان الرأسمالية تكمن فى أن الإنسان يحصل على أجره كاملا فى أحدهما بينما لا يحصل على كامل أجره فى المجتمع الآخر .

والرأسمالى ينهب جزءا من الأجر الذى يستحقه العامل لقاء عمله ، فلا يبقى لديه إلا مال قليل للوفاء بحاجاته ، أما فى البلاد الاشتراكية فقد قضى على هذا النهب ، ويحصل العامل فيها على أجره كاملا غير منقوص ، على حد قول الماركسيين .

ويعطينا هذا المبدأ أساسا واضحا لكى نبحث فى ضوئه عما إذا كانت البلاد الاشتراكية تتمتع بالرفاهية حقا أم لا ؟

فالذى حدث فى البلاد الاشتراكية هو أن ملكية وسائل الإنتاج انتقلت من أيدى الأفراد إلى الحكومة ، ولكن القضاء على استغلال الإنسان للإنسان لا يعنى مجرد إقصاء الملّاك عن أملاكهم من الأراضى والمصانع ووضعها تحت تصرف أشخاص يديرون نظام الملكية الاجتماعية ، ويعنى هذا التفسير الماركسى أن يحصل كل فرد على الأجر الكامل لقاء عمله ، وألّا يشاركه فى أجره أحد آخر .

وتقول النظرية الماركسية ــ كما تقدم : إن الأرباح التى تتحقق فى أى نظام إنتاجى تعود تماما إلى جهد الذين ينتجون وحدهم وهم العمال الذين يجب أن يحصلوا على كل الأرباح الناتجة عن أعمالهم .

وتقول الماركسية : إن الأيدى التى تعمل لإنتاج شىء ما هى التى تخلق فيه « القيمة » ، ولذلك يجب أن تحصل هذه الأيدى على الربح كله ، أما توزيع الأرباح على أشخاص لا يقومون بدور مباشر فى الإنتاج ، بل يديرونه ويوجهونه عن

بعد ، فهو بمثابة نهب أجازه القانون ؛ وإن مالك المصنع الذى يستولى على نسبة من الأرباح بحجة توفير الرأسمال والإدارة ، فليس شريكا فى الإنتاج ، بل هو لص يغتصب إنتاج العمال ، حسب المنطق الماركسى .

وتعنى هذه النظرية الماركسية أن المجتمع الاشتراكى هو ذلك المجتمع الذى يملك عماله كل إنتاجه الزراعى والصناعى ، وهم الذين ينبغى أن يشاركوا فى الأرباح بدون منازع وشريك ولكن هل هذا ممكن ؟ وهل تعمل البلدان الاشتراكية نفسها بهذه النظرية الماركسية ؟

ومن الواضح أن مصنعا ما لا يقوم بالعمال وحدهم ، بل لابد له من مديرين ، ويقدم الملّاك ، أو « الطبقة الرأسمالية » فى المصطلح الاشتراكى ، هذه الخدمة فى نظام الملكية الخاصة ؛ أما فى النظام الاشتراكى فتوفر الحكومة هذه الخدمة مباشرة .

إذن من أين تدفع مصاريف الحكومة ومرتبات مديرى المصانع ؟ ! ولو دفعت هذه المبالغ من أرباح المصانع أفلا يعنى هذا عودة النهب السابق بصورة جديدة ؟ ! فكان الرأسمالى يقتطع جزءا من أجور العمال ويستولى عليه باسم « الأرباح » ، أما النظام الاشتراكى فيحتفظ بجزء من أرباح المصانع وينقله إلى الحكومة للوفاء بمصاريفها ، فما هو الفرق بين الحالتين ؟ ! أليس هذا إقامة نهب جديد بإزالة نهب قديم ؟ ! وهل الرفاهية ممكنة مع بقاء هذا النهب ؟ !

ويجرى هذا النهب الجديد على قدم وساق فى البلاد الاشتراكية ، ونقدم هنا مثال مصنع زيرزينسكى الذى يقع فى مدينة إيفانوفو Ivanovo معقل صناعة النسيج فى الاتحاد السوفييتى ، وهو يعتبر أكبر مصنع للغزل فى البلاد ، وتقول إحصائيات هذا المصنع لسنة ١٩٥٦ م : إن الأرباح التى تحققت بعد دفع أجور العمال والمصاريف الأخرى بلغت أربعين مليون روبل ؛ ونقل جزء من هذا المبلغ إلى صندوق المديرين ، بينما نقل ٣٦ مليون روبل إلى الخزينة الحكومية ، أى : أن

الحكومة حصلت على تسعين فى المائة من أرباح هذا المصنع وحده[1] . أليس هذا هو عين « القيمة الزائدة » فى النظام الرأسمالى التى يحصل عليها الرأسماليون الجدد فى الأنظمة الاشتراكية ؟ !

ويقول الماركسيون فى فتواهم حول النظام الرأسمالى : إن « **الأجر المغتصب من العامل هو ما يسمى بالأرباح** » .. وكيف لا تسمى الأرباح التى يستولى عليها النظام الاشتراكى من إنتاج العمال نهبا وغصبا ، كذلك ؟ !

ويأتى نحو خمسين فى المائة من الميزانية المركزية للاتحاد السوفييتى من أرباح المصانع والمنظمات الاقتصادية ، وقد حددت ميزانية سنة ١٩٥٧ م هذه الأرباح بمبلغ ١٥٦ بليون روبل ؛ ومثل هذه الدخول ضرورية فى نظرى لإدارة أى نظام حكومى ، ولكنه ليس إلا صورة جديدة للنهب الجارى فى البلاد الرأسمالية ، عندما ننظر إليه من منظار نظرية « القيمة الزائدة » ، وهذا النظام ليس إلا استبدال نظام استغلالى بآخر من منظور الماركسية .

فمن أين أتت هذه الرفاهية التى يتحدثون عنها لو كان النهب مستمرا فى البلاد الاشتراكية على غرار البلاد الرأسمالية ؟ ! هل لدى الاشتراكيين تفسير نظرىّ لهذا ؟ !

والحقائق التى سردناها فيما مضى تؤكد على أن الاشتراكية ليست إلا صورة كربونية طبق الأصل للنظام الرأسمالى الغربى من الناحية الاقتصادية ، ولم يتغير شىء إلا العنوان على هذه الصورة ، ولم يتقدم النظام الاشتراكى قيد أنملة على النظام الإنتاجى السائد فى البلاد الرأسمالية ، بالرغم من كل العنف والقهر الذى مارسوه فى الأنظمة الاشتراكية .

ويمكن القول : إن أرباح المصانع فى روسيا لا تدخل جيب أحد من

---

(1) **Soviet Land** , January 15 , 1957

الرأسماليين ، بل تذهب إلى الحكومة ، ويتم إنفاقها لمختلف الأهداف الاجتماعية طبقا لخطة منظمة ، فتقول المعلومات الرسمية : إن مبدأ توزيع أرباح المصانع فى روسيا هو أن خمسين فى المائة يذهب إلى الخزينة الحكومية ، وعشرة فى المائة تصرف على رفاهية العمال ، ويصرف أربعون فى المائة الباقية على صيانة المصانع وتوسيعها ، وردّى على هذا : هو أن هذا هو عين ما يحدث فى البلاد الرأسمالية .

فالذى يحدث فى البلاد الرأسمالية هو أن الرأسمالى لا يستخلص لنفسه كل الأرباح التى تحققها مصانعه ، بل يقدم الجزء الأكبر منها كضرائب إلى الحكومة ، ويصل هذا الجزء إلى نحو ٩٥ فى المائة من الأرباح فى بعض الحالات ، وهو ينفق جزءا من الأرباح لترقية المصانع وتوسعتها ، كما ينفق جزءا منها على علاج العمال وإسكانهم وتوفير الكهرباء والماء والتعليم والترفيه لهم .

وكذلك تنفق الحكومة جزءا من الأرباح لتوفير الراحة للعمال ، ثم يستخلص الرأسمالى جزءا من الأرباح لمصاريفه الخاصة ، وكما أن الوزراء والمسئولين الذين لا علاقة لهم بالمصنع يحصلون على جزء من الأرباح لمصاريفهم الخاصة ، فكذلك يحصل الرأسمالى جزءا من أرباح مصنعه لمصاريفه الذاتية ، فما هو الفرق بين النظامين ؟ ! ولو كانت الأحوال فى كلا المكانين والحالتين واحدة ، فكيف ستختلف النتائج ؟ !

ولو سلّمنا بصحة التأويل النظرى الذى قدمه ماركس بواسطة نظرية « القيمة الزائدة » ، فلابد أن تكون فى روسيا أحوال مماثلة للتى توجد فى البلاد الرأسمالية الأخرى ؛ لأن « القيمة الزائدة » تؤخذ فى روسيا تماما كما تؤخذ فى البلاد الرأسمالية العادية .

وكان ماركس قد استخدم نظرية « القيمة الزائدة » ليثبت حتمية ظهور الفقر فى ظل النظام الرأسمالى ، ولو اعترفنا بصحة هذه النظرية الماركسية ، فلا يمكن إقامة الدليل « النظرى » على وجود الرفاهية فى روسيا ، أما لو سلّمنا بأن هناك

بالفعل رفاهية اقتصادية فى روسيا ، فما علينا إلا أن نعترف بخطأ نظرية « القيمة الزائدة » التى قال بها ماركس .

وبعبارة أخرى : سيجب علينا فى هذه الحالة أن نعترف بأن الرفاهية الاقتصادية تتحقق فى ظل نظام الإنتاج والتوزيع الرأسمالى أيضا ، وهو النظام القائم فى الدول غير الشيوعية .

والذى أمكن تحقيقه فى روسيا حتى الآن هو ما تقوله المادة ١٢ من الدستور الروسى : « **العمل واجب وتكريم لكل مواطن فى الاتحاد السوفييتى ممن يمكنه العمل ، عملا بمبدأ** « **من لا يعمل لا يأكل** » . ومبادئ الاشتراكية هى الرائجة فى الاتحاد السوفييتى وهى تقول: «**يُستَخدم الكل حسب كفايته ويُعوَّض الكل حسب عمله** » .

والآن لنقارن هذه النتيجة بالنقاش السابق لنحكم : هل هذا النظام الشيوعى يختلف عن النظام الرأسمالى ؟ فالعامل لا يستحق الأجر فى ظل النظام الرأسمالى إلا عندما يعمل ، وهو لا يحصل على شىء عندما لا يعمل ، وهذا هو القانون الذى يجرى فى جنة العمال .

والإنسان يحصل على الأجر حسب كفايته فى ظل النظام الرأسمالى ، فالأجير العادى يحصل على أجر بسيط ، أما الأجير المتمتع بالكفاية العالية فهو يحصل على أجر أكبر وتسهيلات أكثر ، وهذا هو الذى يجرى فى جنة العمال .

ونجد كذلك أن العمال لا يحصلون على كل أرباح المصنع فى النظام الرأسمالى ، بل يحصل صاحب المصنع والمدير على جزء كبير من الأرباح ، وهذا هو الذى يجرى فى جنة العمال ، والفارق هو أن الملّاك الأفراد يحصلون على هذه الأرباح فى البلاد الرأسمالية ، بينما يستولى مسئولو الحكومة على هذه الأرباح فى ظل النظام الاشتراكى .

إذن ما هو الفرق بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى ؟ ! فمن أين تأتى الرفاهية عندما يستقطع جزء كبير من أرباح العمال فى البلاد الاشتراكية ، تماما كما تؤخذ فى البلاد الرأسمالية ؟ ! فالوضع الذى يُنتِج الفقرَ والامتياز الطبقى فى البلاد الرأسمالية كيف سيؤدى إلى رفاهية المجتمع اللاطبقى فى البلاد الاشتراكية ؟ !

والحقيقة هى أن البلاد الاشتراكية لم تصل – بعد – إلى مرحلة « الاشتراكية » ، ناهيك أن تكون ترفل فى جنة « الشيوعية » بل هى لا تزال فى قعر الرأسمالية السحيق .

فهرس

رقم الإيداع ٥٢٠٨ / ٨٧

الترقيم الدولى ٩ - ١٢ - ١٤٣١ - ٩٧٧

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر — المهندسين — جيزة

المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل — أرض اللواء

☎ ٣٤٥١٧٥٦ — ص . ب ٦٣ إمبابة